جـامعة د/ يحي فارس بالمدية
كلية الآداب و اللغات
قسـم : اللغة و الأدب العربي

الآليات الحجاجية في التّعليل النّحوي عند سيبويه
" الجزء الأول من الكتاب " أنموذجاً

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
تخصص:لسانيات الخطاب

إعداد الطالبتين :
- أمينة سماش
- سمية خليفي

إشراف الأستاذ :
- ميلود عبابسي

السنـة الجامعيـة :1438 هـ -1439هـ
2017-2018م


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

إهداء...

إلى كل من فقه وعمل بقوله تعالى:

ﱡﭐ □ □ □ بر □ □ بنبىبيتر □ ﱠ الرحمن: ١ –٤

إلى والديّ العزيزين أمّي وأبي

إلى كل من علّمني حرفا

إلى طلاب العلم جميعا

*** سميّة...**

شكرٌ وعرفان...

كلماتنا إذا كانت حروف فهي تجمع شكرنا لمن وَجَبَ علينا أن نشكرهم:

* ـ **أولًا:** الحمد لله الّذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي

لولا أن هدانا الله .

* **ـ ثانيا:** يدفعنا الوفاء إلى أن نتقدّم بالشّكر الجزيل إلى: الأستاذ المشرف: **"ميلود عبابسي"** الّذي أهدانا فكرة هذا البحث، ثمّ رَعَى هذه الفكرة إلى أن أصبحت رسالة.

والّذي إن كُتِبَت لنا أعمال أخرى ـــ إن شاء الله تعالى ـــ ستكون بإشرافه إن هو رَضِيَ وقَبِل.

*** فاتحة المذكرة...**

{الحمد لله الّذي هدانا لهذا، وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله}

من الآية: 43، سورة الأعراف.

قال عماد الدّين الأصفهاني:

‹‹ إنّي رأيتُ أنّه لا يكتبُ إنسانٌ كتابًا في يومه إلّا قال في غده: "لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ هذا لكان يُسْتَحسَن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل"، هذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استلاء النّقص على جملة البشر››

مقدّمة

مقدّمة:

بسم الله الّذي **رفع** السّماء و**خفض** الأرض و**نصب** الجبال، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد النّبيّ الكريم.

إنّ نظريّة الحجاج هي مقولة من مقولات التّداوليّة الكبرى، وقد مثّل هذه المقولة مجموعةٌ من النّظريّات، كلّ نظريّة منها قدّمت رؤيةً معيّنةً للحجاج، فمثلًا نظريّة الحجاج البلاغيّ لـ: ‹‹شايم بيرلمان، وتيتيكاه›› رأت أنّ الحجاج هو قيمة تُضَاف إلى اللّغة مصدرها المقام التّواصليّ، ونظريّة الحجاج اللّسانيّ لـ: ‹‹جون كلود أنسكومبر، وأوزوالد ديكرو›› رأت أنّ الحجاج منغرسٌ في بنية اللّغة وليس بقيمةٍ مضافةٍ إليها من الواقع، ونظريّة المساءلة لـ: ‹‹ميشال ماير›› رأت أنّ الحجاج قائمٌ على ثنائيّة الظّاهر والضّمنيّ؛ الظّاهر يُساوي الكلام المصرّح به من قبل المتكلّم (النّص)، أمّا الضّمني فهو عبارةٌ عن سؤالٍ يفترضه المتلقّي اِنطلاقًا من الجزء الظّاهر.

هذه النّظريّات حتّى وإن اختلفت في رؤيتها للحجاج إلّا أنّها تلتقي في نقطةٍ واحدةٍ وهي أنّ الهدف الأسمى للحجاج هو إقناع المتلقّي بما يطرحه عليه المتكلّم من قضايا، ومن أجل تحقيق هذا الإقناع لا بدّ على المتكلِّم أن يحسن اختيار حُجَجِه، وأن يُضَمِّنَ خطاباته آليات حجاجيّة ناجعة تساعده على تحقيق الإقناع، وبناء على أنّ الحجاج يهدف إلى إقناع الغير وجعله يذعن ويسلّم بأفكارنا وآرائنا، فإنّ التواصل ـــ بأشكاله المختلفة ـــ لا غنى له عن الحجاج، وفي هذا السّياق:

تعتبر النّصوص التّعليلية نصوصًا ذات طبيعةٍ إقناعيّةٍ بامتياز؛ إذ يهدف أصحابها من خلالها إلى إقناع المتلقّين بالأحكام النحويّة المرافقة للظّواهر اللّغوية، ومن أجل تحقيق هذا الإقناع لا بدّ عليهم أن يُضمّنوا نصوصهم التّعليلية آليّات حجاجيّة مختلفة.

إنّ بروز سمة الإقناع في النّصوص التّعليليّة واحتواءَها على الآليّات الحجاجيّة هو ما لفت انتباهنا إلى محاولة تتبّع هذه الآليّات الحجاجيّة في نصوص "سيبويه" التّعليليّة، وبذلك جاء بحثنا هذا موسومًا ب: **الآليات الحجاجيّة في التّعليل النّحوي عند سيبويه ــ الجزء الأول من الكتاب أنموذجاــ**

لقد **دفعنا لدراسة هذا الموضوع** مجموعة من الأسباب هي كالآتي:

إنّ البحث في موضوعٍ يربط بين نظريّةٍ لسانيّةٍ غربيّةٍ حديثةٍ، وموضوعٍ عربيّ أصيل هي أمنيّة تولّدت في نفوسنا منذ أن انتبهنا إلى مدى احتواء التّراث اللّغويّ العربيّ على العديد من المفاهيم الّتي توصّلت إليها النّظريات الغربيّة اليوم؛ فكلّ نظريّةٍ غربيّةٍ تظهر إلّا ويكشف التّنقيب والبحث في التّراث العربيّ على مفاهيم توافق المفاهيم الّتي توصّلت إليها تلك

النّظريات، ونظريّة الحجاج هي من بين النّظريات الغربيّة الّتي احتوى التّراث العربيّ عن العديد من المفاهيم الّتي حدّدتها.

يَنْضَافُ إلى هذا الدّافع دوافع أخرى هي:

ـــ غزارة الآليات الحجاجية في النّصوص التعّليلية؛ فهي نصوصٌ ذات طبيعةٍ إقناعيّةٍ بامتيّاز، إذ يهدف أصحابها من خلالها إلى إقناع المتلقّين بالأحكام النّحوية، ومن أجل تحقيق هذا الإقناع لا بدّ عليهم أن يُضمّنوها آليات حجاجيّة خاصّة.

ـــ حداثة نظريّة الحجاج وجدّتها والرّغبة في الإحاطة بما أتت به من مفاهيم.

ـــ دراسة الآليات الحجاجية تُكسِب دارسها مهارتين: مهارة تفيده كمُلْقٍ؛ إذ إنّ المدرك للآليات الحجاجيّة يصبح قادرًا على تضمين خطاباته ما يشاء منها من أجل إقناع المخاطَب، ومهارة تفيده كمُتَلَقٍّ؛ إذ إنّ المدرك للآليات الحجاجيّة يصبح قادرًا على الكشف عن مختلف الآليّات الّتي استعملها المتكلّم من أجل أن يقنعه بنتيجة معيّنة.

وقد اخترنا التّعليل النّحوي عند "سيبويه" بالذّات لأنّ "سيبويه" له مكانة عاليّة بين النّحاة وله فضل كبير على اللّغة العربيّة فهو الّذي أرسى قواعدها وعلّلها ، وهو من قيل عنه بأنّه: ‹‹إمام النّحاة››، وعن كتابه "الكتاب" بأنّه: ‹‹قرآن العربيّة››.

يهدف البحث في هذا الموضوع إلى:

ـــ معرفة الآليات الحجاجيّة الّتي استعملها "سيبويه" في تعليلاته من أجل إقناع المتلقّي بالأحكام النّحويّة.

ـــ القيام بعمليّة تطبيقيّة للكشف عن الآليات الحجاجيّة الّتي حدّدتها نظريّات الحجاج على نوع من نصوص التّراث اللّغويّ العربيّ وهي نماذج من نصوص "سيبويه" التّعليليّة.

تكمن **أهميّة هذا الموضوع** في: الوقوف على بعض الآليات الحجاجية (الرّوابط الحجاجيّة، العوامل الحجاجيّة، الأمثلة، الشّواهد، الخاصية الدرجيّة للأقوال، التّمثيل) المحتواة في نصوص "سيبويه" التّعليليّة، والوقوف على حجاجيّة كل آلية من هذه الآليات، وإبراز الكيفيّة الّتي عملت بها على إقناع المتلقّي بالأحكام النّحوية الّتي جعلها "سيبويه" مرافقة للظّواهر اللّغويّة.

إنّ **الإشكاليّة** الّتي تشغل أذهاننا في هذا البحث ونروم الإجابة عنها هي:

ـــ ما هي الآليات الحجاجيّة الّتي استعملها "سيبويه" في نصوصه التّعليليّة من أجل إقناع المتلقّين بالأحكام النّحويّة؟

تفرّع عن هذه الإشكاليّة مجموعة من التّساؤلات هي كالآتي:

ــ ما المقصود بالآليات الحجاجيّة؟

ــ ما هي الآليات الحجاجية الّتي حدّدتها نظريّات الحجاج؟

ــ ما هيّ خصوصية عمل كل آليّة من هذه الآليات الحجاجيّة في تعليلات "سيبويه" لإقناع المتلقّين بالأحكام النحويّة؟

من أجل مقاربة الإجابة عن هذه الإشكالية سِرْنَا على **الخطّة** الآتيّة:

قسّمنا البحث إلى مقدّمةٍ، فصلٍ تمهيديٍّ، فصلين آخرين: الأوّل نظريّ والثّاني تطبيقيّ وخاتمة.

ــ في المقدّمة عرضنا النّقاط الّتي تقتضيها المنهجيّة، وفي الفصل التّمهيدي الّذي وسمناه بـ: **ضبط المفاهيم**، حاولنا تحديد كلٍّ من مفهوم: الحجاج، الآليّات الحجاجيّة، والتّعليل النّحويّ.

أمّا في الفصل الأول فحاولنا مقاربة الحجاج نظريًّا إذ وسمناه بـ: **الحجاج مقاربة نظريّة**، وضمنّاه مبحثين: وسمنا المبحث الأول بـ: **نظريّة الحجاج البلاغيّ** «**شايم بيرلمان، وتيتيكاه**» وركّزنا فيه أوّلًا على المقدّمات الحجاجيّة، وثانيًا: على الآليات الحجاجيّة الّتي حدّدتها النّظريّة، ووسمنا المبحث الثّاني بـ: **نظريّة الحجاج اللّساني** «**جون كلود أنسكومبر، وأوزوالد ديكرو**»، ركّزنا فيه أوّلا على: منطلقات نظريّة الحجاج في اللّغة (التداوليّة المدمجة، نظريّة أفعال الكلام)، وثانيًّا على: الآليات الحجاجية الّتي حدّدتها النّظريّة.

بينما حاولنا في الفصل الثّاني استنباط وتصنيف الآليات الحجاجية المحتواة في نصوص "سيبويه" التّعليليّة، إذ وسمناه بـ: **الآليّات الحجاجيّة في نصوص "سيبويه" التّعليليّة من خلال الجزء الأوّل من كتابه**، وحرصنا في هذا الفصل على أن ننتقي من العلل أيسرها وأوضحها، كما أنّنا ضمّناه مبحثين أيضًا، وسمنا المبحث الأول منه بـ: **الآليات الحجاجيّة اللّسانيّة**، وركّزنا فيه أوّلًا على العوامل الحجاجيّة، ثانيًّا: على الرّوابط الحجاجيّة، وثالثًا على: السّلالم الحجاجيّة، وفي هذه المطالب الثّلاثة اعتبرنا الحكم النّحوي هو النّتيجة أو الأطروحة الّتي يريد "سيبويه" توجيه المتلقّي إليها أو إقناعه بها، واعتبرنا العلّة هي الحجة، ووضّحنا الرّابط أو العامل أو الخاصية الدّرجيّة، وذلك من أجل إبراز وتوضيح حجاجيّة كل آلية من هذه الآليّات.

ووسمنا المبحث الثاني بـ: **الآليات البلاغية**، ركّزنا فيه أوّلًا: على حجاجية المثال[*]، ثانيًّا: على حجاجيّة الشّاهد (القرآني، والشعريّ)، وثالثًّا: على حجاجية التّمثيل قاصدين بالتمثيل التّشبيه.

[*] ــ اعتمدنا مصطلح المثال، ولم نعتمد مصطلح"المثل" الّذي وظّفه عبد الله صولة في مقاله: الحجاج أطره ومنطلقاته ــ ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التّقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، ص: 336، وذلك بقصد التفريق بين المصطلحين،

ـــ في الخاتمة: لخصنا جملة النّتائج الّتي توّصلنا إليها.

بما أن طبيعة الموضوع هي الّتي تفرض على الباحث انتقاء **المنهج** الّذي يعتمده لبناء بحثه، فقد فرض علينا هذا الموضوع اِنتقاء **المنهج الوصفيّ التّحليليّ**، يظهر المنهج الوصفيّ من خلال محاولتنا وصف ظاهرتي التّعليل والحجاج والإحاطة بالجانب التنظيري لهما، ويظهر المنهج التّحليلي من خلال محاولتنا تحليل نصوص "سيبويه" التّعليليّة على ضوء ما حدّدته نظريّات الحجاج.

لقد فرضت علينا طبيعة الموضوع المتركّبة من موضوعٍ عربيٍّ أصيلٍ (التّعليل النّحويّ)، وموضوعٍ تمثّله نظريّة غربيّة حديثة (الآليات الحجاجيّة والّتي حدّدتها نظريّات الحجاج) أن **نعتمد صنفين من المصادر والمراجع**:

1 ــ صنفٌ من المصادر والمراجع متعلّقٌ بموضوع التّعليل النّحويّ ومن هذا الصّنف نورد المصادر والمراجع الآتية: ‹‹الكتاب››، لـ: سيبويه، ‹‹شرح كتاب سيبويه›› لـ: السيرافي، ‹‹العلل النحويّة في كتاب سيبويه›› لـ: أسعد خلف العوادي، ‹‹الإيضاح في علل النحو›› لـ: أبي القاسم الزجاجي، ‹‹شرح المفصّل›› لـ: ابن يعيش.

2 ــ صنفٌ من المصادر والمراجع متعلّقٌ بموضوع الحجاج، ومن هذا الصّنف نورد المراجع الآتيّة: ‹‹أهم نظريّات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من آرسطو إلى اليوم›› إشراف حمادي صمود، ‹‹إستراتيجيات الخطاب ــ مقاربة لغويّة تداوليّة ــ›› لـ: عبد الهادي بن ظافر الشّهريّ، ‹‹الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية›› لـ: صولة عبد الله، ‹‹اللّسان والميزان أو التّكوثر العقلي›› لـ: طه عبد الرّحمن، ‹‹اللّغة والحجاج›› لأبي بكر العزاوي...

لقد **سبقنا إلى دراسة هذا الموضوع** أو موضوعٍ يقاربه ــ في حدود عِلْمِنَا واطّلاعنا ــ كلٌّ من: ‹‹أبو خضير ناصر الدّين››، وذلك في مقال له بعنوان: ‹‹الحجاج في اِعتراضات سيبويه على النّحويّين ــ دراسة تحليليّة ــ›› وهو عبارة عن مقالٍ قام فيه صاحبه باستنباط الآليّات الحجاجيّة الّتي استعملها سيبويه في الرّد على النّحاة الّذين عارضوه في بعض المسائل النّحويّة، و‹‹عمارية حاكم››، في مقاله المعنون بـ: ‹‹حجاج التّمثيل في النّحو العربيّ من خلال كتاب سيبويه ـ دراسة نقديّة ـ ››، وهو عبارة عن مقال ركّز فيه صاحبه على حجاجيّة التّمثيل في كتاب "سيبويه" ويقصد بالتّمثيل التّشبيه بكلّ أنواعه.

أثناء بحثنا هذا واجهتنا جملةٌ من **الصّعوبات** نلخّصها فيما يلي:

إذ يدلّ **المثل** في الثّقافة العربية على القول المختصر الذي له مورد ومضرب، بينما يشكّل مصطلح **المثال** وسيلة استدلالية شارحة للمفاهيم والمضامين.

ـ صعوبة نصوص المدونّة وصعوبة قراءتها قراءة حجاجيّة خاصّة فيما يخصّ مسألة العوامل الحجاجيّة وعلاقتها بتوجيه المتلقّي نحو نتائج محدّدة.

ـــ غزارة الآليات الحجاجية في بعض النّصوص التّعليليّة؛ فأحيانًا يشمل النّص التّعليليّ الواحد على مجموعة من الآليات الحجاجية تتضافر فيما بينها من أجل إقناع المتلقّي، وفي مثل هذه الحالات صَعُبَ علينا فصل هذه الآليات وتبيين حجاجيّة كلّ آليّة على حده.

ـــ المصادر والمراجع المتعلّقة بالموضوع لم تكن عزيزةً نادرةً، وإنّما كانت غزيرةً متوفّرةً سواء في موضوع الحجاج، أو في موضوع الدّراسات الّتي أُقيمَت بخصوص التّعليل النّحويّ في كتاب "سيبويه" ، وهذا ما شكّل لنا صعوبة تمثلت في: عدم القدرة على الإحاطة بكلّ ما احتوته هذه المصادر والمراجع وتقديمه في مدّة من الزّمن قُدِّرَت ببضعة أشهر.

وفي الأخير نحن لا نزعم بأنّنا أحطنا بالموضوع من كلّ جوانبه، وإنّما نرجو أن نكون قد قاربناه في بعض جوانبه آملين أن تكون هناك دراسات أخرى تتعمّق في الموضوع وتحيط به أكثر، وحبذّا لو أن هذه الدّراسات تختص بدراسة آلية حجاجيّة واحدة كأن تدرس مثلًا: **العوامل الحجاجية ودورها في التّوجيه نحو الأحكام النّحوية في نصوص سيبويه التّعليليّة**، وبذلك تكون هذه الّدراسة أكثر عمقًا وتتسّع لتشمل عوامل حجاجيّة كثيرة ربّما غفلنا عن ذكرها.

كما لا تفوتنا الإشارة إلى الفضل الّذي قام به أستاذنا الفاضل **"ميلود عبابسي"** لإنجاز هذه الدّراسة من خلال كل ما قدّمه لنا من توجيهات وإرشادات، فله منّا كلّ الشكر والتّقدير.

والحمد لله رب العالمين...

الفصلُ التّمهيديُّ: ضبطُ المفاهيمِ.

1 ــ مفهوم الحجاج.

2 ــ تحديد الآليّات الحجاجيّة.

3 ــ مفهوم التّعليل النّحويّ.

1 ــ مفهوم الحجاج(Argumentation):

1 ــ 1 ــ تعريف الحجاج في اللّغة:

لقد تمّ تعريفُ الحجاج تحت مادة (حجِج) أو مادة (حجّ) في العديد من معاجمنا العربيّة، واخْترنا من هذه المعاجم ما يلي:

1 ــ لسان العرب لابن منظور.

2 ــ مقاييس اللّغة لابن فارس.

3 ــ كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي.

يُعرّف "ابن منظور" الحجاج بقوله: "حجِج: الحجّة: البرهان؛ وقِيل: الحُجّة ما دُوفِع به الخصم؛ وقال الأزهري: الحُجّة الوجه الّذي يكون به الظّفر عند الخصومة. وهو رجلٌ مِحجاجٌ أي جدل. والتّحاجُج: التّخاصم؛ وجمع الحجّة: حججٌ وحجاج. وحاجّه محاجّة وحِجَاجا: نازعه الحجّة. وحَجّه يَحُجُّه حَجًّا: غلبه على الحجّة. وفي الحديث: فحجّ آدم موسى أي غلبه بالحجّة."[1]

ويُعرّفه "ابن فارس" بقوله: "يُقال حَاجَجْت فلانًا فحَجَجْته أي غلبته بالحجّة؛ وذلك الظّفر يكون عند الخصومة، والجمع حججٌ والمصدر حجاج."[2]

ويُعرّفه الخليل بن أحمد بقوله: "الحجّة: وجه الظّفر عند الخصومة والفعل حاججته فحججته، واحتججت عليه بكذا، وجمع الحجّة حجج، والحِجاج المصدر، والحَجاج العظم المستدير حول العين ويُقال: بل هو الأعلى الّذي تحت الحاجب."[3]

إذا ما قمنا بإحداث مقاربةٍ بين تعاريف الحجاج هذه، فإنّنا نلحظ وجود تقاربٍ واِتّفاقٍ بينها يَكْمُن في أنّ الحجاج يكون عند الخصام بين شخصين أو أكثر، والحجّة هي وسيلة المُخاصم للظّفر، كما نلحظ أنّ "ابن منظور" قد رادف وساوى بين الحجاج والجدل من خلال

---

[1] ــ اِبن منظور (أبي الفضل جمال الدّين محمد بن الأكرم)، لسان العرب، مادة (حجج)، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 02، ص: 228.

[2] ــ اِبن فارس (أبو الحسن أحمد)، معجم مقاييس اللّغة، مادة (حجّ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، د ط، 1979، ج: 02، ص: 30.

[3] ــ الفراهيدي (أبو عبد الرّحمن) الخليل بن أحمد، كتاب العين، مادة (حجّ)، تح: مهدي المحزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د ط، د ت،ج: 03، ص: 10.

قوله: "هو رجلٌ مِحْجاج أي جدل"، وهو في هذا يلتقي مع "الجوهري" فهو أيضًا رادف بين الحجاج والجدل إذ يقول: "وهو رجلٌ مِحجاج أي جدل، والتّحاجّ: التّخاصم."[1]

1 ــ 2 ــ مفهوم الحجاج في الإِصطلاح:

إنّ الحجاج هو من بين المصطلحات الّتي تعدّدت مفاهيمها وكَثُرَت، وذلك نظرًا لتعدّد الحقول المعرفيّة الّتي تناولته؛ "إذ نجده متواترًا في الفلسفة والمنطق والبلاغة، وفي الدّراسات القانونيّة، والمقاربات اللّسانية والخطابيّة المعاصرة؛ بل يمكن القول إنّه لا يكاد يخلو منه الخطاب الطبيعي بوجهٍ عام"[2] ونحن سنقتصر في دراستنا هذه على مفهوم الحجاج كما ورد في الحقل اللّساني التّداوليّ.

ـ الحجاج عند الباحثين الغربيين: "بيرلمان" و"تيتيكاه":

يُعرّفَانه بقولهما: "هو تقنيّات الخطاب الّتي من شأنها أن تؤدّي بالأذهان إلى التّسليم بما يُعرَض عليها من قضايا، أو أن تزيد في درجة ذلك التّسليم."[3]

إذا ما تأمّلنا هذا التّعريف فإنّنا نلمح فيه شقّين هما: تقنيّات الخطاب، والتّأثير الذهنّي على المتلقّي، يرتبط الشقّ الأول (تقنيات الخطاب) بفنّ الخطابة، أمّا الشقّ الثّاني (التّأثير الذّهني) فإنّه يرتبط بالجدل(*)، وهذا إن كان يدلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ دلالةً قويّةً على أنّ الحجاج عندهما لا هو بالجدل الخالص ولا بالخطابة الخالصة إنّما يَقَعُ بهما معًا، يقول "عبد الله صولة": "إنّ مفهومه عند بيرلمان وتيتيكا يستند إلى صناعة الجدل من ناحيةٍ وصناعة الخطابة من ناحيةٍ أخرى بكيفيّة تجعل الحجاج شيئًا ثالثًا لا هو بالجدل ولا هو بالخطابة، لنَقُل معهما إنّه خطابةٌ جديدةٌ. فأمّا أثر الجدل من حيث هو فنّ (...) فيظهر من حديثهما عن التّأثير الذهنيّ في المتلقّي وعن التّسليم لما يُقدَّم له وإذعانه لما يُعرَض عليه إذعانًا نظريًّا مجرّدًا

---

[1] ــ الجوهري (إسماعيل بن حمّاد)، تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مادة (حجج)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 02، 1990 ، ج: 01، ص: 300.

[2] ـ بوسلاح فائزة، السّلالم الحجاجيّة في القرآن الكريم ــ مقاربة تداوليّة ــ أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه، إشراف: بن عيسى عبد الحكيم، جامعة وهران 01 ، أحمد بن بلة، الجزائر، 2014 ــ 2015 ، ص: 14.

[3] ــ صولة عبد الله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنيّاته من خلال: مصنّف في الحجاج ــ الخطابة الجديدة لبيرلمان وتيتكاه ــ مقال ضمن كتاب: أهم نظريّات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، فريق البحث في البلاغة و الحجاج، إشراف: حمادي صمود، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، د ط ، د ت ، ص: 299.

* ــ إذا تمّ التّأثير على المتلقّي تأثيرًا ذهنيًّا فإنّ ذلك جدل، أما إذا تمّ التّأثير على المتلقّي تأثيرًا ذهنيًّا وسلوكيًّا فإنّ ذلك حجاج، فالفرق بين الجدل والحجاج هو أنّ الحجاج يُحصِّل تأثيرًا ذهنيًّا وسلوكيًّا عند المتلقّي، أما الجدل فيحصِّل تأثيرًا ذهنيًّا فقط.

مجاله العقل والإدراك، وأمّا الخطابة فتظهر من خلال إلحاحهما على فكرة توجيه العمل والإعداد له والدّفع له." [1]

كما أنّنا نلمح في هذا التّعريف إشارة الباحثين إلى الغاية أو الهدف من الحجاج وهو: التّأثير في الأذهان وجعلها تُسلّم بما يُطرَح عليها من قضايا أو الزيّادة في درجة ذلك الإذعان، فيقولان في موضعٍ آخر: "وغاية كلّ حجاج أن يجعل العقول تذعن لما يُطرَح عليها أو تزيد في درجة ذلك الإذعان، فأنجح الحجاج هو ما وُفِّق في جعل حدّة الإذعان تقوى درجتها لدى السّامعين بشكلٍ يبعثهم على العمل المطلوب، (إنجازه أو الإمساك عنه)، أو هو ما وُفّق على الأقل في جعل السّامعين مهيئين لذلك العمل في اللّحظة المناسبة."[2]

نستنتج من التعريفات السّابقة أنّ الحجاج عند الباحثين، هو مجموعة من التقنيات التي يستعملها المتكلّم في خطاباته من أجل استمالة المتلقي وإقناعه بقضية ما، ويتمثّل هذا الإقناع في أمرين: إمّا دفع المتلقي لإنجاز شيئ ما أو الإمساك عنه.

ـ الحجاج عند "أوزوالد ديكرو" و"جون كلود أنسكومبر":

يُعرّف "ديكرو" وزميله الحجاج بقولهما: "الحجاج هو أن يقدّم المتكلّم قولًا ق1 (أو مجموعة أقوال) موجّهة إلى جعل المخاطَب يقبل قولًا آخر ق2 (أو مجموعة أقوال أخرى) سواءً أكان ق2 صريحًا أو ضمنيًّا، والحمل على قبول ق2 على أنّه نتيجةٌ للحجّة ق1 يُسمَّى عمل محاجّة."[3]

نلحظ أنّ: في تَصوُّر "ديكرو وأنسكومبر" للحجاج اِبتعادًا تامًّا عن فكرة المقام التّواصليّ؛ فالحجاج عندهما يتمّ باللّغة فقط، وذلك من خلال تقديم المتكلّم لمجموعةٍ من الأقوال (الحجج) تجعل المتلقّي يَنْصَرِف إلى فهم نتائجَ معيّنةٍ دون غيرها. وبذلك سُمِّيَت النّظريّة الّتي صاغها كلّ من "ديكرو وأنسكومبر" في الحجاج ب: **"نظرية الحجاج اللّساني / الحجاج اللّغوي (L'argumentation dans la langue).**

كما يمكننا أن نستخلص من التّعريف السّابق للحجاج بنية الخطاب الحجاجيّ فكلُّ "خطابٍ حجاجيٍّ حسب "ديكرو وأنسكومبر" يحتوي على ملفوظين اِثنين على الأقلّ: (ق1) و(ق2)،

---

[1] ــ صولة عبد الله ، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط.:2، 2007، ص: 17.

[2] ــ صولة عبد الله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنيّاته، ص: 299.

[3] ــ المبخوت شكري، نظريّة الحجاج في اللّغة، مقال ضمن كتاب: أهم نظريّات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من آرسطو إلى اليوم، ص: 360.

حيث يقوم أحدهما بتعزيز الآخر، يُسمّى الأوّل (ق1) **حجّةً** والثّاني (ق2) **نتيجة**. أمّا العلاقة الّتي تربط بين الحجّة والنّتيجة فهي **العلاقة الحجاجيّة**."[1]

إذا كانت كلّ من الحجّة والنّتيجة، والعلاقة الحجاجيّة هي العناصر المكوّنة للخطاب الحجاجيّ عند "ديكرو وأنسكومبر"، فما هو حدّ كلّ عنصرٍ من هذه العناصر؟

أ ـ تعريف الحجّة (Argument):

يُعرّف "أبو بكر العزّاوي" الحجّة بقوله: "فالحجّة حسب هذا التّصوّر الجديد، عبارة عن عنصرٍ دلاليّ يُقدِّمه المتكلّم لصالح عنصرٍ دلاليٍّ آخر هو النّتيجة التي يروم المتكلّم توجيه المتلقّي إليها".[2]

كما نجده يذكر بعض السّمات الّتي تتّسم بها الحجّج، ونوردها فيما يأتي:[3]

ـ **إنّها سيّاقيّة:** فالحجّة الّتي يُقدِّمها المتكلّم في سياقٍ ما بإمكانها أن تكون نتيجةً في سيّاقٍ آخر، فالسّياق هو الّذي يُحدِّد طبيعة العبارة إن كانت حجّةً أو نتيجةً.

ـ **إنّها نسبيّة:** فلكلّ حجّةٍ قوّة حجاجيّة معيّنة، وبعبارة أخرى هناك الحجج القويّة، والحجج الضعيفة والحجج الأوهى والأضعف.

ـ **إنّها قابلة للإبطال:** مادام أن الحجج هي نسبيّة وتدريجيّة وسيّاقية بخلاف البرهان الرّياضي والمنطقيّ فأكيد أنّها تكون قابلة للإبطال.

ب ــ تعريف النتيجة (Résultat):

النّتيجة: هي الأطروحة الّتي يروم المتكلّم توجيهَ المتلقّي إليها، وذلك بعد تقديمه لمجموعةٍ من الحجج*.

تجدر بنا الإشارة إلى أنّ كلًّا من الحجّة والنّتيجة بإمكانهما أن تكونا ظاهرتين في الخطاب الحجاجيّ أو مُضمرتين يتم اِستنتاجهما من خلال السيّاق، كما أنّه يتمّ الرّبط بين الحجج والنّتائج بأدواتٍ لغويّة تُسمّى بـ: الرّوابط الحجاجيّة، وهذه الرّوابط كذلك بإمكانها أن تكون ظاهرةً في الخطاب أو مُقدّرةً.

---

[1] ــ بن خراف اِبتسام، الخطاب الحجاجي السّياسي في كتاب الإمالة والسّياسة لابن قتيبة ــ دراسة تداوليّة ــ أطروحة لنيل درجة دكتوراه، إشراف: بن إبراهيم السعيد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009 ــ 2010، ص: 139.

[2] ــ العزّاوي أبو بكر، الحجاج والمعنى الحجاجيّ، مقال ضمن كتاب: التّحاجج: طبيعته، مجالاته، وظائفه وضوابطه، تنسيق: حمو النقاوي، مطبعة النجاح الجديدة، الدّار البيضاء، المغرب، ط:1، 2006، ص: 58.

[3] ــ يُنظَر: المرجع نفسه، ص: 59.

* ـ هذا التعريف اجتهدنا في صياغته.

ج ــ تعريف العلاقة الحجاجيّة (La relation argumentative) :

يقول "أبو بكر العزّاوي": والّعلاقة الّتي تربط الحجّة والنّتيجة هي الّتي تُدْعى "العلاقة الحجاجيّة" وهي تختلف بشكل جذريٍّ عن علاقة الإستلزام أو الإستنتاج المنطقي، ويمكن أن نرمز لها على الشّكل التّالي: ح ن."[1]

ــ الحجاج عند ميشال ماير (M ــ Mayar):

في مسألة الحجاج أتى "ميشال ماير" بنظريّةٍ جديدةٍ هي نظريّة المساءلة، ويُعرَّف الحجاج وِفقًا لهذه النّظرية بأنّه: " دراسة العلاقة القائمة بين ظاهر الكلام وضمنه."[2]

نلحظ أن "ماير" في تعريفه للحجاج يوظّف مفهومين أساسيّين هما: "الجزء الظاهر/ المصرّح به" و"الجزء الضمنيّ"، يمثّل **الجزء الظّاهر الحجّة الّتي يتلفّظ بها المتكلّم**، وهي عند "ماير" عبارة عن جوابٍ لسؤالٍ مقدّرٍ يفترضه المتلقّي، و**هذا السّؤال المقدّر هو ما يمثّل الجزء الضّمنيّ** يقول: "عبد الله صولة": "فما الحجّة عند "ماير" إلّا جوابٌ أو وجهةُ نظرٍ يُجاب بها عن سؤالٍ مقدّرٍ يستنتجه المتلقّي ضمنيّا من ذلك الجواب."[3]

إذا كان الحجاج عند "ماير" قائمًا على تقدير المتلقّي لسؤالٍ مناسبٍ لذلك الكلام الّذي قدّمه المتكلّم، فعلى أيّ أساسٍ يُقدِّر المتلقّي هذا السّؤال؟ يقول "عبد الله صوله": "يوجد في معنى الجملة الحرفيّ شارةٌ حجاجيّة تؤدي هذه الشّارة إلى ظهور الضّمنيّ في ضوء ما يمليه المقام."[4]

ما يمكن اِستنتاجه بخصوص مفهوم الحجاج عند "ماير": هو أنّ الحجاج عنده قائمٌ على ثنائيّة الظّاهر والضّمنيّ، يُشكّل الظّاهر الكلام الّذي يتلفّظ به المتكلّم، ويُشكّل الضّمنيّ السّؤال الّذي يُقدّره المتلقّي انطلاقًا من الشّارة الحجاجيّة المُحتواة في الجزء الظّاهر، والظّروف المقاميّة، وبذلك فالحجاج عند "ماير" لم يكن حجاجًا لسانيًّا خالصًا كحجاج : "ديكرو وأنسكومبر"، ولم يكن حجاجًا مقاميّا (بلاغيا) خالصًا كحجاج "بيرلمان وتيتيكاه"، **وإنما تمّ فيه الجمع بين اللّغة والمقام التّواصليّ.**

لقد كان هذا بخصوص مفهوم "الحجاج" عند بعض الباحثين الغرب أمّا عن مفهومه عند الباحثين العرب فقد تناوله الكثير من الدّارسين نذكر منهم على سبيل التّمثيل لا على سبيل الحصر: "طه عبد الرّحمن"، "أبو بكر العزاوي"، محمد الوليّ".

---

[1] ــ المرجع السّابق: الصفحة نفسها.
[2] ــ صوله عبد الله، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبيّة، ص: 37.
[3] ــ المرجع السّابق، ص: 38.
[4] ــ المرجع نفسه، ص: 37.

يُعرف "طه عبد الرحمن" الحجاج بقوله: "إذ حدّ الحجاج أنّه كلّ منطوق به موجّه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحقّ له الإعتراض عليها."[1]

يركّز "طه عبد الرّحمن" في تعريفه للحجاج على طرفي الحجاج وهما المتكلّم والمتلقّي (كل منطوقٍ موجّه إلى الغير)، وعلى الغرض من الحجاج وهو الإفهام (إفهامه دعوى مخصوصة)، وعلى إمكانيّة التّغيير في الأدوار فيصبح المتكلّم متلقّيًا والمتلقّي متكلّمًا (يحقّ له الإعتراض).

ويُعرفه أبو بكر العزّاوي بقوله: "إنّ هذه النّظريّة الّتي وضع أسسها اللّغويّ الفرنسيّ "أوزوالد ديكرو" منذ سنة 1973 نظريّة لسانيّة تهتمّ بالوسائل اللّغويّة وبإمكانات اللّغات الطبيعيّة الّتي يتوفّر عليها المتكلّم، وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما، تمكّنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجيّة، ثمّ إنّها تنطلق من الفكرة الشّائعة الّتي مؤدّاها: أنّنا نتكلّم عامة بقصد التّأثير."[2]

ويُعرّفه تعريفًا آخر فيقول: " إنّ الحجاج هو تقديم الحجج والأدلّة المؤديّة إلى نتيجةٍ معيّنةٍ، وهو يتمثّل في إنجاز تسلسلات اِستنتاجيّة داخل الخطاب، وبعبارة أخرى يتمثّل الحجاج في إنجاز متواليّات من الأقوال بعضها هو بمثابة الحجج اللّغوية، وبعضها الآخر هو بمثابة النّتائج الّتي تُستنتَج منها."[3]

يُعرّف "أبو بكر العزاوي" الحجاج بتعريفين: في التّعريف الأوّل يُعرّفه باعتباره نظريّة فيعطي تعريفًا لنظريّة الحجاج اللّساني الّتي أتى بها "ديكرو"، و في التّعريف الثّاني يُعرّفه باعتباره مفهومًا فيصوغ للحجاج مفهومًا يُقارِب ذاك المفهوم الّذي أعطاه "ديكرو" للحجاج، ويتعلّق التعريف الأول بالجانب النظري للحجاج، بينما التّعريف الثّاني يتعلّق بالجانب التطبيقي للحجاج .

ويُعرّفه "محمد الوليّ" بقوله: "هو توجيه خطابٍ إلى متلَقٍّ ما لأجل تعديل رأيه أو سلوكه أو هما معا."[4]

---

[1] ــ طه عبد الرّحمن، اللّسان والميزان أو التّكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء المغرب، ط:1، 1998، ص: 226.

[2] ــ العزّاوي أبو بكر، اللّغة والحجاج، منتديات سور الأزبكية، الدار البيضاء، ط: 1، 2006، ص: 14.

3 ــ المرجع نفسه، ص:16.

4 ــ محمد الولي، مدخل إلى الحجاج أفلاطون وآرسطو وشايم بيرلمان"، مقال ضمن مجلة عالم الفكر، العدد، 02، مجلد: 40، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، 2011، ص:11.

نلحظ وجود شقين في تعريف "محمد الولي" للحجاج، يشير في الشّق الأوّل إلى: ضرورة قيّام الحجاج بين طرفين هما: المتكلّم والمتلقّي، ويشير في الشّق الثّاني إلى الغرض من الحجاج وهو التّأثير الذّهنيّ والسّلوكيّ في المتلقّي.

وصفوة القول في هذا المبحث هي: إنّ الحجاج مهما اِختلفت مفاهيمه وزوايا النّظر إليه، يظلّ شكلُه واحدًا وهدفُه واحدًا، وهو تقديم المتكلّم لمجموعةٍ من الحجج من أجل التّأثير في المتلقّي تأثيرا ذهنيّا وسلوكيّا، وبذلك يمكننا أن نُجْمل تعريف الحجاج فيما يلي: **الحجاج هو اِجتهاد المُتكلّم في تقديم مجموعة من الحجج من أجل التّأثير في المتلقّي تأثيرًا ذهنيًّا وسلوكيّا.**

2 ــ تحديد الآليات الحجاجيّة:

2 ــ 1 ــ مفهوم الآليات الحجاجيّة:

يُعرِّفها "عبد الهادي بن ظافر الشّهري" بقوله: "... هذه الأدوات هي قوالبٌ، تُنظّم العلاقات بين الحجج والنّتائج، أو تُعِين المرسل على تقديم حججه في الهيكل الّذي يُناسِب السّياق."[1]

الآليّات الحجاجية هي عبارة عن أدوات تَرِدُ في البنيّة الحجاجيّة، وظيفتها هي تنظيم العلاقات بين عناصر الخطاب الحجاجيّ (الحجج والنّتائج). وتشير عبارة ‹‹... في الهيكل الّذي يُناسب السّياق›› إلى أن هذه الأدوات مِطواعة بمعنى أنّ كلّ لغةٍ تحتوي على مجموعةٍ من الأدوات الّتي لها وظيفة حجاجيّة والمتكلّم ينتقي من هذه الأدوات ما يتناسب والسّياق.

يُقسّم "بيرلمان" و"تيتكاه" الآليات الحجاجيّة إلى: تقنيّات الوصل، وتقنيّات الفصل، ويُقسّمها "ديكرو" و زميله إلى: العوامل الحجاجيّة، الرّوابط الحجاجيّة، السّلالم الحجاجيّة والمواضع الحجاجيّة.[*]

2 ــ 2 ــ خصائص الآليّات الحجاجيّة:

تتّسم الآليّات الحجاجيّة بجملةٍ من الخصائص نذكر منها ما يلي:

أ ــ الآليات الحجاجيّة هي وسيلة الحجاج لتحقيق هدفه وهو اِستمالة المخاطَب والتّأثير فيه، يقول عبد السّلام عشير: "... وبعبارة أخرى فإنّ دراسة الحجاج أخذت تهتمّ بإستراتيجية الخطاب الهادف إلى الأسر والإستمالة اِستنادًا إلى أنماط الإستدلالات غير الصّوريّة، وذلك **بغاية إحداث تأثيرٍ في المخاطَب بالوسائل اللّسانيّة والمقولات السيّاقيّة الّتي تجتمع لدى المتكلّم عند القول.**"[2]

نستنتج من هذا التّعريف أنّ الآليات الحجاجية هي مجموعة الوسائل اللسانية والمقولات السّياقية التي يُضمِّنها المتكلّم في خطاباته، من أجل تحقيق هدف الحجاج المتمثّل في إقناع المتلقي واستمالته والتّأثير فيه.

ب ــ الآليّات الحجاجيّة لا تُضيف للمحتوى الخبري للأقوال[*] شيئًا إنّما تقوم بوظيفةٍ حجاجيّةٍ تتمثّل في توجيه المتلقّي إلى نتيجةٍ معيّنة وإقناعه بها والتّأثير فيه، يقول شكري المبخوت:

---

[1] ــ الشّهريّ عبد الهادي، إستراتيجيات الخطاب ــ مقاربة لغويّة تداوليّة ــ سور الأزبكية ــ دار الكتاب الجديد المتحدة ــ بيروت، لبنان، ط:1، 2004، ص. 478.

[*] ــ سنعرّض لهذه الآليّات بالتّفصيل في الفصل الموالي (الحجاج ــ مقاربة نظريّة)، بداية من ص: 29 إلى 64.

[2] ــ عشير عبد السّلام، عندما نتواصل نغيّر ــ مقاربة تداوليّة معرفيّة لآليّات التّواصل والحجاج ــ إفريقيا الشّرق، المغرب، ط:2، 2012، ص: 67.

[*] ــ المحتوى الخبري / القضوي للأقوال هو: مجموع معاني كلمات القول مضمومة بعضها إلى بعض وهو ما يُطلق عليه أيضا المعنى الحرفي.

"إستخلَص "ديكرو" و"أنسكومبر" أنّ في جلّ الأقوال بعض السّمات الّتي تحدّد قيمتها التداوليّة باستقلالٍ عن محتواها القضوي."[1]

حتّى تتّضح لنا هذه الخاصيّة نقدّم المثال التّالي:

ــ لقد بلغت السّاعة الثّامنة... {1}

ــ تُشير السّاعة إلى الثّامنة فقط... {2}

نلحظ أنّ هذين المثالين يحملان محتوًى خبريّا واحدًا وهو: (إشارة السّاعة إلى الثّامنة)، لكن إذا ما نظرنا إليهما من زاويّة حجاجيّة فإنّنا نجد كلَّ مثالٍ منهما يحمل بالإضافة إلى معناه الخبري الموحّد مع المعنى الخبريّ للمثال الآخر معنى آخر وهو المعنى الحجاجيّ، وهذا المعنى إنّما هو آتٍ من تلك الأدوات الحجاجيّة الّتي يحتويها كلّ مثالٍ، فالمثال الأول يحتوي على أداة حجاجيّة (لقد) قامت ومن دون أن تُضِيف للمحتوى الخبريّ شيئًا بتوجيه المتلقّي إلى معنى محدّد وهو أنّ الوقت متأخّر يجب الإسراع، والمثال الثّاني كذلك يحتوي أداة حجاجيّة (فقط) قامت ــ وكذلك من دون أن تُضيف للمحتوى الخبريّ شيئًاــ بتوجيه المتلقّي إلى معنى معيّن وهو أنّ الوقت لا زال مبكّرا.

وكذلك كلّ الآليات الحجاجية الأخرى (الخاصيّة الدّرجية للأقوال، الأمثلة، الشّواهد، التّشبيه...) لا تضيف لمحتوى الأقوال الخبريّ شيئًا وإنّما هي عناصر تقوم بتقويّة توجيه المتلقّي نحو النتائج وإقناعه بها.

ج ــ تُوصَف الآليّات الحجاجيّة بأنّها مِطْواعة، ومعنى هذا أنّ كلَّ لغةٍ من اللّغات تحتوي على مجموعة من الأدوات الحجاجيّة، والمتكلّم يقوم بِانتقاء الأدوات الّتي يراها تتناسب والسّياق، يقول "عبد الهادي بن ظافر الشّهري": "ويعتمد الخطاب في الحجاج على تقنيّاتٍ مخصوصةٍ لا تختصّ بمجالٍ من المجالات دون غيره، فهي **مِطْوَاعَة حسب اِستعمال المرسل لها**، إذ يختار حُجَجَه وطريقة بنائها بما يتناسب مع السيّاق الذّي يحفّ بخطابه فيَعْمَد المرسل إلى توظيف الأدوات اللّغويّة بمعانيها وخصائصها وإمكاناتها المعروفة وتنوّع وظائفها في السّياقات الممكنة."[2]

فمثلًا في اللّغة العربية نجد عواملَ حجاجيّةً كثيرةً (النّفي، القصر، التّمني، الشّرط...) والمتكلّم يختار من هذه العوامل ما يراه متناسبًا مع السّياق.

---

[1] ــ المبخوت شكري، نظريّة الحجاج في اللّغة، مقال ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التّقاليد الغربية من آرسطو إلى اليوم، ص: 354.

[2] ــ الشّهري عبد الهادي، استراتيجيات الخطاب ــ مقاربة لغوية تداوليّة ــ ص: 477، 478.

د ــ يُمكِن للآليّات الحجاجيّة أن تكون من مصدرٍ مقاليٍّ (لغويٍّ)؛ أي توجد في بنية اللّغة كالعوامل الحجاجيّة والخاصيّة الدّرجيّة للأقوال... ويمكن لها أن تكون من مصدرٍ مقاميٍّ (الواقع) كالشّاهد والمثال...

3 ــ مفهوم التّعليل النّحوي:

3 ــ 1 ــ التّعريف اللّغوي:

التّعليل هو مصدر الفعل (علّل)، وقد جاء في المعجم الوسيط: "علّل فلان: سَقِيَ سقيًا بعد سقيٍ، وجنى الثّمرة مرّة بعد أخرى، وفلانًا بطعام أو غيره شغله به ولهّاه، والشّيء بيّن علّته وأثبته بالدّليل."[1]

وقال الخليل: "العلّة: المرض، وصاحبها معتلٌّ، والعلّة: حدثٌ يشغل صاحبه عن وجهه، والعليل المريض."[2]

وورد في "معجم المصطلحات النّحويّة الصّرفيّة" أنّ العلّة: تُجمَع على عللٍ ويُقصَد بها العلل النّحويّة، ويعني هذا: التّعليل للأحكام النحويّة الواردة، وذلك كالتّعليل لدخول التّنوين في الفعل بثقل الفعل وخفّة الإسم."[3]

إذا ما قمنا بإجراء مقاربةٍ بين التّعريفات اللّغويّة للتّعليل، نستنتج أنّ التّعليل ما هو إلّا عمليّة إثبات وتأكيد الشّيء بالدّليل وبيان السبب والعذر.

3 ــ 2 ــ التّعريف الإصطلاحيّ: يُعرّف "الملخ حسن خميس سعيد" التعليل بقوله: "**التّعليل في عمومه** بيان علّة الشّيء وتقرير ثبوت المؤثّر لإثبات الأثر، ويُطلَق على ما يُستدلّ فيه من العلّة على المعلول.[4]

ونستنتج من هذا التّعريف أنّ التعليل يبيّن الأسباب التي جعلت هذه الظاهرة تأتي على شكل معيّن لإثباتها وتأكيدها مع تقديم الدليل.

التّعليل النّحوي: يعرفه "حسن خميس سعيد الملخ "بقوله**:** "تفسيرٌ إقترانيّ يُبيّن علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة."[5]

---

[1] ــ مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، مادة (علّل)، مكتبة الشروق الدوليّة، مصر، ط:4، 2004، ص: 623.

[2] ــ الفراهيديّ، (الخليل بن أحمد)، كتاب العين، مادة (علّ)، ج:1، ص: 88.

[3] ــ اللّبديّ محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحويّة، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط:1، 1985، ص: 175.

[4] ــ الملخ حسن خميس سعيد، نظرية التّعليل النّحوي بين القدماء والمحدثين، دار الشؤون للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2000، ص: 29.

[5] ــ الملخ حسن خميس سعيد، نظرية التّعليل النّحوي بين القدماء والمحدثين، ص: 29.

ــ شرح ما في التّعريف من قيود:

تفسير: تشير كلمة "تفسير" إلى تجاوز وصف الظّاهرة اللّغويّة كما هي إلى الكشف عن الأسباب التّي جعلت الظاهرّة اللّغويّة ترد بذلك الشّكل.

اِقتراني: "يشير إلى أنّ لعمليّة التّعليل النّحوي ركنين هما: العلّة والمعلول، فالعلّة دليلٌ يقترن بالمعلول لتفسيره نحويّا."[1]

علّة الإعراب والبناء: "تشير هاتان الكلمتان إلى أنّ التّعليل يشمل النّحو العربيّ كلّه، إذ لا يخرج اللّفظ في العربيّة على أن يكون معربًا أو مبنيّا."[2]

على الإطلاق وعلى الخصوص: "يشير هذان القيدان إلى مرحلتين في تعليل المعرب والمبنيّ، الأولى تبيّن علّة الإعراب والبناء مطلقًا، والثّانيّة تبيّن علّة اِختصاص المعرب أو المبنيّ بما يختصّ به من علامة إعراب أو بناء."[3]

حتى يتّضح مفهوم التّعليل النّحويّ أكثر نصوغ المثال الآتي:

الفعل الماضي: فعلٌ مبنيٌّ على الفتح وتعليل ذلك كما يلي:

المرحلة الأولى في التّعليل هي أن نعطي علّة بنائه مطلقًا، وهذه العلّة هي أن: الفعل الماضي ضَرْب من أضرب الفعل، والأصل في الأفعال هو البناء، يقول "الزجاجي": "الأصل في الأفعال البناء."[4]

والمرحلة الثّانية في التّعليل هي ذكر علّة بنائه على الفتح بالخصوص، يقول "سيبويه": "والفتح في الأفعال الّتي لم تجرِ مجرى المضارعة قولهم: ضَرَبَ، وكذلك كلّ بناءٍ من الفعل كان معناه فَعَلَ، ولم يُسكّنوا آخر فَعَلَ لأنّ فيها بعض ما في المضارعة..."[5]

فسبب عدم بناء الفعل الماضي على السّكون عند "سيبويه" هو "أنّه شابه المضارع المعرب، فلمّا ضارع المضارع بُنِيَ على الحركة ليكون له مزيّة على ما لم يشبه المضارع وهو الأمر."[6]

---

[1] ــ المرجع نفسه، ص: 30.

[2] ــ المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

[3] ــ المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

[4] ــ الزّجاجيّ أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط:3، بيروت، 1979، ص:77.

[5] ــ سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة النخانجى، القاهرة، ط: 3، 1977، ج:1، ص:16.

[6] ــ العوادي أسعد خلف، العلل النحويّة في كتاب سيبويه، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، ط:1، عمان، الأردن، 2009، ص:72.

إذا كان التّعليل النّحوي هو: عمليّة تفسير الظّاهرة النّحوية من خلال **تبيين العلّة** الّتي جعلت الظّاهرة اللّغوية ترد على ذلك الشّكل دون غيره، فما هو إذن حدّ العلّة النّحوية؟

أ ــ مفهوم العلة النحويّة عند القدماء:

إنّ الباحث عن تعريف العلّة النّحوية بالحدّ عند النّحاة القدماء فإنّه لن يجد غايته، لأنهم تعّرضوا إليها من حيث أنواعُها، وطبيعتُها، ومسالكُها وقوادحُها... ولكنّهم لم يعرّفوها بالحدّ، "ولعل الرّماني هو الوحيد الّذي فعل ذلك."[1]

يقول الرّماني: "هي تغيير المعلول عمّا كان عليه."[2]

يُعلّق د: "بن لعلام مخلوف" على هذا التّعريف بقوله: "هو تعريفٌ مغرقٌ في العموم يتعدّى العلّة النّحوية ــ إذ لها طبيعتها ومميّزاتها الخاصة ــ ليشمل العلّة في العلوم الأخرى."[3]

وهذا صحيحٌ إذ نلحظ بوضوحٍ غياب القيود الّتي تجعل تعريف "الرّماني" للعلّة منحصرًا في علم أصول النّحو دون سواه من العلوم الّتي تُوجد بها العلّة.

ب ــ مفهوم العلّة عند المحدثين:

لقد كان لتعريف العلّة حضورٌ واسعٌ في كتب الباحثين المحدثين، ولقد اِختلَف تعريفها من باحثٍ لآخر، فمثلا: د: "خديجة الحديثي" تعرّفها بقولها: "هي الصّفة أو الميزة الّتي من أجلها أُعطِي المقيس حُكْم المقيس عليه."[4]

يعلّق د: "بن لعلام مخلوف" على تعريف "خديجة الحديثي" هذا بقوله: "هذا التّعريف ليس جامعًا لأنّه يعتبر العلّة ركنًا من أركان القيّاس والحقيقة أنّ النّحويّين علّلوا حتّى بعض الوضعيات اللّغويّة في ألفاظ لم تخرج عن الأصل، وقد لا تحتاج إلى تعليلٍ أصلًا وجاءوا في ذلك بعللٍ ليست ركنًا من أركان القياس، فليس كل العلل قياسية."[5] فمثلًا أعطى النّحاة لرفع الفاعل علّة وهي: التّفريق بينه وبين المفعول به، ونلحظ أنّه لا قياس في هذه المسألة.

---

[1] ــ بن حجر محمد ، العلّة والتّعليل بين النّحاة والفقهاء، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، إشراف: بن لعلام مخلوف، البليدة، الجزائر، 2004 ــ 2005، ص:48.

[2] ــ الرّماني عليّ بن عيسى، رسالة الحدود في النّحو العربيّ، تح: إبراهيم السّامرائي، دار الفكر، عمان، دط، 1984، ص:67.

[3] ــ بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل للطباعة والنّشر والتّوزيع، د ط، د ت، ص: 176.

[4] ــ الحديثي خديجة، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ب ط، 1974، ص: 317.

[5] ــ بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، ص:177.

ويُعرِّفُها د: "مازن المبارك" بقوله: "هي الأمر الّذي يزعم النّحويّون أنّ العرب لاحظته حين اِختارت في كلامها وجهًا معيّنًا من التّعبير والصّياغة."[1]

ومعنى هذا أنّ العلّة النّحويّة هي تفسير النّحاة للسّبب الّذي جعل العرب تورد ظاهرةً لغويّةً ما على شكلٍ معيّنٍ دون غيره، فمثلًا فسّروا إتيان العرب بالفعل المضارع معربًا إذا لم يكن متّصلًا بنون النّسوة أو نون التّوكيد الثّقيلة أو الخفيفة، لمشابهته للأسماء في أوجهٍ معينّةٍ.[*]

إنّ تعريف "مازن المبارك" للعلّة النّحويّة يصدق على ما أتى به العرب من عللٍ قيّاسيّة ومن عللٍ غير قيّاسيّة، على عكس تعريف "خديجة الحديثي" الّتي جعلت تعريف العلّة منحصرًا في العلل القيّاسيّة فقط.

تُشِير عبارة ‹‹يزعم النحويّون›› في تعريف "مازن المبارك" إلى أمرين هما:

- مصدر العلل النّحويّة وهم النّحاة؛ فالنّحاة هو من وضعوا العلل ولم ينقلوها عن العرب.
- هذه العلل الّتي وضعها النّحاة ليس شرطًا فيها أن تكون صائبة.

نستدلّ على هذين الأمرين بنصّ الخليل ــ رحمه الله ــ الّذي قاله عندما سُئِل عن مصدر العلل الّتي يعتلّ بها، قال الإمام الزّجاجي ــ رحمه الله ــ ‹‹قال الخليل: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطِباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلَلُهُ، وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها، واعتلَلْت أنا بما عندي أنّه علّة لما عَلِلْتَه منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الّذي التمست، وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مِثْلَ رجلٍ حكيمٍ دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النّظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصّادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللّائحة، فكلّما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيءٍ منها قال: إنّما فَعَلَ هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائزٌ أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلّة الّتي ذكرها هذا الّذي دخل الدّار، وجائز أن يكون فِعْلُه لغير تلك العلّة، إلّا أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرّجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النّحو هو أَلْيَق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها.››[2]

يُقيِّم الإمام الزّجاجي نصّ الخليل هذا يقوله: "وهذا كلامٌ مستقيمٌ، وإنصافٌ من الخليل رحمه الله."[3]

نلحظ بوضوحٍ تصريح الخليل ــ رحمه الله ــ بأنّ العلل لم تُنْقَل عن العرب وإنّما كانت ماثلةً في أذهانهم، والنّحاة هم من حاولوا اِلتماس هذه العلل. وهذه العلل الّتي وضعها

---

[1] ــ المبارك مازن، النّحو العربيّ، ــ العلة النحويّة نشأتها وتطورها ــ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط:3، ص:90.

[*] ــ لمعرفة علّة إعراب الفعل المضارع، يمكن الرجوع إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، ج: 2، ص: 446.

[2] ــ الزّجاجيّ أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، ص:66.

[3] ــ المصدر السّابق، الصّفحة نفسها.

النّحاة ليس شرطًا أن تكون صائبة وإنّما يمكن أن يكون العرب قد أوردوا ظاهرةً لغويّةً ما على شكلٍ معيّنٍ لغير العلّة الّتي استنبطها النّحاة، ثم نلحظ كيف أنّ الإمام الزجاجي ــ رحمه الله ــ أنصف كلام الخليل هذا، وحكم عليه بأنّه كلامٌ مستقيمٌ.

يصوغ "محمد خير الحلواني" تعريفًا آخر للعلّة النّحويّة إذ يقول: "هي تفسير الظّاهرة اللّغوية والنّفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب الّتي جعلتها على ما هي عليه."[1]

إنّ تعريف "محمد خير الحلواني" للعلّة يُقَارِب تعريف "مازن المبارك" لأنّه لا يصنّف العلّة النّحويّة على أنّها ركنٌ من أركان القياس، بل يرى أنّها محاولة النّحاة في تفسير الظّواهر اللّغوية والإحاطة بالأسباب الّتي جعلتها تَلْزَم ذاك الشّكل دون غيره.

[1] ــ الحلواني محمد خير، أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، د ت، 2011، ص:105.

الفصل الأوّل: الحجاج ــ مقاربةٌ نظريّةٌ ــ

* ــ تمهيد

1 ــ نظريّة الحجاج البلاغيّ (بيرلمان وتيتيكاه).

1 ــ 1 ــ المقدّمات الحجاجيّة.

1 ــ 2 ــ الآليّات الحجاجيّة الّتي حدّدتها النّظريّة.

2 ــ نظريّة الحجاج اللّسانيّ (ديكرو، أنسكومبر).

2 ــ 1 ــ منطلقات نظريّة الحجاج في اللّغة.

2 ــ 2 ــ الآليّات الحجاجيّة الّتي حدّدتها النّظريّة.

تمهيد:

إنّ الحجاج هو مقولةٌ من مقولات التّداولية الكبرى، ولقد مَثّلّ هذه المقولة مجموعةٌ من النّظريّات من أهمّها: **نظريّة الحجاج البلاغيّ** (بيرلمان وتيتيكاه)، **نظريّة الحجاج اللّسانيّ** (أوزوالد ديكرو، وجون كلود أنسكومبر)، **ونظريّة المساءلة** (ميشال ماير).

كلُّ نظريّةٍ من هذه النّظريّات قدّمت رؤيةً معيّنةً للحجاج؛ فنظريّة الحجاج البلاغيّ رأت **أنّ الحجاج هو قيمةٌ تُضَاف إلى اللّغة مصدرها المقام التّواصليّ**، ونظريّة الحجاج اللّساني رأت **أنّ الحجاج منغرسٌ في بنية اللّغة وليس بقيمةٍ مضافةٍ إليها من الواقع**، أمّا نظريّة المساءلة فرأت **أنّ الحجاج قائمٌ على ثنائيّة الظّاهر والضّمنيّ**، الظّاهر يُساوي الكلام المصرّح به من قبل المتكلّم، أمّا الضّمني فهو عبارةٌ عن سؤالٍ يفترضه المتلقّي اِنطلاقًا من الجزء الظّاهر.

كما أنّ كلَّ نظريّةٍ من هذه النّظريات حدّدت مجموعةً من الآليات الحجاجيّة الّتي يُمكن للمتكلّم أن يستعملها من أجل إقناع المتلّقي بما يُطرَح عليه.

سنحاول في هذا الفصل **إجراء مقاربةٍ نظريّةٍ لنظريّتي الحجاج البلاغيّ والحجاج اللّسانيّ**، نُركِّز في نظريّة الحجاج البلاغيّ، أوّلًا على المقدّمات الحجاجيّة والّتي تُشكِّل منطلقًا أساسيًّا للحجاج يضمن المتكلّم من خلالها إقبال المتلقّي على ما يُطرَح عليه، وثانيًا على الآليات الحجاجيّة الّتي حدّدتها هذه النّظريّة.

ونركّز في نظريّة الحجاج اللّساني، أوّلًا على أهمّ النّظريّات (التّداوليّة المدمجة، ونظريّة أفعال الكلام) الّتي ساعد "ديكرو" و"أنسكومبر" على وضع نظريّتهما الحجاجيّة، وثانيًا على الواسمات الحجاجيّة (الرّوابط ، العوامل، المواضع، والخاصيّة الدّرجية للأقوال) الّتي تعُتبَر آليات حجاجيّة حدّدتها هذه النّظرية.

1 ــ المبحث الأوّل: الحجاج البلاغي ــ الخطابي ــ لـ: "بيرلمان" و"تيتيكاه":

يختصّ هذا المبحث بالحديث عن نظريّة الحجاج البلاغيّ الّتي جاء بها "**شايم بيرلمان**" (**perlemen.cha**) و"**تيتيكاه**" (**luice olbrechts**)؛ إذ يعتبر الحجاج عندهما نقطة تحوّلٍ هامّةٍ في الدّرس الحجاجيّ، حيث قاما من جهةٍ بتخليص الحجاج من التّهمة اللائطة بأصل نسبه وهي الخطابة، ومن جهة أخرى بتخليصه من صرامة الإستدلال الّذي يجعل المخاطب به في وضع ضرورةٍ وخضوعٍ واستلابٍ، وبذلك فالحجاج عند الباحثَيْن يهتمّ بدراسة مجموعةٍ من التّقنيات الخطابيّة الّتي تقصد اِستمالة المتلقّين إلى القضايا الّتي تُعْرَض عليهم أو إلى الزّيادة في درجة هذه الإستمالة.[1]

1 ــ 1 ــ المقدّمات الحجاجيّة:

إنّ الحجاج عند "بيرلمان" و"تيتيكاه" لا يُبنَى من العدم، وإنّما يُسبَق بمقدّمات حجاجيّة، وهذه المقدمات متنوّعة نُورِدها فيما يلي:

1 ــ1 ــ1 ـ الوقائع (les faits): تُمثِّل الوقائع ما هو مُشتركٌ بين عدّة أشخاص أو بين جميع النّاس، ويستعين المتكلّم بهذه الوقائع، ويجعلها كمقدِّمة حجاجيّة لكونها موضع اليقين والثّقة ولا تحتمل الشّك، وتنقسم هذه الوقائع إلى قسمين: وقائعُ مشاهدةٌ ووقائعُ مفترضةٌ، "وكلٌّ من هذين الوقائع بمثابة وقائع مطابقة للواقع لها القدرة على إحداث اِستمالة المتلقِّي، ولكن الوقائع المشاهدة لها القدرة أكثر على التّأثير في المتلقّي لأنها أكثر حضورًا في ذهن السّامع من الوقائع المفترضة."[2]

يتبيّن لنا من خلال ما سبق أنّ الوقائع هي معاني أو مبادئ متعارف عليها بين جميع النّاس، يستعين بها المحاجج كمقدّمة حجاجية في خطاباته، كونها موضع ثقة لا تقبل الشّك والدّحض، ليثبت من خلالها قضية معيّنة يقنع بها المتلقي ويؤثّر فيه، وسنوضّح هذا من خلال المثال التّالي:

ـــ القضية المراد إثباتها: "تحريم المخدّرات"

ـ الوقائع المتفق عليها:

ـــ الصّحة نعمة من الله عزّ وجل.

ـــ العقل أساس صحّة الإنسان يميّزه على غيره من المخلوقات.

---

1 ــ ينظر:صولة عبد الله، الحجاج أطُره ومنطلقاته وتقنيّاته ، ص:299.

2 ــ يُنظَر، نفس المرجع، ص: 308.

ـــ الخمر مشروب مسكر يُذهب العقل و ويتلفه وهو حرام لقوله تعالى: {  }[1]، وهذا عند المسلمين.

ـــ هناك أمور أخرى تذهب العقل وتُسْكِر كالخمر وهي "المخدّرات"

ما يمكن أن نستخلصه من هذا التحليل أن سبب تحريم المخدّرات هو اشتراكها مع الخمر في نفس العلّة وهي الإسكار، وقد حرّم الرسول صلى الله عليه وسلّم كل مسكر، حيث قال: «كُلُّ مُسكرٍ حَرَامٌ، مَا أَسْكَرَ الفَرْقُ فَمِلْءَ الكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ».[2]

ويمكننا أن نلخص ما ذكرناه فيما يلي:

الخمر ⟵ مُسكر ⟵ حرام

وهذه الوقائع التي انطلق منها المتكلّم لإثبات قضيته التي طرحها على المتلقّي للوصول إلى نتيجة هي:

المخدّرات ⟵ مُذهبة للعقل ⟵ حرام

وإذا ما نظرنا إلى الوقائع من زاوية حجاجية، فهي إحدى المقدّمات التي تزيد من درجة استمالة المتلقي نحو التّصديق بالقضية وإقناعه بها.

1 ـ1ـ 2 ـ الحقائق: يعتمد المتكلّم في خطاباته على الحقائق ويربطها بالوقائع لِيُكَوِّن مقدّمة حجاجية قوية، والحقائق هي أنظمة معقّدة فقد عرّفها "صولة عبد الله" بقوله: "هي أنظمة أكثر تعقيدا من الوقائع وتقوم على الربط بين الوقائع"[3]، وهي تحمل طابعا خاصا لا يمكن لأي شخص معرفتها إلّا المختصون فقط، كالحقائق العلمية والفلسفية ... يقول "عادل عبد اللّطيف": " وتتعلّق بالنظريات العلمية والتصورات الفلسفية والدينية المتعالية عن التجربة".[4]

---

1. ـــ المائدة، الآية 90.
2. ـــ العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمّد بن أحمد بن حجر، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، باب كل مسكر حرام، ط:1، 1989، ص: 486.
3. ـــ صولة عبد الله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته، ص: 309.
4. ـــ عادل عبد اللطيف، بلاغة الإقناع في المناظرة، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط:1، 2013، ص: 87.

يتبيّن لنا من خلال هذان التعريفان أنّ الحقائق تحمل طابعا خاصّا لا يمكن أن يدركها جميع النّاس، وإنّما هي منحصرة عند أهل الاختصاص فقط.

1ــ1ــ3ـ الإفتراضات (les présomptions): تعدّ الافتراضات من المقدّمات الحجاجية أيضا يقول "صولة عبد الله": "شأنها شأن الوقائع والحقائق تحظى بالموافقة العامة l'accord universel ولكن الإذعان لها والتّسليم بها لا يكونان قويين حتى تأتي في مسار الحجاج عناصر أخرى تقوّيهما.[1] ؛ أي إنّ ورود الإفتراضات لوحدها في الخطاب الحجاجي غير كافٍ لضمان إحداث اِستمالة المتلقّي، إذ لابدّ من توفّر عناصر حجاجيّة أخرى تدعّمها وتقوّيها، ويعود السّبب إلى عدم قدرة الإفتراضات لوحدها على إحداث إستمالة المتلقِّي مثلما تُحدثها باقي المقدّمات الحجاجيّة أنّ هذه الإفتراضات يمكن لها أن تكون صحيحة كما يمكن لها أن تكون خاطئة.

1ــ1ــ4ــ القيم"les valeurs": تؤدّي القيم دورا فعّالا في الحجاج حيث تتدخّل كأسس له في مختلف الميادين (القانونية والسياسية والفلسفة ..)، فهي خالية من الاستدلالات ذات البعد العلمي، لأن هدفها هو تغيير معتقد المتلقي ودفعه إلى فعل أو اختيار معيّن، يقول "عادل عبد اللطيف": " تتدخّل القيم كأسس للحجاج في الميادين القضائيّة والسّياسيّة والفلسفيّة، وهي تستدعى لدفع المستمع نحو اختيّارات معيّنة أو لتبرير هذه الإختيارات، وتنقسم هذه القيم إلى قيمٍ محسوسةٍ مثل الوطن، وقيمٍ مجرّدةٍ مثل العدل والحقّ".[2]

وإذا ما نظرنا إلى القيم من زاوية حجاجية، يمكننا القول بأنّها إحدى المقدمات الحجاجية التي تعمل على ترسيخ وتثبيت القيم والعادات والتقاليد لدى المتلقي ليعتقد ويقتنع بها.

1ــ1ــ5 ــ الهرميّات "les Hierarchies" : هي ترتيب القيم إلى درجات ومراتب ترتيبا يتلاءم وطبيعة المتلقّي يقول "عادل عبد اللطيف": "إنّ القيم هي درجات ومراتب، ممّا يعني خضوعها للهرميّة والتّراتب، فالعدل مثلًا قد يُعتبَر أفضل من قيمٍ أخرى نبيلة، لذلك فالتّرتيب اِستعمالٌ حجاجيٌّ عملي للقيم".[3]

للهرميّات أهميّة كبيرة في الحجاج تفوق أهميّة القيم نفسها يقول عبد الله صولة: "إنّ هرميّة القيم في البنية الحجاجية أهم من القيم نفسها فالقيم وإن كانت تسلّم بها جماهير سامعين عدّة فإنّ درجة تسليمها بها تكون مختلفة من جمهور إلى آخر وهو ما يعني أنّ القيم درجات

---

1 ــ صولة عبد الله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته، الصفحة نفسها.

2 ــ عادل عبد اللطيف، بلاغة الإقناع في المناظرة، ص: 88.

3 ــ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وليست كلّها في مرتبة واحدة. إنّ ما يميّز كل جمهور ليس القيم التي يسلّم بها بقدر ما يميّزه ترتيبه إياها".[1]

نستنتج مما سبق أن الهرميات هي ترتيب مجموعة القيم التي تدعم نفس النتيجة، ولا يمكن لها أن تحقق بعدها الحجاجي إلّا إذا كانت خاضعة لترتيب يتلاءم وطبيعة المتلقي لاستمالته وزيادة إقناعه؛ لأنّ درجة التسليم بها تختلف من متلقٍّ إلى آخر .

1-1-6- المعاني أو المواضع "les lieux": "بالمعنى الأرسطي؛ أي المقدّمات العامّة الّتي يلجأ إليها المُحاج لبناء القيم وترتيبها، إنّها مخازن الحجج والأطر النّاظمة لها"[2]، وهي بمثابة القاسم المشترك من العادات والتقاليد والمنظومات والأفكار بين أفراد الأمّة الواحدة، وهي أنواع:

تنقسم المواضع/المعاني على اِعتبار الخصوص والإشتراك إلى: "**مواضعٍ مشتركةٍ/مبتذلة** "lieux communs" ويُقْصَد بها "المواضع الّتي يُمْكِن تطبيقها على علومٍ مختلفةٍ، مثل القانون والفيزياء والسّياسة ونُمثّل لها النّوع من المواضع ب: موضع الأكثر والأقل، **ومواضعٍ خاصّةٍ** "lieux spèsifiques" تكون وَقْفًا على علمٍ بعينه أو نوعٍ خطابيٍّ بعينه لا يتعدّاه إلى غيره".[3]

وتنقسم على اِعتبار الكمِّ والكيف إلى: "مواضع الكمّ "**lieux de quantité**"، وهي المواضع التي تثبت أنّ شيئا ما أفضل من شيء آخر لأسباب كمّية كقولنا الكلّ خير من الجزء، و"**مواضع الكيف "lieux de qualité"** وهي ضد الكمّ، حيث إنّها تستمدُّ قيمتها من وحدانيّتها، مثل: الحقيقة الّتي يضمنها الله فهي واحدةٌ في مقابل آراء البشر المختلفة، ومثل: الحقِّ الّذي لا يُمكن إلّا أن يعلو ولا يُعْلَى عليه مهما كثر أعداؤه وخصومه."[4]

يتبين لنا من خلال هذا التعريف أنّ المواضع هي مجموعة من الأفكار والعادات والتقاليد، التي تُشَكّل قانونا معينا يخضع له كل من المتكلم والمتلقي، لتحقيق البعد الحجاجي المتمثل في الإقناع، ويجب على المتكلّم أن يكون على دراية بثقافة المتلقي ليصل إلى إقناعه.

وصفوة القول مما ذكرناه أن المقدّمات الحجاجية هي الشروط الأساسية التي يتأسّس عليها الفعل الحجاجي، الذي يربط المتلقي بالقضية المطروحة عليه من قبل المتكلّم، فتزيد من درجة إقناعه بها والتفاعل معها.

---

1. ـــ صولة عبد الله، الحجاج أطُره ومنطلقاته وتقنيّاته، ص: 310.
2. ـــ عادل عبد اللّطيف، بلاغة الإقناع في المناظرة، ص: 88.
3. ـــ صولة عبد الله، الحجاج أطُره ومنطلقاته وتقنيّاته، ص 311.
4. ـــ ينظر: المرجع السّابق، ص: 312،311.

1 ــ 2 ـ تقنيات الحجاج البلاغي:

قسّم بيرلمان تقنيات الحجاج إلى نوعين من الطرائق؛ طرائق الوصل وطرائق الفصل، وكل من هاتين التقنيتين لهما دور فاعل في استمالة المتلقي و إقناعه والتأثير فيه، وتتمثل في:

1 ــ 2 ـ1 تقنيات الوصل: تعمل هذه التقنيات على الربط بين العناصر من أجل تقويم أحد هذه العناصر تقويما سلبيا أو إيجابيا يقول "عبد الله صولة ": "وهي الطرائق التي تقرب بين العناصر المتباينة بدءا وفي الأصل، وتتيح إقامة ضربٍ من التضامن بينها، لغاية هيكلتها أي إبرازها في هيكل أو بنية واضحة، أو لغاية تقويم أحد هذه العناصر بواسطة الآخر تقويما إيجابيا أو سلبيا، ومن الأشكال الاتصالية: الحجج أو الأدلّة شبه منطقية والحجج المؤسّسة على بنية الواقع والحجج المؤسّسة لبنية الواقع[1].

1ـ2ـ1ـ1 الحجج أو الأدلّة شبه المنطقية: و هي الحجج التي تستمد طاقتها الإقناعية في مشابهتها للطرائق الشّكلية والمنطقية والرياضية في البرهنة[2]، وتنقسم إلى حجج شبه منطقية تعتمد على البنى المنطقية، وحجج شبه منطقية تعتمد العلاقات الرياضية.

وقد اعتمد "بيرلمان" على مثال وضّح من خلاله مفهوم الحجة شبه منطقية، وهو المقولة المشهورة: " أصدقاء أصدقائي هم أصدقائي، هذه لها صلة واضحة بالتعدية[3] (transitivite)، حيث تقول بأنّه إذا كان (أ) يتضمن (ب) وكانت (ب) تتضمن (ج) فعندها يكون (أ) متضمنا في (ج)[4]، وللتوضيح أكثر نورد المثال التالي: حضر الذين دعوتهم **وحتى** الذين لم أدعهم حضروا، فالرابط (حتى) يكتسي قوّة حجاجية تكاد تكون منطقية، لذلك تضمنت الجملة نوعا من القياس نترجمه كما يلي: (س) مدعو- (س) ينتمي إلى(أ)، لم يحضر (س) وحضر (د) غير مدعو.

1.عبد الله صولة،الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته، ص324.

2.عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، ص 32.

3ــ التعدية هي خاصية شكلية لبعض العلاقات التي تسمح بالانتقال من إثبات العلاقة بين (أ) و (ب) وبين (ب) و (ج)، إلى استنتاج العلاقة نفسها مع (أ) و (ج) مثال: إذا كانت الضمّة أقوى من الكسرة (ب) والكسرة (ب) أقوى من الفتحة (ج)، فإنّ النتيجة هي الضمة(أ) أقوى من الفتحة (ج)، وهذا ما نجده في الإعراب.

4ـــ بروتون فيليب وجيل جوتيه، تاريخ نظرية الحجاج، تر: محمّد صالح ناحي الغامدي، مركز النّشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى 2011م، ص 47.

أ ــ الحجج شبه المنطقية التي تعتمد البنى المنطقية : وهي أنواع نذكر منها:

أ ــ 1 ــ التناقض وعدم الاتفاق (Incompatibilité): "المقصود بالتناقض (contradiction) هو أن تكون هناك قضيتان (proposition) في نطاق مشكلتين إحداهما نفي للأخرى ونقض لها، كأن يقال المطر ينزل ولاينزل"[1]، ومن المعلوم أنّ وجود التناقض داخل نسق صوري يؤدي بالضرورة إلى تغييره، ولكن هذا لا ينطبق على اللغة التي تحمل في طيّاتها تناقضا تجسده اللغة اليومية، فعندما يقول **" هيراقيلطس"**:« إنّنا ندخل ولاندخل نفس النهر مرّتين» يظهر التناقض غير أنّه يزول بواسطة تأويل عبارة **" نفس النّهر"** بطريقتين مختلفتين بحيث يكون الإثبات صادقا مع الأوّل والنفي في التّأويل الثاني[2].

في حين أنّ عدم الاتفاق أو التعارض بين ملفوظين،" يتمثّل في وضع الملفوظين على محك الواقع والظروف أو المقام، لاختيار إحدى الأطروحتين وإقصاء الأخرى فهي خاطئة"[3].

ومن هنا نستنتج أنّ التناقض يحدث بين قضيتين تنتميان إلى نظام واحد، أمّا عدم الاتفاق فيحصل بين ملفوظين أمام الظروف أو المقام.

أ ــ 2 ــ التماثل والحدّ في الحجاج: إنّ التماثل هو تشابه لفظين شكلاً واختلافهما معنى يقول "صولة عبد الله": "التماثل التام مداره على التّعريف **(definition)** من حيث هو تعبير عن التماثل بين **المُعَرَّف (le definiens)** و**المُعَرِّف (dum le definien)**، وليس **المُعَرَّف** تمام **المُعَرِّف** على الحقيقة لهذا سمي الحجاج من هذا القبيل حجاجا شبه منطقي، فقولنا على سبيل المثال: الرجل رجل، أو الأب يبقى دائما أبا"[4]، فمثلا إذا قلنا: «الرّجل هو الرّجل»، فإنّ المُعَرِّفَ والمُعَرَّفَ متماثلان في اللفظ لكنّهما غير متماثلين في المعنى فحدّ المعرِّف له دلالةٌ غير الدّلالة التي للمُعَرَّف، فهذه الدلالة يحدّدها المقام التواصلي.

---

[1]. صولة عبد الله ، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته، ص325.

[2]. بوزناشة نور الدّين ، الحجاج في الدّرس اللغوي الغربي، مجلّة علوم إنسانية، العدد: 44 شتاء 2010، السنة السابعة، ص 09.

[3]. صولة عبد الله ، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته، ص325.

[4]. المرجع نفسه، ص: 327

من هنا نستنتج أنّ بعض الصيغ القائمة على التماثل، لا يمكننا معرفة دلالتها الحجاجية إلّا في مقام بعينه، لأنّه هو الذي يحدد دلالتها المخصوصة كدلالة حرف اللّام في النّحو مثلا، حيث تتعدّد دلالتها حسب المقام الّذي ترد فيه (تعليلية ــ لام التّوكيد ــ لام الجحود ...) وكل نوع يحمل قيمة حجاجية تساهم في إقناع المتلقي والتّأثير فيه.

ب ــ الحجج شبه منطقية التي تعتمد العلاقات الرياضية: وتقوم على:

ب ــ 1 ــ إدماج الجزء في الكلّ: (Argument d'inclusion): "يعدّ قانون إدماج الجزء في الكلّ من القوانين التي تعتمد العلاقات الرياضية، ويستمدّ هذا القانون طاقته الإقناعية من الوصل الذي يُحْدِثُه بمبدأ تفضيل الكلّ على الجزء، وهو تفضيل تقضي به طبيعة الأشياء ومبدأ المقايسة الشكلية، وردّ الجزء إلى الكلّ يمنح مستعمله رسم مسافة تمكنه من إقامة حدّ بين القيمة المفضولة (الكل) بوصفها قيمة أجمع عليها الأسلاف وزكاها العلماء والقيمة الطارئة التي أجريت جهة وأرسلت تخريجا"[1]، ويكون الحجاج في هذه الحالة قائما على النموذج التالي: " **ما ينطبق على الكلّ ينطبق على الجزء** "، من قبيل القاعدة الفقهية في تحريم الخمر: << ما أسكر كثيره فقليله حرام>>[2]

و قد نجد لهذه التقنية حضورا كبيرا في الدراسات النّحوية ونمثل لها كما يلي: كل كلمة توفّرت فيها علامةٌ من علامات الاسم فهي اِسم، وكذلك بالنسبة للفعل، فالعلامة التي تتوفّر في كلمةٍ ما هي جزءٌ يجعلها تندمج في الكلّ وهو الإسم أو الفعل.

ب ــ 2 ــ تقسيم الكلّ إلى أجزائه المكونة له: "إنّ تصوّر الكل على أنّه مجمل أجزائه تُبنى عليه طائفة من الحجج يمكن تسميتها حجج التّقسيم (Division) أو التوزيع (partition)، كقولنا: الكلام اسم وفعل وحرف.

إنّ الشرط في استخدام الحجة القائمة على التّقسيم استخداما ناجحا أن يكون تعداد الأجزاء شاملا (Exhaustive) يقول **"كانتيليان Quintilien"** في ذلك: « إن نسقط عند تعدادنا الأجزاء فرضية واحدة يَهْوِ صَرْحُنَا {الحجاجي} كلّه ونصبح ضحكة {للجميع}، لأنّ

1. الشبعان علي ، الحجاج والحقيقة و آفاق التأويل، ص 145.
2. صولة عبد الله ، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته، ص330.

الغاية من هذا التّقسيم حسب بيرلمان البرهنة على وجود المجموع ومن ثمّ تقوية الحضور (Augmenter la présence)، بمعنى إشعار الغير بوجود الشيء موضوع التقسيم من خلال التّصريح بوجود أجزائه فعلى سبيل المثال برهنتنا على أنّ المدينة بحالها قد هُدِّمت لشخص ما ينفي هدمها يكون بتعداد الأحياء المتضررة تعدادا شاملا[1].

يتبين لنا من خلال هذين التعريفين، أنّ هذه الحجج لها بعد عقلاني استمدّته من علاقتها ببعض الصيغ المنطقية والرياضية، الذي يثبت صحة الموضوع ومشروعيته.

1 ــ 2 ــ 1ــ 2 الحجج المؤسسة على بنية الواقع: "نظرا للبعد العقلاني الذي تحمله الحجج شبه المنطقية من خلال علاقاتها بالصيغ المنطقية والرياضية، فإنّ الحجج المؤسّسة على بنية الواقع تستخدم الحجج شبه المنطقية للربط بين أحكام مسلّم بها وأحكام يسعى الخطاب إلى تأسيسها وتثبيتها وجعلها مقبولة مسلّما بها، وذلك بجعل الأحكام المسلّم بها والأحكام غير المسلّم بها عناصر تنتمي إلى كل واحد يجمع بينها، بحيث لا يمكن التّسليم بأحدها دون أن يسلّم بالآخر ومن هنا جاء وصفها بكونها حججا اتصالية أو قائمة على الاتصال"[2].

يُقسّم "بيرلمان" الحجج المؤّسّسة على بنية الواقع إلى: **وجوه الإِتّصال التّتابعي:** والتي تكون بين ظاهرة ما وبين نتائجها أو أسبابها، و**وجوه الإِتّصال التّواجدي:** والتي تكون بين الشّخص وبين أعماله وتفرّع عن وجوه الإِتّصال التواجدي أمران هما: **حجّة السّلطة والاتّصال الرمزي.**

أ ــ حجة السلطة (Argument d'autorité): "وهي حجّة تستمدّ قوتها الإقناعية من النّفوذ الذي يمتلكه مصدرها، فأعمال أشخاص معيّنين أو أحكامهم قد تكون حجّة دامغة على صحّة أطروحة ما، وهذه السلطة قد يمثّلها الفلاسفة أو الأنبياء أو الأدباء أو الإجماع أو الرأي العام أو العقيدة[3].

---

1. المرجع السابق، ص331.
2. المرجع السابق، ص 331.
3. عادل عبد اللّطيف، بلاغة الإقناع في المناظرة، ص 94.

للتوضيح نورد المثال التالي: عندما يختم طرفان بشأن قضية ما، فيلجأ الطرف المُحَاجِجْ إلى إقناع الطرف المُحَاجَجْ بأنّ هذا الرأي قال به العالم (ع)، أو أفتى به الإمام مالك، في هذه الحالة يستطيع الطرف المُحَاجَجْ الاقتناع بالحجة.

1-2-1-3الحجج المؤسّسة لبنية الواقع: وتضم تقنيات حجاجية متعدّدة، منها المثل والاستشهاد والتمثيل ، وتفصيلها فيما يلي:

أ ــ المثال (l'exemple): يعتبر من الحجج المصنوعة التي يستعملها المتكلّم في خطاباته "ويستخدم في الحالات التي لا توجد فيها عادة مقدّمات Des prémisses".[1]

يعتمد المتكلّم على "المثال" في القاعدة التي توجد فيها بعض الخلافات ليوضّحها ويدعمها من أجل تأسيسها وإقناع المتلقّي بها، يقول "صولة عبد الله":"والمحاججة بواسطة المثل تقتضي وجود بعض الخلافات في شأن القاعدة الخاصّة الّتي جيء بالمثل لدعمها وتكريسها، يمكن لنا أن نضرب مثالا من عندنا يعتمد مثال أرسطو عند الحديث عن المثل فأن نقول: زيد الملك جنح للطّغيان لأنّه طلب أن يكون له حرس خاص، هو قاعدة خاصة يؤتى لدعمها بمثل ملكين سابقين هما عمرو والحارث، فقد طلبا حرسا خاصّا بواسطة طاغيتين[2].

في هذه الحالة نحن مررنا من حالة خاصة زيد إلى حالة خاصة أيضا هي عمرو والحارث وهو ما يسميه **"بيرلمان"** بالحجاج من الخاص إلى الخاص " Argumentation du particulier au particulier" وهي من خصائص الحوارات السقراطية[3].

نلاحظ من خلال التعريف أنّ تقنية المثال من بين الحجج البلاغية، التي يستعملها المتكلّم في توضيح قاعدة ما وبرهنتها من أجل تأسيسها، ليقنع بها المتلقي ويؤثّر فيه.

ب ــ الاستشهاد (l'illustration): يعتبر من الحجج الجاهزة التي يستعين بها المتكلّم في خطاباته، وهي تجمع كلّا من الشواهد القرآنية و الأبيات الشعرية والأمثال.

---

1. صولة عبد الله، الحجاج أطره ومنطلقاته، ص: 336.
2. المرجع نفسه، ص 337.
3. ــ المرجع السّابق، الصفحة نفسها.

بين المثال والإستشهاد فرقٌ يكمن في الغاية التي تُستخدَم من أجلها كل واحد منهما: "ولئن كانت الغاية من المثل تأسيس القاعدة فإنّ الاستشهاد من شأنه أن يقوي درجة التصديق بقاعدة ما معلومة وذلك بتقديم حالات خاصّة توضّح القول ذا الطّابع العام، وتقوي حضور هذا القول في الذّهن، وعلى هذا فإنّ الاستشهاد يؤتى به للتّوضيح " Rendre clair "، في حين أنّ المثل يؤتى به للبرهنة ولتأسيس القاعدة".[1]

نستنتج من هذا التعريف أن الغاية من المثال هي البرهنة على القاعدة من أجل تأسيسها، كقولنا مثلا: كان هي إحدى النّواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب الأوّل ويسمّى اسمها وترفع الثّاني ويسمّى خبرها، **مثل: "** كان الجوُّ مشمسًا"، بينما تكمن الغاية من الاستشهاد في توضيح القاعدة وفي التدليل على صحتها من أجل تقوية حضورها عند المتلقّي.

ولكن كيف يمكن التّمييز بين الاستشهاد أو التّبيين والمثال عندما يتعلق الأمر بحالة خاصّة في الحجاج؟، يقول **"بيرلمان":** إنّه يجب طرح السّؤال حول ما إذا كانت الحجّة تهدف إلى تأسيس قاعدة من خلال الاستقراء، أو «تهدف إلى إعطائها وجودا» في الوعي. في الواقع إنّ التبيين لا يتمّ إلّا عندما يقع قبول القاعدة وذلك لدعم « انتظام موجود مسبقا » وبالمقابل، يتمّ هنا التّمييز بين وصف الحالة الموجودة والحالة المتخيّلة التي يتم اختراعها في اللحظة من أجل المناسبة[2].

نستنتج مما سبق أنّ البعد الحجاجي للاستشهاد يكمن في توضيح القاعدة وتقويتها وتأكيدها في أذهان المتلقّين، أما البعد الحجاجي للمثال يكمن في: التّأسيس للقاعدة والبرهنة عليها، ونجد لهاتين التقنيتين حضورا واسعا في أعمال النّحاة العرب القدماء، فنجدهم دائما يمثّلون ويستشهدون من مختلف مصادر الاستشهاد (القرآن الكريم، الشعر...) لقواعدهم النّحوية والصرفية والبلاغية، كتعليلات سيبويه النّحوية، وسنفصّل فيه أكثر في الجانب التّطبيقي.

---

1. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
2. فيليب بروتون وجون جوتيه، تاريخ نظريات الحجاج، تر: الغامدي محمّد صالح ناحي ، ص 53-54.

ج ــ التّمثيل (Analogie): يعدّ نوعا من أنواع الحجج المؤسّسة لبنية الواقع، ويعتبره المتكلّم الوسيلة الأنسب للتواصل اللغوي بينه وبين المتلقي من أجل تقريب الأفكار والحقائق، ويضم التشبيه بكل أنواعه والاستعارة بكل أنواعها.

"يرى الباحثان "بيرلمان وتيتيكا" أنّ التّمثيل في الحجاج ينبغي أن تكون له مكانة باعتباره أداة برهنة فهو ذو قيمة حجاجية، وتظهر قيمته الحجاجية هذه حين ننظر إليه على أنّه تماثل قائم بين المبنى وصيغة هذا التّماثل العامّة هي:

إنّ العنصر(أ) يمثّل بالنّسبة للعنصر(ب) ما يمثّله العنصر(ج) بالنسبة إلى العنصر(د) وهو مايوضّحه قول بعضهم: << ما يؤسس أصالة التّمثيل وما يميّزه من التّماثل الجزئي، أي ما يميّزه من مفهوم المشابهة المبتذل على نحو ما، أنّه ليس علاقة مشابهة وإنّما هو علاقة تشابه.مثال من القرآن، قال تعالى: {



سورة العنكبوت / 41، حيث نجد"[1]:

أ) المشركون ـــ ب) أولياؤهم ـــ ج) العنكبوت ـــ د) بيتها

والعلاقة بين العناصر ليست علاقة تشابه بل تشابه علاقة، وذلك أنّ علاقة (أ) بـــ (ب) أي علاقة المشركين بأوليائهم يعبدونهم ويعتصمون بهم، تشبه علاقة (ج) بـــ (د) أي علاقة العنكبوت ببيتها وتعتصم به من المتعدّي[2].

نستنتج مما سبق أنّ التمثيل هو تقنية من تقنيات الحجاج البلاغية، يربط بين صورتين متشابهتين؛ بمعنى أنّ علاقة (أ) بـ (ب) تشبه علاقة (جـ) بـ (د)، حيث إنّ:

البنية الأولى: أ= المشركون

1. عبد الله صولة، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته، ص339.
2. المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ب= أولياؤهم

أداة التّشبيه: كمثل

البنية الثّانية: جـ = العنكبوت

د = بيتها

فعلاقة الإنسان بأوليائه تشبه علاقة العنكبوت ببيتها، وبالتّالي فإنّ التمثيل القائم على التّشبيه بين بنيتين أكثر إقناعا من علاقة المشابهة بين عنصرين، وتكمن حجاجيته في كونه يصل بالمتكلّم إلى تحقيق هدفه المتمثّل في تبرير قضية ما وتقريب معناها من ذهن المتلقّي لإقناعه والتّأثير فيه.

وتقنية التمثيل هذه من الحجج الّتي اعتمدعليها سيبويه في تبرير تعليلاته النّحوية، حيث نجده يشبّه مسألة نحوية بمسألة نحوية أخرى ليقنع بها المتلقي، وسنفصّل فيه أكثر في الجانب التّطبيقي.

تعرفنا فيما سبق على حجاجية تقنية الوصل، ففيم تتمثّل حجاجية تقنية الفصل ياترى؟ هذا ما سنتطرّق إليه فيما يلي:

2 ــ تقنيات الفصل: تعمل هذه التقنية على الفصل بين العناصر الموجودة في بنية واحدة والّتي تؤدي إلى مفهوم واحد، وقد عرّفها "صولة" بقوله:" هي تلك التقنيات التي تقوم على الفصل بين عناصر تقتضي في الأصل وجود وحدةٍ بينها ولها مفهومٌ واحدٌ، فهي عناصر راجعة إلى اسم واحد يُعَيِّنُها، إنّما وقع الفصل بينها وعُمِدَ إلى كسر المفهوم الواحد الذي يجمع بينها لأسبابٍ دعا إليها الحجاج. ويُبنى الحجاج القائم على كسر وحدة المفهوم بالفصل بين عناصره المتضامنة، على زوجٍ: الظاهر/الحقيقة "Apparence/Réalité" ويمثّل الظاهر الحدّ الأوّل، والحقيقة الحدّ الثاني، وكل الأشياء والأنام والمعطيات يمكن أن يكون لها حدّان، فهي من ناحيةٍ لها ظاهرٌ هو الشّيء أوالإنسان أو المعطى كما هو مشاهد معاين، فذلك هو الحدّ الأوّل، وهي من ناحيةٍ أخرى لها حقيقةٌ في جوهر ذلك الشيء أو الإنسان أو المعطى وصورته فذلك هو الحدّ الثاني".[1]

ما يمكن أن نستنتجه من هذه التقنية أنّها تقوم على الفصل بين العناصر الموجودة في أمرٍ واحدٍ وتؤدّي إلى المفهوم الواحد، وهذا الفصل يرجع لأسباب يفرضها الحجاج، وهذا

[1] ــ صولة عبد الله، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، ص: 32 ــ 33.

الأخير الذي ينقسم إلى عنصرين: الظاهر والحقيقة، وسنوضّح ذلك كما يلي: القاضي الظالم في حكمه بين النّاس ليس قاضيًا.
فالقاضي الأوّل يمثّل الحدّ الأوّل "الظاهر" أي ظاهر وجوده في المجتمع، أمّا القاضي الثّاني فيمثّل الحدّ الثاني "الحقيقة" أي حقيقة هذه المهنة التي تستوجب العدل بين النّاس.

2 ــ المبحث الثّاني: الحجاج اللّساني (ديكرو وأنسكومبر).

2 ــ 1 ــ منطلقات نظريّة الحجاج:

2 ــ1 ــ1 ــ التّداوليّة المدمجة (Pragmatique Integrée):

يُشير مجموعةٌ من الباحثين ومنهم د: "صابر الحبّاشة" في كتابه "التّداوليّة والحجاج" إلى أنّ: "ديكرو" يُفرّق بين معنيين للحجاج هما: المعنى العادي، والمعنى الفنيّ(*)، والحجاج بمعناه الفنيّ هو موضوع النّظر في التداوليّة المدمجة."[1]

إذا كان الحجاج بمعناه الفنيّ هو موضوعُ النّظر في التّداولية المدمجة، فما هو حدّ التّداوليّة المدمجة؟ وكيف كان الحجاج موضوعًا للنّظر فيها؟

2 ــ 1 ـ 1 تعريف التّداولية المدمجة:

التّداوليّة المدمجة هي عبارة عن تصوّر قدّمه "ديكرو" سنة 1972، حاول فيه تجاوز المعالجة الخطيّة(*) للأقوال إلى معالجتها بشكلٍ يقوم على دمج الجزء التّداوليّ في الجزء الدّلاليّ، يقول "جاك موشلار": "في إطار التّداوليّة المدمجة لا وجود لمعالجةٍ خطيّةٍ للأقوال، بل يوجد جمعٌ بين المعلومات اللّغويّة (المنتميّة إلى المكوّن اللّغويّ) والمعلومات غير اللّغويّة (المنتميّة للمكوّن البلاغيّ) بحيث ينتج من خلال الجمع بين دلالة الجملة والمعلومات غير اللّغويّة معنى القول"[2]، فوفقًا لهذه النّظرية فإنّ معنى القول لا نُمسِكُ به بعد إجراء ثلاث مراحلَ متتاليّةٍ (معالجة الأقوال تركيبيّا، ثم دلاليّا، ثم تداوليّا)، وإنّما نمسك به فقط من خلال إجراء مرحلتين، في المرحلة الأولى نصف الأقوال تركيبيًّا، وفي مرحلةٍ ثانيّةٍ نجمع بين دلالة الجملة والمعلومات البلاغيّة.(*)

لقد قدّم ديكرو خطاطة[3] وضّح فيها كيفيّة معالجة الأقوال وِفقًا للتّداولية المدمجة، نوردها فيمايلي:

القول (ق) المقام (م)

---

* ــ يذكر: "صابر الحبّاشة" في هذا الكتاب المعنى الفنيّ للحجاج فيقول: "أمّا الحجاج بالمعنى الفنيّ، فيدلّ على صنفٍ مخصوصٍ من العلاقات المودعة في الخطاب والمدرجة في اللّسان ضمن المحتويات الدلاليّة، والخاصيّة الأساسيّة للعلاقة أن تكون درجيّة أو قابلة للقيّاس بالدّرجات، أي أنّ تكون واصلةً بين سلالم." ص: 21.

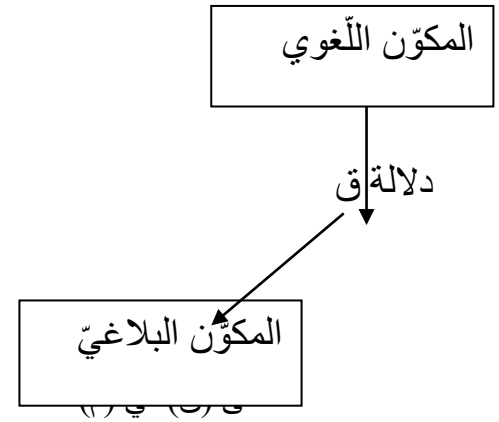
[1] ــ الحبّاشة صابر، التّداولية والحجاج ــ مداخلٌ ونصوصٌ ــ صفحات للدّراسات والنّشر، سوريا، دمشق، ط:1، 2008، ص: 21.

* ــ المعالجة الخطيّة أو التّداولية الخطيّة هي: التّصور الّذي سبق التّداولية المدمجة، وكان يتمّ فيها معالجة الأقوال عبر ثلاث مراحل: (المعالجة التّركيبية، المعالجة الدّلالية، ثم المعالجة التّداولية).

[2] ــ موشلار جاك وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداوليّة، تر: عز الدّين المجدوب، دار سيناترا، المركز الوطني للتّرجمة، تونس، د ط ، 2010، ص:42.

* ــ للتوسّع أكثر في كيفيّة معالجة الأقوال وِفقًا لما جاءت به التّداوليّة المدمجة يمكن الرّجوع إلى: القاموس الموسوعي للتّداولية ص: 43، ومقال "شكري المبخوت" ضمن كتاب: "أهم نظريّات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من آرسطو إلى اليوم"، ص:354 وما بعدها.

[3] ــ موشلار جاك وآن ريبول، القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة، ص: 43.



مخطّط يوضّح كيفيّة معالجة الأقوال وفقًا لما جاءت به التّداوليّة المدمجة.

يَتبيّن لنا من خلال هذه الخطاطة أنّ الأقوال في التّداوليّة المدمجة لا تُحلّل وِفقَ ترتيبٍ خطيٍّ وإنّما "تُحلَّل اِعتمادًا على الرّبط بين جملةٍ من المعطيات اللّغوية الّتي تعود إلى المكوّن اللّغوي، وجملة من المعطيات غير اللّغويّة التي تعود إلى المكوّن البلاغيّ."[1]

في إطار التّداولية المدمجة أيضًا نجد أنّ "ديكرو" قد صاغ مفهومًا جديدًا هو: **مفهوم الإرشادات،** وعرّفها كما يلي: "هي علامات يجري تقديمها إلى أولئك الّذين يسعون إلى تأويل ملفوظٍ معيّنٍ، فتدفعهم للبحث في وضعيّة الخطاب عن المعطيات الّتي تُفيد بصورةٍ ما في إعادة بناء المعنى المقصود من المتكلّم"[2]؛ أي إنّ اللّغة تحمل مجموعةً من الإرشادات يستعملها المتلقّون في تكوين المعنى المقصود الّذي يروم المتكلّم إيصاله إليهم.

2 ــ 1 ــ 2 موضع تَمظْهُر الحجاج اللّساني في التّداولية المدمجة:

من المفاهيم الّتي نَادَتْ بها التّداولية المدمجة مفهوم الإرشادات؛ أي أنّ اللّغة تحتوي في بنيتها على مجموعة من التّعليمات الّتي تقوم بتوجيه المتلقّي إلى المعنى المقصود، يقول شكري المبخوت: "اِستَخْلَصَ ديكرو وأنسكومبر أنّ في جلّ الأقوال بعضُ السّمات الّتي تحدّد قيمتها التّداولية باستقلالٍ عن محتواها الخبري، لذلك يجب أن يُدرَج المظهر التّداولي في الدّلالة[3]، فوِفقًا لهذا التّصور فإنّ اللّغة تحتوي على مجموعةٍ من الإرشادات والتّعليمات الّتي تُرشِد المتلّقي إلى معانٍ محدّدةٍ، وهذا هو بالذّات فحوى نظريّة الحجاج ونقطة اِلتقاء التّداولية المدمجة بالحجاج اللّسانيّ "فديكرو يرى أنّ موضوع الدّرس الحجاجيّ هو تلك العلامات

[1] ــ المبخوت شكري، نظريّة الحجاج في اللّغة، مقالٌ ضمن كتاب: "أهمّ نظريّات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من آرسطو إلى اليوم"، ص: 354.

[2] ــ الرّاضي رشيد، الحجاجيّات اللّسانية عند أنسكومبر وديكرو، مقال ضمن مجلّة عالم الفكر، العدد: 01، المجلد: 34، سبتمبر 2005، ص: 224.

[3] ــ شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللّغة، مقال ضمن كتاب: أهمّ نظريّات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من آرسطو إلى اليوم، ص: 354.

المنطبعة في بنية اللّغة، والّتي تحدّد القيمة الحجاجيّة لملفوظاتها. بفضل ما تتضمّنه من إرشادات حجاجيّة، والّتي لها دور أساسيّ في توجيه المعنى وحصره (العوامل الحجاجية)، أو الرّبط بين بنيتين ربطًا حجاجيّا (الرّوابط الحجاجيّة)، وكذا تشكيل العلاقات السّلميّة (السّلم الحجاجي)."[1]

2 ــ 1 ــ 2 نظريّة أفعال الكلام:

يقول "أبو بكر العزّاوي": "لقد اِنبثقَت نظريّة الحجاج في اللّغة من داخل نظريّة الأفعال اللّغوية الّتي وضع أسسها أوستين وسورل وقد قام ديكرو بتطوير أفكار وآراء أوستين بالخصوص، واِقترح في هذا الإطار إضافة فعلين لغويّين هما: فعل الاِقتضاء وفعل الحجاج."[2]

نلتمس في هذا القول تصريحًا واضحًا بأنّ نظريّة الحجاج في اللّغة اِنطلقت من نظريّة الأفعال اللّغوية[*] لأوستين وسورل؛ فديكرو لم يؤسس لنظريتّه الحجاجيّة من العدم وإنّما طوّر آراء أوستين وسورل وأضاف فعلين آخرين هما: فعل الاِقتضاء، وفعل الحجاج، ويقصد بفعل الحجاج أنّه: "فعلٌ لغويٌّ موجّه إلى إحداث تحويلات ذات طبيعة قانونيّة، أي مجموعة من الحقوق والواجبات، ففعل الحجاج يفرض على المخاطَب نمطًا معيّنًا من النّتائج باعتباره الإتّجاه الوحيد الّذي يمكن أن يسير فيه الحوار."[3]

وصفوة القول في هذا المبحث هي: إنّ نّظرية الحجاج في اللّغة لم يؤسسها أصحابها من العدم وإنما كانت هناك منطلقات اِستندوا عليها ومن هذه المنطلقات نجد: التّداولية المدمجة، ونظريّة أفعال الكلام.

---

[1] ــ بخوش كمال، الأسس المعرفيّة لمقاربة النصوص الحجاجيّة "عرض مفهوميّ لمصطلح الحجاج اللّغويّ والعامل الحجاجيّ"، مقال ضمن مجلّة: تعليمات، العدد:9، 2016، ص: 343.

[2] ــ العزاوي أبو بكر، اللّغة والحجاج، ص: 15.

[*] ــ نظريّة الأفعال اللّغوية: هي نظريّة أتى بها "أوستين" و"سورل"، حاولا فيها تجاوز البعد الوصفيّ للّغة إلى البعد الإنجازي؛ فأوستين رأى بأنّ كلّ قولٍ ــ سواء كان خبريًّا أو إنشائيًّا ــ يُنجز عملًا في الواقع، كما أنّه قسّم الفعل اللّغوي إلى ثلاثة أقسامٍ (فعل القول، الفعل المتضمّن في القول، الفعل التّأثيري)، وبعده جاء تلميذه "سورل" وتبنّى أفكاره وقام بتطويرها. للتوسّع أكثر في نظرية الأفعال اللّغوية، يمكن الرجوع إلى كتاب "أوستين" "نظرية أفعال الكلام العامة" تر: عبد القادر قينيني.

[3] ــ العزاوي أبو بكر، اللّغة والحجاج ، ص:16.

2 ــ 2 الآليّات الحجاجيّة التي حدّدتها النّظريّة:

تقوم نظريّة الحجاج في اللّغة على مجموعة من المفاهيمِ هي: العوامل الحجاجيّة، الرّوابط الحجاجيّة، المواضع الحجاجيّة، السّلالم الحجاجيّة.

تُعتبَر هذه المفاهيم آليّات حجاجيّة لسانيّة (لغويّة)، يضمن المتكلّم من خلالها إحداث اِستمالة المتلقّي وإقناعه والتّأثير فيه.

2 ــ 2 ــ1 العوامل الحجاجيّة (Les Opérateurs):

يُعرّف "الرّاضي رشيد" في مقالٍ له بعنوان: "الحجاجيّات اللّسانية عند "أنسكومبر" و"ديكرو" العامل الحجاجيّ بقوله: "إنّ العامل الحجاجيّ هو صريفةٌ (مورفيم)، إذا جرى تطبيقه في محتوى أو ملفوظٍ معيّن، يؤدّي إلى تحويل الطّاقة الحجاجيّة لهذا الملفوظ."[1]

ويُعرّفه "جاك موشلار" و"آن ريبول" بقولهما: "العامل الحجاجيّ حين يجري في الجملة واسمٌ لغويٌّ يُقيّد اِحتمالاتها عندما يعيّن وِجهةً حجاجيّةً."[2]

يمكننا أن نسجّل من خلال هذين التّعريفين للعامل الحجاجيّ مجموعةً من النّقاط، هي كالآتي:

* ــ العامل الحجاجيّ هو وحدةٌ لغويّةٌ (حرف، وحدة صرفيّة، تركيب) تَرِد في الجملة.

[1] ــ الرّاضي رشيد، الحجاجيّات اللّسانية عند أنسكومبر وديكرو، ص:235.
[2] ـــ موشلار جاك وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتّداوليّة، ص:338.

* ــ إنّ العامل الحجاجيّ عندما يدخل على القول فإنّه لا يُغيّرُ من محتواه الخبري شيئًا، وإنّما فقط يُؤدّي إلى تحويل الطّاقة الحجاجيّة لهذا القول إلى وجهة يرومها المرسل (المحاجج)، فمثلًا في قولنا:

ــ زيدٌ عمره سِتُّ سنوات... {1}

ــ زيدٌ عمره سِتُّ سنوات فقط... {2}

القول {1} فارغٌ من أيّ عامل حجاجيّ، بينما القول {2} أدخلنا عليه عاملًا حجاجيًّا هو كلمة (فقط)، وهذا العامل لم يُغيّر شيئًا في المحتوى الخبري للقول؛ فهذا الأخير في القولين {1} و{2} واحد وهو: (عُمْرُ زيدٍ سِتُّ سنوات)، وإنّما هذا العامل أدّى إلى تغييرٍ في الطّاقة الحجاجيّة للقول؛ فتَوجُّهُ القول {2} نحو النّتيجة (زيدٌ مازال صغيرًا) أقوى من تَوجُّه القول {1} نحوها.

* ــ إنّ العامل الحجاجيّ عندما يَرد في القول فإنّه يقضي على جميع ما يمكن أن يحتمله القول من معنًى سوى المعنى المقصود الذي يروم المتكلّم إيصاله للمتلقّي؛ أي إنّه "يضع المتلقّي أمام نتيجةٍ واحدةٍ مقصودةٍ، ومن ثمّ يقضي على كلّ اِستلزامٍ(اِحتمال) لا يُعضّد تلك النّتيجة."[1] وحتى يتوضّح هذا أكثر نصوغ المثال الآتي:

ــ تنهض الأمم بالعلم والدّين... {1}

ــ لا تنهض الأمم إلّا بالعلم والدّين... {2}

المثال {1} فارغٌ من العوامل الحجاجيّة وبذلك له عدّة اِحتمالات في المعنى؛ فالمتلقّي يمكن له أن يفهم أنّ نهوض الأمم يكون بالعلم والدّين فقط، ويمكن له أن يفهم أن نهوض الأمم يكون بالعلم والدّين وبأشياءَ أخرى، أمّا المثال {2} فهو يحتوي على عاملَ القصر وهو عاملٌ حجاجيٌّ دخل على القول فقضى على جميع الإمكانات الممكنة للقول، ووّجه المتلقّي إلى معنى واحد فقط وهو: إنّ العلم والدّين هما السّبيل الوحيد لنهوض الأمم.

2 ــ 2 ـ 1 العوامل الحجاجيّة في اللّغة العربيّة:

إنّ اللّغة العربية كغيرها من اللّغات الطّبيعية تحتوي على أدوات تلعب دور العوامل الحجاجيّة؛ أي إنّها إذا ما وردت في القول تقوم بتوجيهه إلى نتيجةٍ معيّنةٍ.

[1] ــ ألطاف إسماعيل أحمد الشّامي، العوامل الحجاجيّة في شعر البردوني ــ النّفي أنموذجا ــ مقال ضمن مجلّة كلّية العلوم الإسلاميّة، جامعة بغداد، العدد 43، سبتمبر 2015، ج:1، ص: 424.

إذا ما أردنا أن نتحدّث عن العوامل الحجاجيّة في اللّغة العربيّة فإنّنا نجد أ: "عز الدّين النّاجح" قد أفاض في الحديث عنها في كتابه الموسوم ب: "العوامل الحجاجيّة في اللّغة العربيّة"، فنجده في البداية ينقل لنا تعريف "قيقليون رودولف" للعامل الحجاجيّ فيقول: "العوامل الحجاجيّة هي عناصر لغويّةٌ تهدف إلى غايةٍ واحدةٍ وهي تحقيق الخطاب للإقناع في عمليّة التّواصل."[1] نلحظ أنّ "قيقليون رودولف" في هذا التّعريف كغيره ممّن عرّف العامل الحجاجيّ؛ إعتبره واسمًا لغويًّا يرد في القول، ولكنّه لم يحصر وظيفته في التّوجيه كما حصرها بقيّة الباحثين وإنّما حصرها مباشرةً في الإقناع.

كما أن الأستاذ: "عزّ الدّين النّاجح" ينقل لنا قائمة العوامل الحجاجيّة الّتي أحصاها "قيقليون رودولف" وينقل لنا إشارة "قيقليون رودولف" إلى أنّ هذه القائمة غير مغلقة وبإمكانها أن تتسع، وينوّه إلى أنّ "قيقليون رودولف" لا يفرّق بين العوامل الحجاجية والرّوابط الحجاجيّة إنّما جعلهما نوعًا واحدًا أسماه العوامل الحجاجيّة.[2]

كما أنّنا نجد الأستاذ في صفحاتٍ أخرى من الكتاب يعرض لنا طريقة تناول كلّ من "ديكرو، وأنسكومبر" و"آن ريبول، وجاك موشلار" للعوامل الحجاجية ليشير في النّهاية إلى أن: "ديكرو، وأنسكومبر" يشتركان مع "آن ريبول، وجاك موشلار" في كون أنّ العوامل الحجاجيّة تُعمِّق التّوجه وتُقويّه، وذلك برسم مسلكٍ تأويليٍّ يربط "ق1" بـ: "ق2" فلا يضيع المتقبّل بين المفاهيم والتّأويلات."[3]

كما أنّنا نجد أ: "عز الدّين النّاجح" في هذا الكتاب يذكر بعض العوامل الحجاجيّة في اللّغة العربيّة كالنّفي والقصر... ويُبيّن حجاجيّتها.

وفي موضع آخر من الكتاب نجده يستخلص وظائف العامل الحجاجيّ[4]، ونوردها فيمايلي:

1 ــ القضاء على تعدّد الإستلزامات والنّتائج. وذلك بنقل المتقبَّل من التّعدد والغموض إلى وحدة النّتيجة.

2 ــ قدح المواضع وتنشيطها، فالعامل الحجاجيّ يُعتبَر ضامنًا من ضمانات تسلسل الخطاب وعنصرًا من عناصر تناسق الخطاب.

3 ــ تقويّة التّوجه نحو النّتيجة وذلك على صعيد ما يُسمّى بالمربعات الحجاجيّة والسّلالم الحجاجيّة.

---

[1] ــ النّاجح عزّ الدّين، العوامل الحجاجيّة في اللّغة العربيّة، بحث لنيل شهادة الدّراسات المعمّقة، جامعة منوبة، تونس، 2003، 2004، ص: 06.

[2] ــ للتوسع أكثر يُنظَر إلى نفس المرجع ص: [5 ــ 8].

[3] ــ المرجع السّابق، ص: 15.

[4] ــ المرجع نفسه، ص: 16.

2 ــ 2 ــ 2 الرّوابط الحجاجيّة (Les Connécteurs):

الرّابط الحجاجيّ هو: "صريفةٌ تَصِل بين ملفوظين أو أكثر جرى سوقهما في إطار الإستراتيجيّة الحجاجيّة نفسها"[1]؛ أي إنّ الرّابط الحجاجيّ عبارةٌ عن وحدةٍ لغويّةٍ، وظيفتها الرّبط بين عناصر الخطاب الحجاجيّ كأن تربط بين حجّةٍ وحجّةٍ أو بين حجّةٍ ونتيجةٍ.

نمثّل للرّابط الحجاجيّ بالمثال الآتي:

ــ نجح زيدٌ في الإمتحان، **لأنّه** بذل مجهودًا.

(لأنّ) هي رابطٌ حجاجيٌّ وصل بين حجّةٍ (بَذْلُ زيدٍ للمجهود) ونتيجةٍ (نجاح زيدٍ في الإمتحان).

2 ــ 2 ــ 1 ــ أقسام الرّوابط الحجاجيّة:

إنّ الرّوابط الحجاجيّة في اللّغات الطبيعيّة بشكلٍ عامٍ وفي اللّغة العربيّة بشكلٍ خاصٍ كثيرةٌ لا يمكن إحصاؤها ولكن يمكن تنظيمها في أقسامٍ.

يُمكننا تقسيم الرّوابط الحجاجيّة وفقًا لعدّة معاييرَ نذكر منها:

1 ــ **"معيار وظيفة الرّابط**، وإستنادًا إلى هذا المعيار يمكن أن نميّز بين نمطين من الرّوابط، **الرّوابط المدرجة للحجّة**، و**الرّوابط المدرجة للنّتيجة**."[2]

أ ــ الرّوابط المدرجة للحجّة: هي الرّوابط الّتي لها وظيفة إدراج الحجّة، ودائمًا تأخذ موقعًا سابقًا للحجّة سواء كانت مذكورةً في الخطاب الحجاجيّ أو مضمرةً، من هذه الرّوابط نذكر: لام التّعليل، لأنّ، واو العطف، حتّى، لئلّا...

أمثلة:

[1] ــ الرّاضي رشيد، الحجاجيّات اللّسانية عند أنسكومبر وديكرو، ص: 233.
[2] ــ المرجع نفسه، ص:236.

* ــ لا يُمكننا اليوم أن نخرج في نزهة **لأنّ** الجوّ ممطرٌ.

"لأنّ" هي رابطٌ حجاجيٌّ مدرجٌ للحجّة، ونلحظ كيف أنّه أخذ موقعًا سابقًا للحجّة.

* ــ لم أُجِبْ اليوم عن السّؤال، السّؤال كان صعبًا.

في هذا المثال رابطٌ حجاجيٌّ مضمرٌ تقديره، "لم أجب اليوم عن السّؤال **لأنّ** السّؤال كان صعبًا"، ونلحظ أنّ هذا الرّابط حتّى وإن كان مضمَرا إلّا أنّه أخذ موقعًا قبل الحجّة.

ب ــ الرّوابط المدرجة للنّتيجة: هي الرّوابط الّتي لها وظيفة إدراج النّتيجة، ودائما تأخذ موقعًا سابقًا للنّتيجة سواء كانت مذكورةً في الخطاب الحجاجيّ أو مقدرّةً، من هذه الرّوابط نذكر: إذن، لهذا، ومن ثمّ، وبالتّالي...

أمثلة:

* ــ زيدٌ اِجتهد **إذا** سينجح.

"إذا" هو رابطٌ حجاجيٌّ مدرجٌ للنّتيجة، ونلحظ كيف أنّه أخذ موقعًا سابقًا للنّتيجة.

* ــ تغيّب الكثير من الطّلبة، لا نجري الاِمتحان.

في هذا المثال رابطٌ حجاجيٌّ مضمرٌ تقديره، "تغيّب الكثير من الطّلبة، **إذا** لا نجري الاِمتحان"، ونلحظ أن هذا الرّابط حتّى وإن كان مضمراً إلّا أنّه أخذ موقعًا قبل النّتيجة.

2 ــ "معيار العلاقة بين الحجج الّتي يُورِدُها الرّابط، وفي هذه الحالة نكون أمام صنفين من الرّوابط، **الرّوابط الّتي تكون حججها متعاندة، والرّوابط الّتي تكون حججها متساندة."**[1]

أ ــ الرّوابط الّتي تكون حججها متعاندة (روابط التّعارض/التّعاند الحجاجيّ): "وهي مجموع الرّوابط الّتي تربط بين الحجج المتعارضة/ المتعاندة[*]، وتُمثِّلها المورفيمات: بل، لكن، مع ذلك..."[2]

مثال: هذا كتابٌ مفيدٌ و**لكنّ** ثمنه غالٍ.

"لكن" ربطت بين حجّتين متعارضتين؛ فالحجّة الأولى تتوجّه نحو النّتيجة الإيجابية (اِشتر الكتاب)، والحجّة الثّانية تتوجّه نحو النّتيجة السلبيّة (لا تشتر الكتاب) وهي نتيجةٌ متعارضةٌ مع النّتيجة الأولى.

ب ــ الرّوابط الّتي تكون حججها متساندة (روابط التّساوق/التّساند الحجاجيّ): "وهي الرّوابط التي تربط بين الحجج المتساندة[*]، وتمثّلها المورفيمات: حتّى، لاسيما...[1]

---

[1] ــ المرجع السّابق، ص: 237.

[*] ــ نقول عن حجّتين أنّهما متعارضتان/ متعاندتان حجاجيّا إذا كانت كلّ حجّة منهما تتوجّه نحو نتيجةٍ مخالفةٍ ومتعارضةٍ مع النّتيجة الّتي تتوجّه إليها الحجّة الأخرى.

[2] ــ بن خرّاف إبتسام، الخطاب الحجاجيّ السياسيّ في كتاب "الإمامة والسّياسة" لابن قتيبة ــ دراسة تداوليّة ــ ص: 159.

مثل: هذا الكتاب مفيدٌ و**حتّى** ثمنه مناسبٌ.

"حتّى" ربطت بين حجّتين تتوجّهان معًا نحو نفس النّتيجة وهي: (إشتر الكتاب)؛ فالكتاب مفيدٌ وكذلك ثمنه مناسبٌ.

2 ــ 2 ــ الفرق بين العامل الحجاجيّ والرّابط الحجاجيّ:

إذا ما جئنا لتحديد ما بين العوامل والرّوابط الحجاجيّة من فروقٍ، فإنّنا نجد أنّ ذلك قد إتّضح من خلال ما سبق (من خلال عرض تعريف كلّ من العامل والرّابط).

يَكْمُنُ هذا الفرق في أنّ العوامل الحجاجيّة لا تربط بين عناصر الخطاب الحجاجيّ، إنّما تقوم بالقضاء على كلّ الإمكانات الحجاجيّة للقول وتُوجِّهُهُ إلى معنى واحدٍ لا غير، أمّا الرّوابط الحجاجيّة فإنّها تقوم بالوصل بين عناصر الخطاب الحجاجي كأنْ تَصِل حجّةً بحجّةٍ أو حجّةً بنتيجةٍ... يقول أبو بكر العزاوي: "ينبغي أن نميّز بين صنفين من المؤشّرات والأدوات الحجاجيّة: الرّوابط الحجاجيّة (Les Connécteurs)، والعوامل الحجاجيّة (Les Opérateurs)، فالرّوابط تربط بين قولين أو بين حجّتين على الأصح (أو أكثر) وتُسنِد لكلّ قولٍ دورًا محدّدًا داخل الاستراتيجيّة الحجاجيّة العامّة، أمّا العوامل الحجاجيّة فهي لا تربط بين متغيّرات حجاجيّة (أي بين حجّةٍ ونتيجةٍ أو مجموعة حجج)، ولكنّها تقوم بحصر وتقييد الإمكانات الحجاجيّة الّتي تكون لقول ما."[2]

بينما يُفرّق "شكرى المبخوت" بينهما على أساسٍ آخر إذ يقول: "إنّ ديكرو يميّز بين نوعين من المكوّنات اللّغويّة الّتي تحقّق الوظيفة الحجاجيّة، أمّا النّوع الأوّل فهو ما يربط بين الأقوال من عناصر نحويّة مثل: أدوات الإستئناف (الواو، الفاء، لكن، إذن...) ويسمّيه روابط حجاجيّة، وأمّا النّوع الثّاني فهو ما يكون داخل القول الواحد من عناصرَ تدخل على الإسناد مثل: الحصر والنّفي أو مكونات معجميّة تُحيل في الغالب إحالة غير مباشرة مثل: منذ الظّرفية، وتقريبًا، وعلى الأقل... ويسمّيه عوامل حجاجيّة."[3]

---

* ــ نقول عن حجّتين أنّهما مُتساندتان حجاجيًا إذا كانت كل حجّة منهما تتوجّه نحو نفس النّتيجة الّتي تتوجّه إليها الحجّة الأخرى؛ أي أنّهما تدعمان معًا نفس النّتيجة.

[1] ــ بن خرّاف إبتسام، الخطاب الحجاجيّ السياسيّ في كتاب "الإمامة والسّياسة" لابن قتيبة ــ دراسة تداوليّة ــ ص: 159.

[2] ــ العزاوي أبو بكر، اللّغة والحجاج، ص:27.

[3] ــ المبخوت شكري، الحجاج في اللّغة، مقال ضمن كتاب: أهمّ نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من آرسطو إلى اليوم، ص: 377، 376.

يمكننا أن نوجز الفرق بين الرّابط الحجاجيّ والعامل الحجاجيّ فيما يلي:

* ــ الرّابط الحجاجيّ يَصِل بين عناصر القول الحجاجيّ كأن يَصِل بين حجّةٍ وحجّةٍ أو بين حجّةٍ ونتيجةٍ، بينما العامل الحجاجيّ لا يقوم بالوصل بين أجزاء القول وإنّما يوجّه القول إلى معنى معيّن.

* ــ العامل الحجاجي يدخل على الإسناد (القول) كلّه كالنّفي والإستثناء... بينما الرّابط الحجاجيّ يصل بين ما في القول من عناصر كحروف العطف...

3 ـ المواضع الحجاجية (Les Topois[*]):

"وجود الرّوابط والعوامل الحجاجيّة لا يكفِي لضمان سلامة العمليّة الحجاجيّة، ولا يكفِي أيضًا لقيام العلاقة الحجاجيّة.[1]

مثل: زيدٌ تحصّل على معدّلٍ عالٍ لكنّه لم ينتقل للقسم الموالي.

يتوفّر هذا الخطاب الحجاجيّ على جميع العناصر (حجّة، نتيجة، رابط حجاجيّ) ولكن لا يمكن أن يكون هذا الخطاب الحجاجيّ مقبولًا.

من هذا نستنتج أنّه يُوجد مبدأ آخر يضمن لنا الرّبط بين الحجّة والنّتيجة، ويضمن لنا سلامة الخطاب الحجاجيّ، وهذا المبدأ هو: **المواضع الحجاجيّة.**

يُعرّف "أبو بكر العزاوي" المواضع أو المبادئ الحجاجية بقوله: "المبادئ الحجاجيّة هي مجموعة من المسلّمات والأفكار والمعتقدات بين أفراد مجموعة لغويّة وبشريّة معيّنة والكلّ يسلّم بها.[2]

في المثال السابق: (زيدٌ تحصّل على معدّلٍ عالٍ لكنّه لم ينتقل إلى القسم الموالي)، هو خطابٌ غير مقبولٍ لأنّ بين النّاس معرفةٌ وأفكارٌ مشتركةٌ وهي أنّ الّذي يُحصّل معدّلًا عالٍ حتمًا ينتقل للقسم الموالي.

يوضّح "أبو بكر العزاوي" هذا المفهوم (المبادئ الحجاجية) من خلال صياغته للمثالين الآتيّين:

ـــ أنا متعبٌ، إذن أنا بحاجةٍ إلى الرّاحة.

ـــ سينجح زيدٌ لأنّه مجتهد.

---

[*] ــ مصطلح (Les Topois) هناك من ترجمه إلى (المواضع الحجاجيّة) مثل: شكري المبخوت، وهناك من ترجمه إلى: (المبادئ الحجاجيّة) مثل: أبو بكر العزاوي.

[1] ــ العزّاوي أبو بكر، اللّغة والحجاج، ص: 31.

[2] ــ المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

يقول "أبو بكر العزاوي": "إنّ المبدأ الموظّف في الجملة الأولى هو: بقدر تعب الإنسان تكون حاجته إلى الرّاحة (...)، ويشمل المثال الثّاني على مبدإ حجاجيّ من قبيل: (الإجتهاد يؤدي إلى النّجاح) أو (تكون فرص إجتهاد الإنسان بقدر تعبه وإجتهاده (...)، والكلّ يعتقد أن العمل يؤدي إلى نجاح، وأن التّعب يستدعي الرّاحة.[1]

4 ــ السلّم الحجاجيّ (L' Echelle Argumentatif):

إنّ الحكم على خطابٍ ما بأنّه خطابٌ حجاجيٌّ معناه أنّ هذا الخطاب يحتوي على مجموعة من الملفوظات، هذه الملفوظات منها ما هو حجج، ومنها ما هو نتائج.

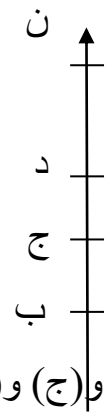
في الخطاب الحجاجيّ قد تكون النّتيجة مدعومةً بحجّةٍ واحدةٍ، وقد تكون مدعومةً بمجموعةٍ من الحجج، وهذه الحجج لا تترتّب عشوائيًّا، إنّما تكون بينها علاقة ترتيبيّة معيّنة، وهذه العلاقة هي ما تُسمّى في نظريّة الحجاج اللّساني بـ: **السّلم الحجاجيّ**، فما هو حدّ السّلم الحجاجيّ؟ وما هي القوانين الّتي تحكمه؟

4 ــ 1 ــ مفهوم السّلم الحجاجيّ:

يُعرّفه "طه عبد الرحمن" بقوله: "هو عبارةٌ عن مجموعةٍ غير فارغةٍ من الأقوال مزوّدة بعلاقةٍ ترتيبيةٍ".[2]

ويعرّفه "أبو بكر العزاوي" بقوله: "السّلم الحجاجيّ هو علاقةٌ ترتيبيّةٌ للحجج، فعندما تقوم بين الحجج المنتميّة إلى فئةٍ حجاجيّةٍ(*)ما، علاقةٌ ترتيبيّةٌ معيّنةٌ، فإنّ هذه الحجج تنتمي إذاك إلى نفس السّلم الحجاجيّ، فالسّلم الحجاجيّ هو فئة حجاجيّة موجّهة."[3]

يُرمز للسّلم الحجاجيّ بما يلي:



حيث إنّ: ن= النّتيجة، (ب) و(ج) و(د)=حججٌ وأدلّة تخدم النّتيجة.

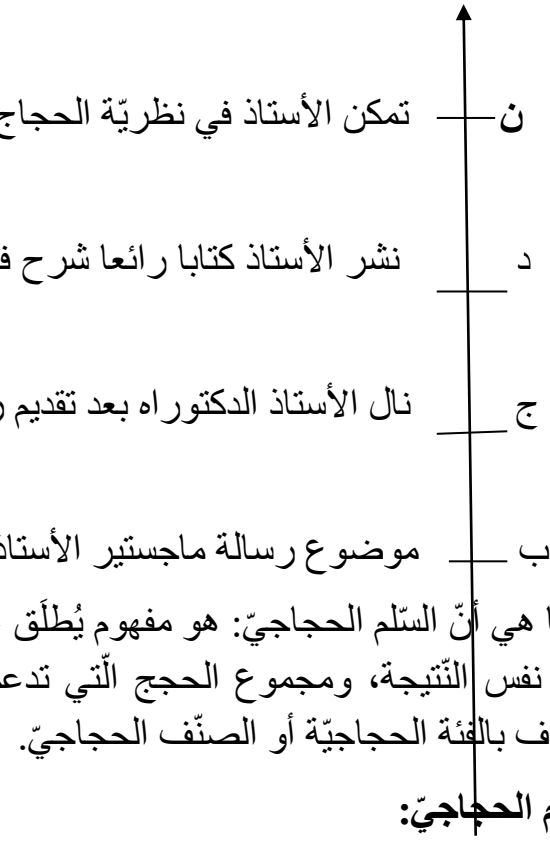
[1] ــ المرجع السّابق، ص: 32، 33.
[2] ــ طه عبد الرحمان، اللّسان والميزان أو التّكوثر العقلي، ص: 277
* ــ الفئة الحجاجيّة: هي مجموعة من الحجج تدعّم نفس النّتيجة، ويُسمّيها صاحبا القاموس الموسوعي للتّداولية بالصّنف الحجاجيّ.
[3] ــ العزاوي أبو بكر، اللّغة والحجاج، ص: 20، 21.

تترّتب الحجج في السّلم الحجاجيّ بشكلٍ عموديٍّ من الأسفل إلى الأعلى، ومن أضعف حجّة إلى أقواها؛ فالحجّة "ج" أقوى من الحجّة "ب"، والحجّة "د" أقوى من الحجّتين "ج" و"ب".

حتى يتّضح مفهوم السّلم الحجاجيّ أكثر نصوغ المثال الآتي:

ــ ‹‹هذا الأستاذ متمكّن في نظريّة الحجاج؛ فموضوع رسالته في الماجستير كان في نظريّة الحجاج، ونال شهادة الدكتوراه بعد تقديمه لرسالةٍ متقنةٍ في نفس النّظرية، كما أنّه بعدها نشر كتابًا رائعًا شرح فيه مفاهيم هذه النّظرية.››

ــ في هذا الخطاب الحجاجيّ نتيجةٌ ظاهرة (تمكّن الأستاذ في نظريّة الحجاج) دعمتها مجموعةٌ من الحجج بينها علاقة ترتيبيّة؛ فهي مرتّبة من الأضعف إلى الأقوى، ويمكننا أن نمثّل لها بما يلي:



صفوة القول هنا هي أنّ السّلم الحجاجيّ: هو مفهوم يُطلَق على العلاقة التّرتيبيّة القائمة بين الحجج الّتي تدعم نفس النّتيجة، ومجموع الحجج الّتي تدعم نفس النّتيجة في الخطاب الحجاجي تُشكّل ما يُعرف بالفئة الحجاجيّة أو الصنّف الحجاجيّ.

4 ــ 2 ــ قوانين السّلم الحجاجيّ:

يذكر "طه عبد الرحمن" أنّ للسّلم الحجاجي ثلاثةَ قوانينٍ هي: قانون الخفض، قانون تبديل السّلم، قانون القلب.

أ ــ قانون الخفض: "مقتضى هذا القانون أنّه إذا صدق القول في مراتبَ معيّنة من السلّم، فإنّ نقيضه يصدق في المراتبِ الّتي تقع تحتها.[1]

يُمثِّل "أبو بكر العزاوي" لهذا القانون بالمثال الآتي[2]:

ــ الجوُّ ليس باردًا... {1}

ــ لم يحضر كثير من الأصدقاء إلى الحفل... {2}

في المثال {1} يتمُّ اِستبعاد التّأويلات الّتي ترى أنّ البرد قارسٌ وشديدٌ، ويتمّ تأويل الملفوظ على الشّكل التّالي:

ــ إذا لم يكن الجوُّ باردًا فهو دافئٌ أو حارٌ.

في المثال {2} يتمُّ اِستبعاد التّأويلات الّتي ترى أنّ الأصدقاء كلّهم حضروا إلى الحفل ويتمّ تأويل الملفوظ كما يلي:

ــ لم يحضر إلّا القليل منهم إلى الحفل.

ب ــ قانون تبديل السّلم / النّفي: "مقتضى هذا القانون الثّاني أنّه إذا كان القول دليلًا على مدلولٍ معيّنٍ، فإنّ نقيض هذا القول دليلٌ على نقيض مدلوله.[3]

ومثال هذا:

ــ الجوُّ مشمسٌ، إذن نخرج في نزهةٍ... {1}

ــ الجوُّ غير مشمسٍ، إذن لا نخرج في نزهةٍ... {2}

ــ إذا قَبِل المتلقّي الحجاج الوارد في المثال {1}، وجب عليه بالضرورة أن يقبل الحجاج الوارد في المثال {2}.

ج ــ قانون القلب: "مقتضى هذا القانون الثّالث أنّه إذا كان أحد القولين أقوى من الآخر في التّدليل على مدلول معيّن، فإنّ نقيض الثّاني أقوى من نقيض الأول في التّدليل على نقيض المدلول.[4]

ونمثل لهذا القانون بما يلي:

ــ كلام زيدٍ فصيحٌ، بل هو بليغٌ... {1}

ــ كلام زيدٍ ليس ببليغٍ، بل ليس بفصيحٍ... {2}

---

[1] ــ طه عبد الرحمن، اللّسان والميزان أو التّكوثر العقلي، ص: 277.
[2] ــ يُنظَر: العزاوي أبو بكر، اللّغة والحجاج ، ص: 24.
[3] ــ طه عبد الرحمن، اللّسان والميزان أو التّكوثر العقليّ، ص: 278.
[4] ــ المرجع السّابق،الصّفحة نفسها.

في المثال الأوّل بلاغة كلام زيدٍ أقوى دليلٍ على وضوح معنى كلامه وجمال لفظه، أمّا في المثال الثّاني فعدم فصاحة كلامه أقوى دليلٍ على عدم وضوح معنى كلامه وجمال لفظه.

لقد كانت هذه محاولتنا في إجراء مقاربة نظريّة لنظريّتي: الحجاج البلاغيّ (بيرلمان وتيتكاه) والحجاج اللّسانيّ (ديكرو وأنسكومبر) مركّزين في ذلك على الآليات الحجاجيّة الّتي حدّدتها كلّ نظريّة. وقد توصّلنا في هذا الصّدد إلى مجموعةٍ من النّقاط نوجزها كمايلي:

* ــ إنّ التّداولية المدمجة (ديكرو)، ونظريّة أفعال الكلام (أوستين وسورل)، هما من العوامل الّتي دفعت بـ: "ديكرو" و"أنسكومبر" إلى وضع نظريّتهما الموسومة بـ: "الحجاج في اللغة".

* ــ لقد حدّدت نظريّة الحجاج البلاغيّ مجموعة من الآليات الحجاجيّة الّتي يستعملها المتكلّم من أجل إقناع المتلقيّ، نذكر من هذه الآليّات: الشّاهد، المثال، التّشبيه.

* ــ لقد حدّد "ديكرو" و"أنسكومبر" مجموعة من الآليات الحجاجيّة الّتي يضمن بها المتكلّم إحداث اِستمالة المتلقّي وإقناعه وهذه الآليات هي: العوامل الحجاجيّة، الرّوابط الحجاجيّة، المواضع الحجاجيّة، والخاصيّة الدّرجية للأقوال.

* ــ إنّ الآليات الحجاجية الّتي حدّدتها نظريّة الحجاج البلاغيّ هي من مصدرٍ مقاميٍّ (الواقع)، بينما الآليات الحجاجيّة الّتي حدّدتها نظريّة الحجاج اللّسانيّ هي من مصدرٍ مقاليٍّ (لغويٍّ).

* ــ كلّ آليّة حجاجيّة لسانيّة تؤدي وظيفة معيّنة في اللّغة؛ فالرّوابط تصل بين عناصر الخطاب الحجاجيّ، والعوامل توجّه المتلقّي إلى نتيجةٍ واحدةٍ، والخاصيّة الدرجيّة توضّح درجة توجّه كلّ حجّةٍ نحو النّتيجة، والمواضع تشكّل المعرفة الضّمنية الّتي تضمن سلامة الإرتباط بين الحجّة والنّتيجة أو سلامة الانتقال من الحجّة إلى النّتيجة.

الفصل الثّاني: الآليّات الحجاجيّة في نصوص سيبويه التّعليليّة من خلال الجزء الأوّل من كتابه.

* ــ تمهيد

1 ــ الآليّات اللّسانيّة.

1 ــ 1 ــ العوامل الحجاجيّة.

1 ــ 2 ــ الرّوابط الحجاجيّة.

1 ــ 3 ــ السّلالم الحجاجيّة.

2 ــ الآليّات البلاغيّة.

1 ــ 1 ــ المثال.

1 ــ 2 ــ الشّاهد.

1 ــ 3 ــ التمثيل.

تمهيد:

إنّ النّصوص التّعليلية اللّغويّة هي نصوصٌ ذات طبيعةٍ إقناعيّة بامتياز؛ يهدف أصحابها من خلالها إلى إقناع المتلقّين بالأحكام النّحويّة من خلال إبراز الأسباب الّتي جعلت الظّاهرة اللّغوية تلزم ذلك الحكم أو الوجه دون غيره. ولا شكّ في أنّ النّصوص الّتي تهدف للإقناع لابدّ من أن تُستعمَل فيها وسائلٌ حجاجيّةٌ؛ فالوسائل الحجاجيّة هي من أقوى السّبل الّتي يتبعها المتكلّمون من أجل الظّفر بإقناع المتلقّين بما يُطرح عليهم.

بما أنّ النّصوص التّعليلية هي نصوصٌ إقناعيّةً غنيّةٌ بالآليات الحجاجيّة، آثرنا أن يكون الجزء التّطبيقيّ لهذه الدّراسة عبارةً عن: **إجراء دراسةٍ تطبيقيّةٍ للآليات الحجاجيّة الّتي حدّدتها كلّ من نظريّة الحجاج البلاغيّ، ونظريّة الحجاج اللّسانيّ على بعضٍ من نصوص "سيبويه" التّعليليّة في الجزء الأوّل من كتابه،** وتِبيان كيفيّة مساهمة هذه الآليّات في إقناع المتلقّين بالأحكام النّحويّة.

المبحث الأوّل: الآليّات اللّسانيّة.

1 ـ العوامل الحجاجيّة:

لقد أشرنا سابقًا[*] إلى أنّ: العوامل الحجاجيّة هي تلك الوحدات اللّغوية الّتي تدخل على القول كلّه مثل: النّفي والقصر... وتقوم بتوجيهه إلى نتيجةٍ معيّنةٍ؛ أي أنّها تجعل المتلقّي يفهم معنًى واحدًا لا غير.

لقد اسْتعمل "سيبويه" في بعضٍ من نصوصه التّعليلية عواملَ حجاجيّة قامت بحصر المعنى وتوجيهه وِجهة معيّنة، نذكر من هذه العوامل ما يلي: أسلوب القصر، أسلوب النّفي، وأسلوب الشّرط.

1 ــ 1: أسلوب القصر:

يحدُّ علماء البلاغة العربيّة القصر بأنّه: "جَعْلُ شيءٍ مقصورًا على شيءٍ آخر بواحدٍ من طرقٍ مخصوصةٍ من طرق القول المفيد للقصر."[1]

ويحدّون طرقًا مخصوصةً للقصر، نذكر منها: "أن يكون القصر ببعض الأدوات الّتي تدلُّ عليه بالوضع اللّغوي وهي: النّفي والإستثناء، وكَلِمَتَا "إنّما" و"أنّما"، والعطف بالحروف التّالية: [لا، بل، لكن]"[2]

ـ القصر بـ: "إنما"

قيل إنّ: "إنّما هي أمّ طرق القصر، وهي بعبارة النّحاة القدامى متمحّضةٌ له وحكرٌ عليه."[3]

يقول الجرجاني عنها: "اِعلم أنّها تُفِيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيءٍ ونفيه عن غيره، فإذا قُلْتَ: "إنّما جاءني زيدٌ" عُقِل منه أنّك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره. فمعنى الكلام معها شبيهٌ بالمعنى في قولك: جاءني زيدٌ لا عمر."[4]

---

[*] ــ الفصل الأول ــ المبحث الثّاني ــ العنصر 01 ص: 51 وما بعدها.

[1] ــ حبنّكه عبد الرّحمن حسن، البلاغة العربيّة أسسها، وعلومها، وفنونها، دار القلم، دمشق، ط:1، 1996، ج:1، ص:523.

[2] ــ المرجع نفسه، ص:531، كما أنّه يمكن مراجعة موضوع القصر (التّعريف، والطرق) في كتاب: الإيضاح في علوم البلاغة ــ المعاني والبيان والبديع ــ للخطيب القزوينيّ، ص: 98 وما بعدها، وفي كتاب: مفتاح العلوم، السّكاكي، ص: 400 ومابعدها.

[3] ــ الناجح عز الدّين، العوامل الحجاجيّة في اللّغة العربيّة، ص:28.

[4] ــ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، ط:3، 1992، ص: 335.

ـ حجاجية "إنّما":

لقد قام الأستاذ "عز الدّين النّاجح" باسْتنباط حجاجيّة هذه الأداة انطلاقًا من القول السّابق للإمام: "عبد القاهر الجرجاني"، فيقول: "ولو أخضعنا هذه الجملة لمقولة التّوجيه في الحجاج مع "ديكرو" للاحظنا كيف أنّ "إنّما" بإدخالها على النّواة وجّهت الملفوظ نحو نتيجةٍ محدّدةٍ ضيّقةٍ، فالجائي كما قال الجرجاني ليس إلّا زيد، وهذه هي النّتيجة الّتي يروم الباثُّ إيصالها للمتقبّل الّذي يتوهّم أن الّذي قد جاء قد يكون عمرًا أو صالحًا."[1]

نستنتج ممّا سبق: أنّ "إنّما" هي واحدةٌ من الطّرق الّتي يَرِدُ عليها القصر، بحيث تقصر شيئًا على شيءٍ وتخصّه به، وتجعله منحصرًا فيه لا يتعدّاه، ودائمًا يكون ما بعدها هو المقصور والآخر هو المقصور عليه. وفي الدّرس الحجاجيّ تُعدّ "إنّما" عاملًا حجاجيًّا مُهمًّا لأنّها تقوم بفعل التّوجيه، فتدخل على الإسناد كلّه وتقضي على جميع ما يمكن أن يحتمله القول من معانٍ غير المعنى المقصود الّذي يروم المتكلّم إيصاله للمتلقّي، فهي توّجه المتلقّي مباشرة إلى نتيجةٍ معيّنةٍ. ونوضّح هذا بالمثال الآتي:

- ✓ أجاب عن السّؤال الطّلبة المتفوّقون ... [1]
- ✓ إنّما أجاب عن السّؤال الطّلبة المتفوّقون... [2]

الإسناد [1] كما نلحظ هو فارغٌ من عامل القصر، فهو مجرد وصفٍ وإخبارٍ، ويحتمل أكثر من معنى، فقد يفهم المتلقّي أن السّؤال أجاب عنه الطّلبة المتفوّقون فقط، وله أن يفهم أنّ السّؤال أجاب عنه الطلبةُ المتفوّقون وكذلك غير المتفوّقين، أمّا الإسناد [2] فدخلت عليه "إنّما" وقصرت "صفة الإجابة عن السؤال" على موصوفٍ واحدٍ هو "الطّلبة المتفوّقون"، وفي هذا توجيهٌ للمتلقّي نحو نتيجةٍ واحدةٍ لا ثانيةَ لها وهي أنّ الّذين أجابوا عن السؤال هم الطّلبة المتفوّقون فقط.

سنحاول فيما يلي أن نبرز حجاجيّة هذه الأداة (إنّما) في بعضٍ من نصوص "سيبويهِ" التّعليليّة، وكيف أنّها قامت بحصر أمرٍ على أمرٍ، ووجّهت المتلقّي إلى أمرٍ واحدٍ لا غير.

يقول "سيبويه": "هذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حسب عبدُ الله زيدًا بكرًا، وظنّ عمرو خالدًا أباك، وخال عبدُ الله زيدًا أخاك، ومثل ذلك: رأى عبدُ الله زيدًا صاحبنا، ووجد عبدُ الله زيدًا ذا الحفاظ، وإنّما منعك على أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك **إنّما أردت أن تبيّن ما**

[1] ــ النّاجح عزّ الدين، العوامل الحجاجيّة في اللّغة العربيّة، ص:28.

استقَرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقينًا كان أو شكًّا، وذكرت الأوّل لتُعْلِم الّذي تُضِيفُ إليه ما استقَرّ له عِنْدَك [من هو؟]"[1]

يتحدث "سيبويه" في هذا النّص عن علّة عدم جواز الإقتصار على أحد مفعولي ظنّ وأخواتها إذ يُوجِب ذكرهما معًا، فيَجِب ذكر المفعول الثّاني لأنّه محلُّ يقينٍ أو شكِّ المتكلّم من المفعول الأوّل، يقول صاحب "المُقتضَب": "واعلم أنّك إذا قلت: ظننتُ زيدًا أخاك، أو علمتُ زيدًا ذا مالٍ، أنّه لا يجوز الإقتصار على المفعول الأوّل لأنّ الشكّ والعلم إنّما وقعَا في الثّاني"[2] ، ولا يجوز الإقتصار على المفعول الثّاني دون الأوّل لأنّه لِزامًا على المتكلّم أن يُعلِم المتلقّي عن الأمر الّذي وقع له فيه الشكّ أو اليقين، يقول المبرّد: "ولم يكن بدٌّ من ذكر الأوّل ليُعلَم من الذّي عُلم هذا منه، أو شُكّ في أمره؟"[3]

في تعليل "سيبويهِ" لعدم جواز الإقتصار على أحد مفعولي ظنّ وأخواتها، إستعمل عاملين حجاجيّين هما: النّفي بـ: "ليس" والقصر بـ: "إنّما"، أضاف هذان العاملان للنّص فعل التّوجيه نحو نتائجَ محدّدةٍ ونوضّح ذلك كما يلي:

في قوله "سيبويه": **"وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر"**، توجيهٌ للمخاطَب بواسطة عامل النّفي[*](ليس) إلى نتيجةٍ مُفادها: أنّه لا يجوز الإقتصار على أحد مفعولي ظنّ وأخواتها، بل يجب ذكرهما معًا.

وفي قوله: **"وإنّما منعك على أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقينًا كان أو شكًّا، وذكرت الأوّل لتُعْلِم الّذي تُضِيفَ إليه ما استقَرّ له عندك [من هو؟]"** توجيهٌ للمخاطَب بواسطة أداة القصر (إنّما) نحو العلل الّتي تمنع الإقتصار على أحد مفعولي "ظنّ وأخواتها".

نبيّن التّوجيه الحجاجيّ الحاصل بأداة القصر (إنّما) كما يلي:

الحكم النّحوي: عدم جواز الإقتصار على أحد مفعولي ظنّ وأخواتها، بل يجب ذكرهما معًا.

أداة القصر (العامل الحجاجيّ): إنّما.

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص: 39، 40.

[2] ــ المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضَب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، مصر، د ط، 1994، ج:2، ص:439.

[3] ــ المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

[*] ــ سنوضّح أكثر في العنصر الموالي حجاجيّة أسلوب النّفي، ص: 74 وما بعدها.

العلّة: علّة عدم جواز الإقتصار على المفعول الأوّل هي: تِبيان ما استقرّ عند المتكلّم من حال المفعول الأوّل يقينًا أو شكًّا، وقد جاءت هذه العلّة مباشرةً بعد أداة الحصر، أما علّة عدم جواز الإقتصار على المفعول الثّاني فهي: ضرورة إعلام المتكلّم المتلقّي بالأمر الذي حصل فيه الشّك أو اليقين، وقد جاءت هذه العلّة معطوفةً بالواو على العلّة السّابقة.

لقد قامت "إنّما" بحصر العلل الّتي تمنع عدم الإقتصار على أحد مفعولي ظنّ وأخواتها، **ووجّهت المتلقّي** إلى هذه العلل، وإذا ما أدرك المتلقّي هذه العلل يقتنع بأنّه لا يجوز له أبدًا الإقتصار على أحد مفعولي ظنّ وأخواتها، بل يَجِب عليه أن يأتي بهما معًا.

يقول "سيبويه" في علّة أخرى: "واعلم أنّ رويدًا تلحقها الكاف وهي في موضع أُفْعَلْ، وذلك قولك: رويدك زيدًا، ورويدكم زيدًا، وهذه الكاف الّتي لحقت رويدًا **إنّما لحقت لتبيين المخاطَب المخصوص، لأنّ رويد تقع للواحد والجميع، والذّكر والأنثى، فإنّما أدخل الكاف عندما خاف اِلتباس من يَعنِي بمن لا يُعنَى.**"[1]

"رويد" هي اِسمٌ من أسماء الأفعال، وميزتها أنّها تقع للواحد والجميع، وتقع للذّكر والأنثى، ولمّا كانت كذلك ألحقوها الكاف حتى يتحدّد المخاطَب المقصود، ويُؤَمن اللُّبس ويعرف المخاطَب من يُعنَي ممّن لا يُعنَى، وهذه الكاف حسب "سيبويه" لا موضع لها من الإعراب يقول "السّيرافي": "ولا موضع للكاف عند "سيبويه" ومن ذهب مذهبه من نصبٍ ولا رفعٍ ولا جرٍّ، وهي عندهم بمنزلة الكاف في "ذلك" و"ذلكما" لا موضع لها من الإعراب."[2]

في تعليل "سيبويه" للحاق الكاف بـ: "رويد" اِستخدم أسلوب القصر، أضاف للنّص فعل التّوجيه، ونوضّح هذا كما يلي:

الحكم النّحوي: إلحاق الكاف بـ: "رويد".

العامل االحجاجي: القصر بـ: "إنّما".

العلّة: وقوع "رويد" للمفرد والجمع، وللمذكر والمؤنّث يجعل المخاطَب يلتبس عليه الأمر في معرفة المعنيّ فتلحقها الكاف لتُبيّن المخاطَب المخصوص وتُزيل الإلتباس.

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص:244.

[2] ــ السيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط:1، 2008، تح: أحمد حسن المهدلي وعلي سيد علي، ج:2، ص: 146.

لقد قامت "إنّما" **بتوجيهِ المتلقّي** إلى العلّة الّتي أوجبت إلحاق الكاف ب: "رويد" وهي: أنّ "رويد" تقع للمفرد والجمع، وتقع للمذكر والمؤنث، فتلحقها الكاف لتبيّن المخاطَب المقصود.

كما لا تفوتنا الإشارة إلى: أنّ أسلوب القصر يُصنّفه علماء البلاغة العربيّة على أنّه واحدٌ من أساليب التّوكيد، ففي النّصوص الّتي يرد فيها أسلوب القصر، علاوة على قيامه بتوجيهِ المتلقّي إلى نتائجَ معيّنة ودفعه إلى الإقتناع بها، فإنّه يزيد هذا التّوجيه والإقتناع قوّةً وتأكيدًا.

1 ــ 2 ــ أسلوب النّفي:

أسلوب النّفي هو واحدٌ من أساليب الكلام في اللّغة العربيّة، ويَحْصُل هذا الأسلوب بأدواتٍ مخصوصةٍ نذكر منها: ("لا" وتدخل على الإسم والفعل، "لم" و"لن" وتدخلان على الفعل المضارع، "ليس" وتدخل على المبتدأ والخبر...)، وفي الدّرس الحجاجيّ يُعتبَر "النّفي عاملًا حجاجيّا يُحقّق به الباثّ وظيفة اللّغة الحجاجيّة المتمثّلة في إذعان المتقبّل وتسليمه عبر توجيهه بالملفوظ إلى النّتيجة [ن]"[1]

نوضّح كيف يعمل النّفي على توجيه المتلقّي إلى نتيجةٍ معينّةٍ من خلال المثال الآتي:

- ✓ الإحسان كالإيمان... [1]
- ✓ ليس الإحسان كالإيمان... [2]

الإسناد [1] يُوجِب نتيجةً مُفادها أنّ الإحسان والإيمان على درجةٍ واحدةٍ، بينما الإسناد [2] يُوجب نتيجةً مُفادها أنّ الإحسان يختلف في الدّرجة عن الإيمان، ونلحظ أنّه لا فرق بين الإسناد [1] والإسناد [2] سوى عامل النّفي الّذي دخل على الملفوظ كلّه وجعل المتلقّي يَتوجَّه إلى فهم نتيجةٍ معيّنةٍ وبدون حرجٍ أو جهدٍ، يقول الأستاذ "عزّ الدّين النّاجح": "بمجرّد إدماج عامل النّفي تتحدّد النّتيجة "ن" بسرعةٍ ولا يجد المتقبّل حرجًا أو كدَّ ذهنٍ في إدراك المفهوم."[2]

[1] ــ النّاجح عزّ الدّين، العوامل الحجاجيّة في اللّغة العربيّة، ص:24،23.

[2] ــ المرجع نفسه، ص:26.

نستنتج من كلّ هذا: أنّ النّفي هو عاملٌ حجاجيٌّ تُحقّق به اللّغة وظيفتها الحجاجيّة[*] وذلك من خلال دخوله على الملفوظ كلّه والقيام بتوجيه المتلقّي إلى نتيجةٍ واحدةٍ محدّدةٍ، وتكون هذه النّتيجة مخالفة للنّتيجة الّتي يحتملها القول قبل إدخال عامل النّفي عليه.

سنحاول فيما يلي عرض بعض نصوص "سيبويهِ" التّعليليّة الّتي استعمل فيها أسلوب النّفي، ونبيّن كيف قام هذا الأسلوب بتوجيه المتلقّي إلى نتائجَ محددّةٍ.

أ ــ النّفي بـ: "لا":

قال "سيبويه": "هذا باب الفعل الّذي يتعدّى اِسم الفاعل إلى اِسم المفعول، واِسم الفاعل واِسم المفعول[*] فيه لشيءٌ واحدٌ، فمن ثَمَّ ذُكِر على حدته ولم يذكر مع الأوّل، و**لا يجوز فيه الاِقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاِقتصار على المفعول الأول، لأنّ حالك في الاِحتياج إليه ثمّة.**"[1]

يذكر "سيبويه" في هذا النّص علّة عدم جواز الاِقتصار على اِسم كان دون خبرها فيرى أنّ الّذي منع عدم الاِقتصار على اِسم كان دون خبرها هو أنّ: "الفائدة تحصل في الخبر كما كانت في المفعول الثّاني من ظنّ لأنّ مفعوليها أصلهما مبتدأ وخبر، والفائدة في الخبر."[2]

في ذكر "سيبويه" لعلّة عدم جواز الاِقتصار على اِسم كان دون خبرها، اِعتمد على عاملٍ حجاجيٍّ وهو: النّفي بـ: "لا"، ونوضّح هذا كما يلي:

النّتيجة (الحكم): لا يجوز الاِقتصار على اِسم كان دون خبرها.

العامل الحجاجيّ: النّفي بـ: "لا".

الحجّة (العلّة): لا يجوز الاِقتصار على اِسم كان دون خبرها كما لم يجز الاِقتصار على المفعول الأوّل ل: "ظنّ" وأخواتها دون المفعول الثّاني، لأنّ المفعول الثّاني في باب "ظنّ" وأخواتها هو محل الفائدة[*] فكذلك خبر "كان" هو محلّ الفائدة.

---

[*] ــ زيادة على الوظيفة الإخبارية للّغة فإنّ لها وظيفة أخرى هي الوظيفة الحجاجيّة، وتتحقّق هذه الأخيرة من خلال ما تحتويه اللّغة من واسماتٍ لغويّة كالعوامل والرّوابط الحجاجيّة .

[*] ــ يقول أسعد خلف العوادي: "إنّ سيبويه يقصد بِاسم الفاعل واِسم المفعول اِسم كان وخبرها وهما شيءٌ واحدٌ لأنّهما مبتدأ وخبر، والمبتدأ والخبر عند سيبويه شيءٌ واحدٌ لأنّ الخبر من المبتدأ"، العلل النّحوية في كتاب سيبويه، ص: 133.

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص: 45.

[2] ــ العوادي أسعد خلف، العلل النحويّة في كتاب سيبويه، ص: 133.

[*] ــ لقد بيّنا في علّة سابقة (ص: 71) لماذا لم يجز الإقتصار على المفعول الأوّل ل: "ظنّ" وأخواتها دون المفعول الثّاني.

نلحظ أن: "سيبويه" قام في البداية بنفي جواز الإقتصار على إسم كان دون خبرها، مستعملًا في ذلك "لا النّافية" حيث قال: (لا يجوز فيه الإقتصار على الفاعل)، وفي هذا **توجيهٌ للمتلقّي** نحو نتيجةٍ معيّنةٍ مُفادها: أنّه لا يجوز أبدًا الإقتصار على إسم كان دون خبرها، ولم يتوقّف "سيبويه" عند حدود هذا النّفي إنّما أكّده من خلال تبيينه لعلّة ذلك: وهي أنّه لا يجوز الإتيان بـ: "كان" مع إسمها دون خبرها كما لا يجوز الإتيان بالمفعول الأوّل "لظنّ" دون خبرها لأنّ كُلًّا من إسم كان وخبرها، ومفعولي ظنّ وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر والخبر هو محلّ الفائدة.

بالنّفي (لا يجوز فيه الإقتصار على الفاعل) ثمّ تأكيده (...لأنّ حالك في الإحتياج إليه ثمّة) يحصل لدى المتلقّي تمام الإقتناع بأنّه لا يجوز له أبدًا في كلامه أن يأتي بـ: "كان" وإسمها ثمّ يصمت دون أن يُتِمّ الخبر لأنّ الخبر هو محل الفائدة وبدونه لا يكون الكلام مفيدا.

ب ــ النّفي بـ: "لم":

يقول "سيبويه": "والفتح في الأفعال الّتي تجرى مجرى المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كلّ بناءٍ من الفعل [فَعَلَ]، **ولم يسكّنوا آخر فعَلَ لأنّ فيها بعض ما في المضارعة،** تقول: ‹‹هذا رجلٌ ضربَنا››، فتصف بها النّكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت: ‹‹هذا رجلٌ ضاربٌ››، وتقول: ‹‹إن فَعَلَ فَعَلْتُ›› فيكون في معنى: ‹‹إن يَفْعَل أَفْعَل››، فهي فِعْل كما أنّ المضارع فِعْل وقد وقعت موقعها في إنْ، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكّنوها."[1]

يقول الزّجاجي: "الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السّكون، إلّا أنّ الفعل المضارع أُعْرِب لعلّةٍ، وجاء فعل الأمر على السّكون، وخالف الماضي الأصل بأن بُنِيَ على حركةٍ ولم يبن على السّكون."[2]

في بناء الفعل الماضي على الفتح بدلًا من بناءه على السّكون عدولٌ عن الأصل، ومادام كذلك فلا بدّ من وجود علّة لهذا العدول، وقد ذكر "سيبويه" لهذا العلّة السابقة، وشرح "السّيرافي" هذه العلّة بقوله: "رأينا الأفعال قد ترّتبت ثلاث مراتب: أولّها المضارع المستحقّ للإعراب وقد أُعرب، وآخرها فعل الأمر الّذي لم يضارع الإسم البتّة، فبقيَ على سكونه، وتوسّط الماضي فنقص عن المضارع وزاد على فعل الأمر، ولم يعرب كالمضارع، وبُنِيَ على حركةٍ لِمَا أنّ المتحرّك أمكن من السّاكن، وكانت فتحةً لِمَا أنّها أخفّ الحركات."[3]

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب: ج:1، ص:16.

[2] ــ الزّجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص:77.

[3] ــ قول السيرافي، منقول من كتاب سيبويه، ج:1، ص:16، الهامش رقم :1.

إذا ما نظرنا إلى علّة "سيبويه" هذه من زاويّةٍ حجاجيّةٍ فإنّنا نجده استعمل عاملًا حجاجيًّا هو النّفي بـ: "لم" حيث ساهم في توجيه المتلقّي إلى نتيجةٍ معيّنةٍ، ونوضّح ذلك كما يلي:

النّتيجة: لا يُبنَى الفعل الماضي على السّكون، وإنّما يُبنى على الفتح (لم يسكنوا آخر فعل).

العامل الحجاجيّ: النّفي بـ: "لم".

الحجّة: مضارعة الفعل الماضي للفعل المضارع (لأنّ فيه بعض ما في المضارعة)، وقد كانت هذه المضارعة من أوجهٍ هي: (وقوعه موقعه في الوصف وفي الجزاء).

نلحظ أنّ: "سيبويه" في البداية قام بنفي بناء الفعل الماضي على السّكون مستعملًا في ذلك أداة النّفي "لم" حيث قال: (ولم يسكّنوا آخر فَعَلَ)، وهذا يجعل **المتلقّي يتوجّه إلى نتيجةٍ معيّنةٍ** مُفادها: إنّه على الرّغم من أنّ الأصل في البناء هو السّكون، إلّا أن الفعل الماضي يُبنَى على الفتح. ونلحظ أنّ "سيبويه" لم يتوقّف عند حدود هذا النّفي، وإنّما أتمّ وأتى لهذا النّفي بعلّةٍ مناسبةٍ ومؤكّدة بحرف من أحرف التّوكيد (لأنّ)(*) حيث قال: "لأنّ فيها بعض ما في المضارعة..."، وهذا التّأكيد يجعل درجة التّوجيه والإقناع لدى المتلقّي تقوى وتزيد.

ج ـ النّفي بـ: "ليس":

يقول سيبويه: "والنّصب في الأسماء، رأيت زيدًا، والجرُّ مررت بزيدٍ، والرّفع هذا زيدٌ، **وليس في الأسماء جزمٌ**(*) **لتمكّنها ولِلَحاق التّنوين**، فإذا ذهب التّنوين لم يجمعوا على الإسم ذهابه، وذهاب الحركة."(1)

---

* ـــ تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن: (لأنّ) هي رابط حجّاجي مدرج للحجّة، ساهم في الرّبط بين النّتيجة (الحكم النّحوي)، والحجّة (العلّة).

* ـــ إنّ "سيبويه" في كتابه لم يكن مُلتزمًا بتعليل نوعٍ معيّنٍ من الظّواهر اللّغويّة كأن يعلّل مثلًا ما خرج عن أصله فقط، أو ما جاء على أصله فقط، وإنّما علّل ما جاء على أصله كتعليله لبناء فعل الأمر على السّكون، ولرفع الفاعل ونصب المفعول به... وعلّل لما خرج عن أصله كتعليله لـ: بناء الفعل الماضي على الفتح، ولإعراب الفعل المضارع... وكذلك **علّل ما لم يقع في اللّغة كتعليله لامتناع الأسماء عن الجزم**، وامتناع الأفعال عن التّنوين، فهي ظواهرٌ لا توجد في اللّغة ولكن "سيبويه" علّلها، يقول: شوقي ضيف: "وتكثر التّعليلات في كتاب سيبويه كثرةً مفرطةً، سواء للقواعد المطّردة أو للأمثلة الشّاذة، فهو لا يعلّل فقط لما كثر في ألسنتهم واسْتُنْبطت على أساسه القواعد، بل يُعلِّل أيضًا لما يخرج عن تلك القواعد،

في هذا النّص يتحدّث "سيبويه" عمّا يلحق الإسم من علامات إعراب، فيُقرّر أنّ الأسماء يلحقها النّصب، الجرّ، والرّفع، ولكن لا جزم فيها، ثمّ يذكر علّة ذلك وهي: كون أن الأسماء متمكّنة يلحقها التّنوين، وحذف الحركة والتّنوين يؤدّي إلى إلحاق خللٍ بها.(*)

يشرح الزّجاجي علّة "سيبويهِ" هذه بقوله: "لم تُجزم الأسماء لخفّتها وللزوم التّنوين إيّاها، فلو جُزمَت سقطت منها الحركة والتّنوين، فكانت تختلُّ.[2]

في شرح "سيبويه" لأسباب اِمتناع الأسماء عن الجزم اِعتمد على عاملٍ حجاجيٍّ هو النّفي بـ: "ليس"، ونوضّحه كما يلي:

النّتيجة: ليس في الأسماء جزم.

العامل الحجاجي: النّفي بـ: "ليس".

الحجّة: تمكّن الأسماء ولحاق التّنوين بها، وذهاب الحركة والتّنوين يؤدّي إلى إلحاق خللٍ بها.

نلحظ أنّ: "سيبويه" في بداية نصّه أثبت أنّ الأسماء يلحقها النّصب، والجرّ، والرّفع، ثم نَفَى عنها الجزم حيث قال: (وليس في الأسماء جزم)، وفي هذا توجيهٌ للمتلقّي بأنّ الأسماء تُنصَب، وتُجرُّ، وتُرفَع، ولكنّها لن تأتيَ مجزومةً أبدًا، و"سيبويه" لم يتوقف عند حدود توجيه المتلقّي إلى أنّه لا جزم في الأسماء، إنّما أتى لهذا النّفي بعلّة مقنعةٍ ومؤكّدةٍ بلام التّعليل(*) حيث قال: (لتمكّنها وللحاق التّنوين...).

فبالنّفي ثم تأكيده يحصل لدى المتلقّي تمام الإقتناع بأنّ الأسماء لا جزم فيها، وحالاتها الإعرابية لا يمكنها أن تخرج عن ثلاثٍ: (رفع، أو نصب، أو جرّ).

1 ــ 3 ــ أسلوب الشّرط:

أسلوب الّشرط هو واحدٌ من أساليب الكلام في اللّغة العربيّة، ويحصل هذا الأسلوب بأدواتٍ مخصوصةٍ، من هذه الأدوات ما هو أحرف مثل: (إنْ، وإذما، لو...)، ومنها ما هو

وكأنّما لا يوجد أسلوبٌ ولا توجد قاعدةٌ بدون علّة، ولا نكاد نمضي في قراءة كتابه حتّى نجده يعلّل لعدم جزم الأسماء، وهو بهذا لم يعلّل لواقع الإسم فقط، بل يُعلّل أيضًا لما لا يجري في واقعه مما جرى في الأفعال من بعض وجوه الإعراب، وبذلك وسّع التعليل لشمل ما هو واقع وما لم يقع في الأسماء والأفعال جميعًا." شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، دار المعارف، القاهرة، ط:7، د ت، ص: 82، 83.

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص:14.

* ــ يذكر سيبويه علّة أخرى لامتناع الأسماء عن الجزم وهي: كون أنّ الأسماء أخفّ من الأفعال، فجُزمت الأفعال لثقلها، ومُنعت الأسماء من ذلك لخفّتها، الكتاب، ص:20.

[2] ــ الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص: 102.

* ــ تجدر بنا الإشارة إلى أنّ: "لام التّعليل" هنا جاءت رابطا حجاجيّا مدرجا للحجّة؛ ساهم في إلحاق الحجّة بالنّتيجة.

أسماء مثل: (من، ما، متى، كيفما...)، كما أنّنا نميّز في هذه الأدوات بين ما هو جازمٌ لفعلين مضارعين مثل: (من، إنْ، حيثما...)، وما هو غير جازمٍ مثل: (لو، لوما، إذا...).

تُسمَّى الجملة الأولى من هذا الأسلوب **جملة الشّرط**، أمّا الجملة الثانية فتسمّى جملة **جواب الشرط**.

ـ حجاجيّة أسلوب الشّرط:

إذا ما جئنا لإبراز حجاجيّة هذا الأسلوب فإنّنا نجد: "أنّ أسلوب الشّرط يقوم على التّلازم بين فعل الشّرط وجوابه، على اِعتبار أنّ فعل الشّرط متّفقٌ عليه بين المتكلّم والمخاطَب ومسلّم به، الأمر الذّي يُلجِئ المخاطَب إلى تبنّي جواب الشّرط."[1]

هذا يعني أنّ جملة الشّرط هي أمرٌ متّفق عليه بين المتكلّم والمتلقِّي وأمرٌ مسلّم به؛ فكأنّها تُمثِّل ما يُصطلَح عليه بالمقدّمة الحجاجيّة[*]، أمّا جملة جواب الشّرط فهي الأمر الّذي يُريد المتكلّم أن يوجّه المتلقّي إليه، **فجملة جواب الشّرط هي محل التّوجيه والإقناع**.

ونمثّل لهذا كما يلي:

أداة الشّرط + جملة الشّرط + جملة جواب الشّرط.

العامل الحجاجيّ ← المقدّمة الحجاجيّة ← النّتيجة التي يريد المتكلّم توجيه المخاطَب إليها.

حتّى يتّضح هذا أكثر نصوغ المثال الآتي:

ــ {من يزرع المعروف يجن الشّكر}

جملة: {يزرع المعروف} هي جملة الشّرط وهي أمرٌ مسلّم به من طرف المتكلّم والمتلقّي، أمّا جملة: {يجن الشّكر} فهي جملة جواب الشّرط وهي النّتيجة الّتي يريد المتكلّم توجيه المتلقّي إليها وإقناعه بها، فهي محلّ التّوجيه.

---

[1] ــ أبو خضير نصر الدّين، الحجاج في اِعتراضات سيبويه على "النحويين" ــ دراسة تحليليّة ــ جامعة برزيت، كليّة الآداب ص:11، نقلا عن: رامي جميل سالم، آليّات الحجاج في مناظرة السيرافي لمتى بن يونس القنائي ـــ دراسة تحليليّة ــ مقال ضمن المجلّة الأردنيّة في اللّغة العربيّة وآدابها، الأردن، مج:10، 2014، ص:308.

[*] ــ لقد أشرنا في الفصل النّظريّ إلى أن المقدمة الحجاجيّة هي عبارة عن أمورٍ متّفقٍ عليها بين المتكلِّم والمتلقِّي، ولا تقبل الشكّ، يستعملها المتكلِّم من أجل حمل المتلقّي على الإقتناع بما يطرحه عليه.

فيما يلي سنحاول إبراز التّوظيف الحجاجيّ لهذا الأسلوب في بعضٍ من نصوص "سيبويه" التّعليليّة:

أ ــ الشّرط بـ: "إنْ":

يقول "سيبويه": "وذلك قولك: ضرب عبدُ الله زيدًا، "فعبدُ الله" اِرتفع ههنا كما اِرتفع في "ذَهَب"، وشغلت "ضَرَب" به كما شغلت به "ذَهَب"، وانتصب "زيدٌ" لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل، **فإنْ قدّمت المفعول وأخرّت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل**، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدَ الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخّرًا في اللّفظ."[1]

يتحدّث "سيبويه" في هذا النّص عن علّة رفع الفاعل وعلّة نصب المفعول به، ثمّ يُقرّ بأنّ تقديم المفعول به على الفاعل لا يُلحِق بالمعنى أيّ ضرر لأنّ الفاعل سواءٌ أكان مقدّمًا أم مؤخّرا هو الّذي يُشغَل به الفعل، يقول السيرافي: "أمّا قولهم: "ضرب زيدًا عبدُ الله"، فإنّهم قدّموا المفعول به على الفاعل لدلالة الإعراب عليه، **فلم يضر من جهة المعنى تقديمه، والفاعل كيفما تصرّفت فيه الحال، فهو الّذي يُبنَى له الفعل**، والمفعول كالفضلة في الكلام للاِستغناء عنه."[2]

لقد استعمل "سيبويه" في قوله: ‹‹بأنّ تقديم المفعول به على الفاعل لا يُلحِق أيَّ ضررٍ أو تغييرٍ بالمعنى›› عاملًا حجاجيّا هو الشّرط بـ: "إنْ"، ونوضّح ذلك كما يلي:

قَوْل "سيبويه": **"إنْ قدّمت المفعول وأخرّت الفاعل"** هي جملة الشّرط، وتمثّل مقدّمة حجاجيّة يشترك فيها كلّ من المتكلّم (سيبويه) والمخاطَب وهي أمرٌ مسلّم به عندهما معًا، أمّا قوله: **"جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل"** هي جملة جواب الشّرط، وهي الأمر الّذي يُريد "سيبويه" **توجيه المتلقّي إليه**، فسيبويه يريد أن يوجّه المتلقّي إلى أمرٍ مُفاده: إنّ المتكلّم إنْ قام بتقديم المفعول به على الفاعل فإنّ ذلك جائزٌ، ولا يُلحِق أيّ تغييرٍ أو ضررٍ بالمعنى؛ فالكلام الذّي يَحْدُث فيه تقديمٌ للمفعول به على الفاعل مثله مثل الكلام الّذي قُدِّم فيه الفاعل على المفعول به؛ أي جاء على أصله.

ونلحظ أنّ "سيبويه" لم يتوقّف عند حدود توجيه المتلقّي إلى: أن تقديم المفعول به على الفاعل لا يُلحق ضررًا بالمعنى، وإنّما ذكر علّة ذلك وهي: أن الفاعل سواءٌ أكان مقدّمًا أو مؤخّرًا هو ما يُشغَل به الفعل، وهذا يزيد في درجة توجُّه المتلقّي واقتناعه بالأمر.

ب ــ الشّرط بـ: "لو":

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص: 34.
[2] ــ السيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج:1، ص:263.

يقول "سيبويه": "...ويُبيّن لك أنّها ليست بأسماءٍ أنّك **لو وَضَعْتَها مواضع الأسماء لم يجز ذلك،** ألّا ترى أنّك لو قلت: ‹‹إن يضربْ يأتينا››، وأشباه هذا، لم يكن كلامًا؟"[1]

يُبيّن "سيبويه" في هذا النصّ للمخاطَب أنّ الأفعال المضارعة ليست بأسماء وإنّما هي أفعال ، والدّليل على ذلك هو أنّه لو تمّ وضعها موضع الإسم لم يجز ذلك ولم يُشكّل ذلك كلامًا، فمثلًا لو أنّها وُضِعَت في موضع اِسم "إنّ" (إنْ يضربْ يأتينا) لم يكن ذلك كلامًا.

نلحظ أن "سيبويه" في تبيينه لعدم اِسميّة الأفعال المضارعة اِستعمَل عاملين حجاجيّين هما النّفي بـ: "ليس"، والشّرط بـ: "لو"، هذان العاملان أضافا للنّص فعل التّوجيه نحو نتائجَ محدّدةٍ، ونوضّح هذا كما يلي:

في قول "سيبويه": **"ويبيّن لك أنّها*) ليست بأسماءٍ" توجيهٌ للمخاطَب** بواسطة عامل النّفي "ليس" إلى نتيجةٍ مُفادها أنّ الأفعال المضارعة ليست بأسماءٍ وإنّما تبقى أفعالًا.

وفي قوله: **"أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز" توجيهٌ للمخاطَب** بواسطة عامل الشّرط "لو" إلى الدّليل الذّي يبيّن عدم اسميّة هذه الأفعال.

نبيّن التّوجيه الحجاجيّ الحاصل بعامل الشّرط "لو" كما يلي:

قَوْلُ "سيبويه": **"أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء"** هي: جملة الّشرط وهي تُشكّل مقدّمة حجاجيّة يشترك فيها "سيبويه" مع المخاطَب؛ فكأنّ "سيبويه" يدعو المخاطَب إلى أن يضع الأفعال المضارعة في موضع الأسماء ليرى نتيجة ذلك، وقوله: **"لم يجز ذلك"** هي جملة جواب الشّرط، وهي الأمر الّذي أراد "سيبويه" أن **يوجّه المخاطَب إليه ويقنعه به،** ف: "سيبويه" بواسطة عامل الشّرط وجّه المخاطَب إلى الدّليل على عدم اِسميّة الأفعال المضارعة، كما أنّه لم يتوقّف عند حدود هذا التّوجيه وإنّما قدّم لذلك مثالًا توضيحيًّا (إنْ يضرب يأتينا) يقوّي من درجة اِقتناع المخاطَب.

ــ إذا ما أردنا أن نلخّص التّوجيه الحجاجيّ الكامل لهذا النّص والحاصل بواسطة العاملين الحجاجيّين (النّفي بـ: "ليس"، والشّرط بـ: "لو") فإنّنا نقول: إنّ "سيبويه" في هذا النّص يُوجّه المخاطَب إلى نتيجةٍ مُفادها: إنّ الأفعال المضارعة ليست بأسماءٍ لأنّه لو تمّ وضعها في موضعٍ من مواضع الأسماء لم يجز ذلك ولم يكن ذلك كلامًا.

ج ــ الشرط بـ: "إذا":

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص: 14.

* ــ "الهاء" هي ضمير متّصل يعود على الأفعال المضارعة، وإستعمل "سيبويه" الضّمير هنا لأنّه سبق له ذكر الأفعال المضارعة في نفس النّص، ص:14.

يقول "سيبويه": "وجميع ما لا ينصرف **إذا أدخلت عليه الألف واللّام أو أُضيف اِنجرّ**، لأنّها أسماء أُدخِل عليها ما يدخل على المُنصرِف، وأُدخل فيها الجرّ كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التّنوين به."[1]

يُقرّر "سيبويه" في هذا النّص أنّ الأسماء الممنوعة من الصّرف إذا عُرّفَت بالألف واللّام أو أُضيفَت فإنّها تنجرُّ؛ وذلك لأنّ هاتين العلامتين (الألف واللّام، الإضافة) هما من خواص الأسماء وإذا ما دخلت على ما مُنِع من الصّرف أخرجته عن شبه الفعل[*] فيَنْجرّ، يقول المبرّد: "لا يُخفَض ما لا يَنصرِف إلّا أن تُضيفَه أو تُدخِل عليه "ألفا" و"الاما"، فتُذهِب عنه بذلك شبه الأفعال، فتردّه إلى أصله، لأنّ الّذي يُوجِب فيه ترك الصّرف قد زال"[2]، كما أنّه "بدخول الألف واللّام، والإضافة يُؤمَن أن يكون في الِاسم تنوينٌ مقدّرٌ يكون حذفه علامةً لمنع الصّرف، لأنّ ما لا ينصرف فيه تنوينٌ مقدّرٌ محذوفٌ."[3]

لقد استعمل "سيبويه" في إثباته ‹‹لِلَحَاق الجرّ بالأسماء الممنوعة من الصّرف إنْ أُضِيفت أو دخلت عليها "الألف" و"اللّام"›› عاملًا حجاجيّا هو الشّرط بـ: "إذا" ونوضّح هذا كما يلي:

قول "سيبويه": **" إنْ أُدخِلت عليه الألف واللّام أو أُضيف"** هي جملة الشّرط وهي عبارة عن مقدّمة حجاجيّة يشترك فيها المتكلّم (سيبويه) مع المخاطَب، وقوله**: "اِنجرّ"** هي جملة جواب الشّرط وهي الأمر الذي يريد "سيبويه" أن يوجّه المُخاطَب إليه.

فسيبويه يريد من وراء نصّه أن يوجّه المخَاطب إلى نتيجة مُفادها: إنّ الأسماء الممنوعة من الصّرف إذا أُضِيفت أو دخلت عليها "الألف" و"اللّام" فإنّها تنجرّ. كما أنّنا نلحظ أنّه لم يتوقّف عند حدود هذا التّوجيه وإنّما بيّن علّة ذلك.

لقد كانت هذه بعض العوامل الحجاجيّة الّتي استعملها "سيبويه" في بعض نصوصه التّعليليّة من أجل توجيه المتلقي إلى الأحكام النحويّة أو العلل، أمّا في ما يلي فسنحاول أن نبيّن الرّوابط الحجاجيّة الّتي استعملها في مثل هذه النّصوص من أجل الرّبط بين الأحكام النحويّة وعللها.

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص:22 ، 23.

[*] ــ إنّ العلّة الّتي أوجبت منع بعض الأسماء من الصّرف حسب "سيبويه" هي مضارعتها للأفعال، يقول : " فجميع ما يُترَك صرفه مُضَارَعٌ به الفعل" الكتاب، ج: ص: 23، وهذه الأسماء الّتي مُنعَت من الصّرف إنْ أُضيفَت أو أُدخِلَت عليها "الألف" و"اللام" فإنّها تنجرُّ لأنّه بدخول إحدى هاتين العلامتين عليها تزول عنها صفة الشبه بالأفعال فتنصرف.

[2] ــ المبرد أبو عباس، المقتضب، ج:3، ص: 171.

[3] ــ السّيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج:1، ص: 171.

2 ــ الرّوابط الحجاجيّة:

لقد أشرنا سابقًا(*) إلى أنّ الرّوابط الحجاجيّة هي عبارةٌ عن وحداتٍ لغويّةٍ ترد في الخطاب الحجاجيّ فتصل بين حجّةٍ وحجّةٍ، أو بين حجّةٍ ونتيجةٍ، ولا يمكن لأيّ خطابٍ حجاجيٍّ أن يخلو منها.

لقد اِستعمل "سيبويه" في نصوصه التّعليليّة جملةً من الرّوابط الحجاجيّة، نذكر منها ما يلي:

2 ــ 1 ــ اللّام المفردة:

اللّام المفردة ثلاثةُ أقسامٍ: عاملةٌ للجرّ، وعاملةٌ للنّصب، وعاملةٌ للجزم[1]، ولها عدّة معانٍ منها التّعليل والتّوكيد.

يقول "سيبويه": "وممّا ينتصب في غير الأمر والنّهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدَ الله، والنّداء كلّه، **حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار "يا" بدلًا من اللّفظ بالفعل،** كأنّه قال: يا أريدُ عبدَ الله، فحَذف "أريد" وصارت "يا" بدلًا منها، لأنّك إذا قُلْتَ: يا فلان عُلم أنّك تُريده."[2]

قال صاحب "شرح المفصّل": "اِعلم أنّ المنادى عند البصريّين أحد المفعولات"[3]، ونعلم أنّ المفعولات لا تعمل فيها إلّا الأفعال ظاهرةً كانت أم مقدّرة. ومادام الأمر كذلك فالمنادى لم ينصب بأداة النّداء وإنّما اِنتصب بفعلٍ، ولكن هذا الفعل حُذِف، وعلى حدّ تعليل "سيبويه" السّابق: "فإن العلّة الّتي أوجبت حذف هذا الفعل هي كثرة استعمالهم النّداء في الكلام."[4]

إذا ما نظرنا إلى نصّ "سيبويهِ" من زاويّة حجاجيّةٍ فإنّنا نجد ما يلي:

النّتيجة: العامل في النّداء هو فعلٌ محذوفٌ.

الرّابط الحجّاجي: لام التّعليل.

الحجّة: حذفت العرب الفعل المُحدِث للنّصب في النّداء؛ لكثرة استعمالهم إيّاه (أسلوب النّداء) في الكلام، فصارت أداة النّداء"يا" بدلا من اللّفظ بالفعل.

---

* ــ الفصل الأوّل، المبحث الثّاني، العنصر 02 ص: 55.

[1] ــ ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد الحميد محيي الدّين، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت، د ط، 1991، ج:1، ص: 232.

[2] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص:291.

[3] ــ ابن يعيش بن علي، شرح المفصّل، إدارة الطّباعة المنبريّة، مصر، د ط، د ت، ج:1، ص: 127.

[4] ــ العوادي أسعد خلف، العلل النحويّة في كتاب سيبويه، ص: 194.

لقد وصل "سيبويه" بين النّتيجة والحجّة برابطٍ حجاجيٍّ هو: لام التّعليل، ولقد جاء الرّابط هنا تاليًا للنّتيجة، متّصلا بالحجّة ليعلّل ويفسّر النّتيجة ويكون ما بعده سببًا وعلّة لما قبله، وبذلك فهو رابطٌ من الرّوابط الحجاجيّة المُدرجَة للحجّة.

يقول "سيبويه" في نصٍّ تعليليٍّ آخر: "واعلم أنّك إذا ثنيّت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المدّ واللّين وهو حرف الإعراب غير متحرّكٍ ولا منوّنٍ، يكون في الرّفع ألفًا، **ولم يكن واوًا ليفصل بين التّثنية والجمع الّذي على حدّ التّثنية.**(*)"[1]

يتّضح لنا من خلال نصّ "سيبويه" أنّ العلّة الّتي أوجبت رفع المثنّى بالألف بدلًا من رفعه بالواو هي: "**التّفرقة** بين المثنّى والجمع الّذي على حدّ المثنّى وهو جمع المذكّر السّالم."[2]

فإذا أردنا أن نُثنّي الاِسم المفرد فإنّنا نضيف له زيادتين، الزّيادة الأولى هي علامة الإعراب، ومادامت كذلك فمن المفروض أن تكون في حالة الرّفع "واوًا" لأنّ الأصل في رفع الأسماء أن يكون بالضّمة أو "الواو"، ولكنّها كانت "ألفا"، وذلك للتّفرقة بين الاِسم في حالة التّثنيّة وحالته في الجمع الّذي على حدّ التّثنيّة (الجمع المذكّر السّالم)، فمثلًا لو أنّنا ثنّينا كلمة "معلّم" بإضافة "واوٍ" و"نون" لقُلنا "معلّمون"، وكذلك جمع المذكّر السّالم منها هو "معلّمون" فيقع بينهما اِلتباس، ودفعًا لهذا الاِلتباس قُلنا: "معلّمان"؛ أي بإضافة "ألف" و"نون"، لا بإضافة "واو" و"نون".

إذا ما نظرنا إلى نصّ "سيبويه" هذا من زاويّة حجاجيّة فإنّنا نجد ما يلي:

النّتيجة: يكون رفع الاِسم المثنّى بالألف لا بالواو(*).

الرّابط: لام الجحود، وتفيد توكيد النّفي.

الحجّة: التّفريق بين المثنّى والجمع الّذي على حدّ التّثنيّة (جمع المذكّر السّالم).

---

* ــ إنّ المقصود بالجمع الّذي على حدّ التّثنية في نصّ "سيبويه" هو: جمع المذكر السّالم، يقول "السيرافي": "وقوله: "الجمع الّذي حدّ على التّثنية" يعني الجمع السّالم لأنّ الجمع على ضربين: سالمٌ ومكسّرٌ؛ فالسّالم ما سلم لفظُ واحدهِ وزيد عليه ألفٌ ونونٌ أو ياءٌ ونونٌ، كقولك: مسلمٌ ومسلمون ومسلمين"، شرح كتاب سيبويه، ج:1، ص:136. والجمع الّذي يقع بينه وبين المثنّى اِلتباس في هذه الحالة هو جمع المذكّر السّالم لا جمع التّكسير.

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص: 17.

[2] ــ العوادي أسعد خلف، العلل النّحويّة في كتاب سيبويه، ص: 33.

* ــ في هذه المسألة عدولٌ عن الأصل؛ إذ إنّ الأصل في رفع الأسماء أن يكون إمّا بالضّمة أو "الواو"، ولكن الاِسم المثنّى لم تكن علامة رفعه "الواو" أو الضّمة وإنّما كانت "الألف"، وهذا عدولٌ عن الأصل، وقد ذكر "سيبويه" لهذا العدول علّة وهي: كي لا يقع اِلتباس بين الاِسم في حالة التّثنية وحالته في الجمع السّالم.

لقد وصل "سيبويه" بين النّتيجة والحجّة برابطٍ حجاجيٍّ هو: اللّام واللّام هنا "لام الجحود"(*)، وأفادت توكيد النّفي، "فسيبويه" في عرضه للحجّة نفى في البداية أن يكون حرف الإعراب في الإسم المثنّى "واوًا" حيث قال: (...ولم يكن واوا) ثم أتى بلام الجحود المتّصلة بالفعل المضارع لزيادة تقويّة النّفي وتأكيده بعلّة مناسبة وهي: أنّ الإسم المثنّى يُرفع بالواو لا بالألف حتى يُفصَل بينه وبين الجمع الّذي على حدّ التّثنيّة وهو جمع المذكّر السّالم.

ملاحظة:

نلحظ أنّ "سيبويه" في هذا النّص استعمل واسمين حجاجيّين هما: العامل الحجاجيّ (النّفي بلم) الّذي استعمله لتوجيه المتلقّي إلى أنّ حرف الإعراب في الإسم المثنّى هو ليس "بألفٍ" إنّما هو "واو"، وبعدها استعمل الرّابط الحجاجيّ المدرج للحجّة (لام الجحود) لتبيين العلّة.

2 ـ 2 ـ لكن:

"لكن حرف ينصب الإسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوالٍ، والمشهور واحدٌ وهو الإستدراك، وفُسِّر بأن تنسب لما بعدها حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها، والثّاني أنّها ترد تارةً للإستدراك وتارةً للتّوكيد، والثّالث أنّها للتّوكيد دائمًا مثل إنّ."(1)

وفي الحجاج تُعتبر "لكن" من بين الرّوابط الحجاجيّة المهمّة، وتتميّز بأنّها تصل بين حجّتين كلّ واحدةٍ منهما تُفضي إلى نتيجةٍ معيّنة، "والحجّة الّتي بعدها أقوى من تلك الّتي قبلها، والحجّة الأخيرة هي الموجّه الحقيقي للخطاب"(2) ، يقول أبو بكر العزاوي: "إنّ التلفّظ بأقوال من نمط [أ لكن ب] يستلزم أمرين اثنين: الأول: أنّ المتكلّم يُقدّم " أ " و"ب" باعتبارهما حجّتين: الحجّة الأولى موجّهة نحو نتيجةٍ "ن" معيّنة، والحجّة الموالية موجّهة نحو النّتيجة المضادّة لها [لا ــ ن] ، والثّاني: أن المتكلّم يقدّم الحجّة الثانيّة باعتبارها الحجّة الأقوى، وباعتبارها توجّه الخطاب برمّته."(3)

سنحاول فيما يلي أن نبرز حجاجيّة هذه الأداة (لكن) في بعضٍ من نصوص "سيبويه" التّعليلية، ونوضّح كيف أنّها ربطت بين حجّتين (علّتين) كانت كلّ حجّة منهما تُفضِي إلى نتيجةٍ معيّنةٍ، لكن الحجّة الّتي جاءت بعد "لكن" كانت الأقوى في التّوجيه نحو الحكم النّهائي.

---

* ــ يقول إبن هشام الأنصاري بخصوص "لام الجحود": "من معنى اللّام الجارّة توكيد النّفي، وهي اللّام الدّاخلة في اللّفظ على الفعل مسبوقةً بما كان أو بـ: لم يكن، ويسمّيها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي النّفي." مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ص: 236.

1 ــ ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج:1، ص:320.

2 ــ أبو خضير ناصر الدّين، الحجاج في إعتراضات سيبويه على النّحويّين ــ دراسة تحليليّة ــ ص:7.

3 ــ العزّاوي أبو بكر، اللّغة والحجاج، ص: 58.

يقول "سيبويه": "هذا باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والإختصار وذلك قولك: متى سِير عليه؟ فيقول: مَقْدَمِ الحاجّ، وخفوقَ النّجمِ، وخلافةَ فلانٍ، وصلاةَ العصر **فإنّما هو: زَمَنَ مَقْدَمَ الحَاجّ، وحينَ خفوقِ النّجم، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار.**"[1]

يذكر "سيبويه" أنّ المصادر في العادة لا تكون ظروفَ زمانٍ، ولكن أحيانًا ترد كذلك، وذلك لعلّة هي: سعة الكلام والاختصار.

يشرح صاحب "شرح المفصّل" علّة "سيبويه" هذه بقوله: "إعلم أنّهم قد جعلوا المصادر أحيانًا وأوقاتًا توسُّعًا، وذلك نحو: (خفوقَ النّجم) بمعنى مغيبه، و(خلافةَ فلانٍ وصلاةَ العصر)، فالخلافة والصّلاة مصدران في الحقيقة جُعِلا حينًا توسُّعًا وإيجازًا فالتّوسّع يجعل المصدر حينًا، وليس من أسماء الزّمان الإيجاز والإختصار بِحَذف المضاف إذ التّقدير في قولك: فَعَلْتُه خفوق النّجم وصلاة العصر، وقتَ خفوقِ النّجم ووقتَ صلاة العصر، فحُذِف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه."[2]

إعتمد "سيبويه" في نصّه هذا على: ذِكْرِ أنّ المصادر إذا قامت مقام ظروف الزّمان فإن ذلك لعلّة وهي: سعة الكلام والإختصار، ثمّ أورد مجموعة من الأمثلة الدّالة على ذلك فقال: (مقدم الحاج، وخفوق النجم، وصلاة العصر، فإنّما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النّجم) وبعد إعطائه للأمثلة وتقديراتها، عاد وذَكَرَ سبب إمكانيّة إقامة المصادر مقام ظروف الزّمان مستعملًا أداة الإستدراك "لكن"، فكانت "لكن" هنا رابطًا حجاجيّا وصل بين حجّتين كلّ واحدةٍ منهما تُفضِي إلى نتيجةٍ معيّنةٍ، ونوضّح ذلك كما يلي:

الحجّة 1: الأصل أن نقول: (زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم)، وتُفضِي هذه الحجّة إلى نتيجة مُفادها: (إنّ الأصل في مثل هذا الكلام أن يتكوّن من مضاف (ظرف الزمان) ومضاف إليه (المصدر) ولا نحذف الظرف ونقيم مقامه المصدر).

الرابط الحجاجي: لكنّ.

الحجة 2: (سعة الكلام والاختصار)، تُفضي هذه الحجة إلى نتيجة مُفادها: (يمكن أن نحذف الظّرف ونقيم مقامه المصدر ونكون بذلك قد جعلنا المصدر وقتًا).

لقد وصلت "لكن" بين حجّتين متعارضتين ــ فهي رابطٌ من روابط التّعارض الحجاجيّ ــ وكانت الحجّة الّتي بعدها أقوى في التّوجه نحو النّتيجة.

يقول "سيبويه" في موضعٍ آخر: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الإسم، لأنّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انتصب نفسَه في قولك: امرأ ونفسَه، وذلك قولك: ما

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص:222.

[2] ــ ابن يعيش، شرح المفصّل، ج:2، ص:44، 45.

صنعت وأباك، ولو تركت النّاقة وفصيلَها لرضعها، فالفصيلُ مفعول معه والأب كذلك، **والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تُعمِل في الاِسم ما قبله.**"[1]

يُقرّر "سيبويه" في هذا النّص أن: "المفعول معه اِنتصب لأنّه مفعول، والمفعول ينتصب بتعدّي الفعل إليه، والمفعول معه اِنتصب بتعدّي الفعل إليه لأنّ الواو لم تغيّر المعنى فيعمل ما قبلها فيما بعدها."[2]

لقد بيّن "سيبويه" أنّ عدم إلحاق "الواو" الّتي تسبق المفعول معه أي تغييرٍ في المعنى يَصْرِف العمل في المفعول معه إلى ما قبلها (الفعل)، واستعمل في هذا رابطًا حجاجيًّا (لكن) ساهم في تأكيد النّتيجة، حيث قال: (والواو لم تغيّر المعنى ولكنّها تُعمل في الاِسم ما قبلها)، فساهمت (لكن) في تأكيد أن الفعل الّذي يسبق "الواو" هو العامل في المفعول معه لأنّ "الواو" لم تغيّر في المعنى شيئًا.

2 ــ 3 ــ واو العطف:

تتميّز "واو العطف" بأنّها تعطف كلمةً على كلمةٍ، وكذلك تعطف جملةً على جملةٍ، وتفيد إشراك المعطوفين في أمرٍ واحدٍ.

وفي الحجاج أكثر ما تَرِدُ للوصل بين حجّتين مشتركتين في نفس النّتيجة [ن]، "فالواو يُستعمَل حجاجيّا وذلك بترتيبه للحجج ووَصْلِ بعضها ببعضٍ، بل وتُقوّي كلّ حجّة منها الأخرى، وتعمل على الرّبط النّسقي أفقيّا على عكس السلّم الحجاجيّ"[3]؛ أي أنّها تقوم بربط الحجج وتنظيمها بشكلٍ أفقيٍّ على عكس السّلم الحجاجيّ الّذي يقوم بترتيب الحجج بشكل عموديٍّ، حيث تترتّب الحجّة الأضعف في أسفل السّلم والحجّة الأقوى تكون في أعلاه.

وفيما يلي سنحاول أن نبيّن كيف استعمل "سيبويه" هذا الرّابط "الواو" للرّبط بين مجموعة من العلل (الحجج) الخاصّة بحكمٍ نحويٍّ واحدٍ:

يقول "سيبويه": "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه عذرٌ لوقوع الأمر، **فانتصب لأنّه موقوعٌ له، ولأنّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه،** فانتصب كما اِنتصب الدّرهم في قولك: عشرون درهمًا، وذلك قولك: فعلت ذلك حذارَ الشّر، وفعلت ذلك مخافةَ فلانٍ، وادِّخارَ فلانٍ."[4]

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص:297.

[2] ــ العوادي أسعد خلف، العلل النّحويّة في كتاب سيبويه، ص: 176.

[3] ــ بوبلوطة حسين، الحجاج في الإمتناع والمؤانسة لأبي حيان التّوحيديّ، مذكرة ماجستير، إشراف: إسماعيل زردومي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009 ــ 2010، ص:128.

[4] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص: 367، 368.

لقد عدّد "سيبويه" في هذا النّص العلل الّتي جعلت المفعول له ينتصب، "فالمفعول له اِنتصب لأنّه عذرٌ لوقوع الأمر فهو موقوعٌ له؛ أي إنّه مفعولٌ له وتفسيرٌ لما قبله. ولأنّه غير متعلّقٍ بما قبله كالصّفة فانتصب بعد تمام الكلام كما انتصب التّمييز".[1]

اِستعمل "سيبويه" في ذكره لهذه العلل رابطًا حجاجيّا هو "الواو"، ونوضّح ذلك كمايلي:

النّتيجة: نصب المفعول له.

الرّابط الحجاجي: واو العطف.

الحجج: * المفعول له عذرٌ لوقوع الفعل.

* وتفسير لِمَا قبله لِمَ كان؟

* وهو ليس بصفةٍ لما قبله ولا بموصوفٍ لما بعده.

فكلٌّ من: (وقوع المصدر عذرا للفعل)، و(تفسيره لما قبله لِمَا كان)، و(عدم وقوعه صفة لما قبله أو موصوفا لِمَا بعده)، هي الحجج الّتي من أجلها جُعِل المفعول لأجله منصوبًا، وهذه الحجج لم يأتِ بها "سيبويه" منفصلةً، وإنّما جاء بها معطوفةً على بعضها البعض ومرتّبةً، وذلك من خلال استعماله لحرف العطف "الواو"، فكانت "الواو" بذلك رابطًا حجاجيًّا مدرجًا للحجّة ساهم في التّرتيب والرّبط أفقيّا بين مجموعة من الحجج تشترك في النّتيجة نفسها.

نلحظ أنّ نصّ "سيبويه" السّابق إضافة إلى اِحتوائه على الرّابط الحجاجيّ (الواو)، فإنّه يحتوي على مجموعة من الواسمات الحجاجيّة الأخرى نوجزها فيما يلي:

- ✓ الرّابط الحجاجيّ (لأنّ) وكان متّصلا بالحجّة الأولى والثّانية، وسنبيّن في العنصر الموالي ــ إن شاء الله ــ حجاجيّة هذا الرّابط.
- ✓ النّفي ب: "ليس" وهو عاملٌ حجاجيٌّ جاء متّصلًا بالحجّة الأخيرة، ساهم في توجيه المتلقّي إلى أنّه: من أسباب نصب المفعول له هو: كَوْن أنّ المفعول له ليس بصفةٍ لما قبله ولا بموصوفٍ لما بعده، وقد بيّنا فيما سبق حجاجيّة هذه الأداة.
- ✓ الخاصيّة الدّرجيّة الموجودة بين هذه الحجج، وسنوضّح هذه الخاصيّة في المبحث الموالي ــ إن شاء الله ــ

ملاحظة:

قد يحتوي النصّ التّعليلي الواحد على مجموعة من الواسمات الحجاجية، تتضافر فيما بينها من أجل أن تكون درجة التّوجيه والإقناع لدى المتلقّي أقوى.

[1] ــ العوادي أسعد خلف، العلل النّحويّة في كتاب سيبويه، ص:176.

2 – 4 – لأنّ:

لقد إستعملها "سيبويه" بكثرة، وذلك لأنّها لفظٌ من ألفاظ التّعليل، "وألفاظ التّعليل هي من تقنيّات الحجاج المهمّة في تركيب الخطاب الحجاجيّ، إذ إنّها تُستعمل؛ لتبرير الأحكام النّحويّة، وشرحها."[1]

سنحاول فيما يلي أن نبيّن كيف استعمل "سيبويه" هذه الأداة (لأنّ) في نصوصه التعليليّة إستعمالًا حجاجيًّا.

يقول سيبويه: " **ومن ثمّ جعلوا تاء الجمع في الجرّ والنصبّ مكسورةً، لأنّهم جعلوا التّاء الّتي هي حرف الإعراب كالواو والياء،** والتّنوين بمنزلة النّون لأنّها في التّأنيث نظيرة الواو والياء في التّذكير فأجروها مجراها."[2]

يتّضح من خلال هذا النّص: بأنّ العلّة الّتي أوجبت نصب الجمع المؤنث السّالم بالفتحة عوضًا عن الكسرة هي: "إن جمع المؤنث السّالم نظير جمع المذكّر السّالم، من جهتين: إحداهما أن التّاء هي حرف الإعراب، كما أنّ الواو والياء هما حرفا إعراب، وكذلك التّنوين في جمع المؤنّث السّالم هو نظير النّون في جمع المذكّر، والأخرى: إنّ التّاء نظيرة الواو والياء من حيث المعنى لأنّها للتّأنيث وهما للتذكير. وقد حُمل المنصوب على المجرور في جمع المذكّر، فحملوا المنصوب على المجرور في هذا الجمع إجراءً للفرع على الأصل لأنّ المؤنّث فرعٌ على المذكّر."[3]

إنّ الأصل في نصب الأسماء أن يكون بالفتحة أو الألف، ولكن جمع المؤنّث السّالم جاء منصوبًا بالكسرة عوضًا عن الفتحة، وهذا خروجٌ عن الأصل، ومتى خرج الأمر عن الأصل طلب علّةً، وعلّةُ هذا على حدّ نصّ "سيبويهِ" السّابق هي إنّ: "التّاء" في جمع المؤنّث السّالم هي حرف الإعراب، وهي نظيرة "الواو" و"الياء" في جمع المذكّر السّالم، ونعلم أنّه في جمع المذكّر السّالم جمعوا بين النّصب والجرّ؛ فيُنصَب ويُجَرّ بنفس العلامة (الياء) فنَقُول مثلًا: {كرّم الأستاذ الفائزين}، و{إلتقيت بالفائزين}، فكذلك جمعوا في جمع المؤنث السّالم بين النّصب والجرّ؛ فيُنصَب ويُجَرّ بنفس العلامة (الكسرة) فنقول مثلًا: {كرّم الأستاذ الفائزاتِ}، و{مررت بالفائزاتِ}، أمّا في حالة الرّفع فيُرفَع جمع المؤنّث السالّم بالضّمة كما يُرفَع جمع المذكّر السّالم بالواو فنقول: {كُرِّمَت الفائزاتُ}، كما نقول: {كُرِّم الفائزون}.

---

[1] ــ أبو خضير ناصر الدّين، الحجاج في إعتراضات سيبويه على النّحويّين ــ دراسة تحليليّةــ ص: 9.

[2] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص:18.

[3] ــ العوادي أسعد خلف، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:43.

لقد استعمل "سيبويه" في تبريره لجعل جمع المؤنث السّالم يُنصَب بالكسرة بدلًا من الفتحة رابطًا حجاجيًّا هو: (لأنّ)، ونوضّح ذلك كما يلي:

النّتيجة: يُنصب جمع المؤنث السّالم بالكسرة عوضًا عن الفتحة.

الرّابط الحجاجي: لأنّ.

الحجّة: "التّاء" هي حرف الإعراب وهي نظيرة "الواو" و"الياء" في جمع المذكّر السّالم، وكما جمعوا في جمع المذكّر السّالم بين النّصب والجرّ، جمعوا بينهما كذلك في جمع المؤنّث السّالم.

لقد وصل الرّابط الحجاجيّ "لأن" بين الحجّة والنّتيجة، وتموضع مباشرةً بعد النّتيجة متّصلًا بالحجّة فكان رابطًا حجاجيًّا مدرجًا للحجّة، وكانت هذه الحجّة تبريرًا وتعليلًا للنّتيجة الّتي سبقته.

يقول سيبويه في علّة أخرى: "وإن شئت قلت: **كان أخاك عبدُ الله، فقدّمت وأخّرت كما فعلت ذلك في (ضرب) لأنّه فعلٌ مثله وحال التّقديم والتّأخير فيه كحاله في (ضرب)** إلّا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد."[1]

يتّضح لنا من خلال هذا النّص بأنّ العلّة التي جوّزت تقديم خبر كان وأخواتها على اِسمها عند "سيبويه" هي: "لأنّ كان وأخواتها أفعال كالأفعال الحقيقيّة المتعديّة إلى المفعول فكما جاز في الأفعال الحقيقيّة تقديم مفعولها على فاعلها جاز تقديم خبر كان على اِسمها."[2]، فمثلًا: كما يجوز لك أن تقول: {شرح الدّرسَ زيدٌ}؛ فتقدّم المفعول به على الفاعل، يجوز لك أن تقول: {كان متعِبًا السّفرُ} بتقديم خبر كان على اِسمها.

لقد استعمل "سيبويه" في تبريره لإمكانيّة تقديم خبر كان على اِسمها "لأن" وهو رابطٌ حجاجيٌّ وصل بين نتيجةٍ وحجّةٍ، ونوضح ذلك كما يلي:

النّتيجة: يجوز لخبر كان وأخواتها أن يتقدّم على اِسمها.

الرّابط الحجاجيّ: لأنّ.

الحجّة: مادامت "كان" فعلًا مثل الأفعال الحقيقيّة المتعديّة إلى المفعول، فإنّه يجوز لخبرها أن يتقدّم على اِسمها، كما يجوز للمفعول به أن يتقدّم على الفاعل.

لقد جاءت "لأن" بعد النّتيجة مباشرةٍ، ومتصّلةً بالحجّة، فكانت بذلك رابطًا حجاجيًّا مدرجًا للحجّة، وكان ما بعدها تبريرًا وتعليلًا لما قبلها.

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص:45.

[2] ــ العوادي أسعد خلف، العلة النحوية في كتاب سيبويه، ص:132.

2 – 5 ــ لئلّا[*]

يقول "سيبويه": "وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، **إذا أعملت الآخر فلابدّ في الأوّل من ضمير الفاعل، لئلا يخلو من فاعل**، وإنّما قلت: ضربتُ وضربَني قومُك، فلم تجعل في الأوّل الهاء والميم لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل."[1]

في باب التّنازع إذا ما قمنا بإهمال الفعل الأول وأعملنا الفعل الثّاني، وجب علينا أن نقدّر الفاعل **لكي لا** يخلو الفعل من الفاعل، يقول صاحب "شارح الكتاب": "يعني أنّك إذا أعملت الفعل الثّاني في القوم فلا بدّ من أن تأتي بالواو الّتي هي ضمير "هم" في الفعل الأوّل؛ لأنّهم فاعلون للفعل الأوّل وهم جماعةٌ فعلامتهم الواو."[2]

وإذا كان الفعل الأوّل الّذي تمّ إهماله يطلب منصوبًا كالمفعول به مثلًا فإنّه يجب علينا إضمار الفاعل ولم يجب علينا أن نُلْحِق بهذا الفعل المهمل الهاء والميم فَقُلْنا: ‹‹ضربتُ وضربَني قومُك›› ولم نَقُلْ: ‹‹ضربتُهم وضربَني قومُك›› لأنّ الفعل يمكن أن يكون بغير مفعولٍ ولكن لا يمكن له أبدًا أن يخلوَ من الفاعل، يقول السيرافي: "يعني أنّك إذا أعملت الفعل الثّاني في القوم، وهم الفاعلون له، وقد وقع بهم الفعل الأول، لم يُحتَج إلى ضميرٍ لهم في الفعل الأول، لأنّ الفعل قد يكون بلا مفعول؛ ألا ترى أنّه يجوز أن تقول: "أكلت" ولا تذكر المأكول."[3]

لقد استعمل "سيبويه" في ذكره لعلّة وجوب تقدير الفاعل في الفعل الأوّل المهمل رابطًا حجاجيًّا هو: "لئلا" وصل به بين الحجّة والنّتيجة، ونوضّح ذلك كما يلي:

النّتيجة: في باب التّنازع إذا ما أعملنا الفعل الثّاني وأهملنا الأوّل فلا بدّ من إضمار الفاعل فيه.

الرّابط الحجاجي: لئلا.

الحجّة: لكي لا يخلو الفعل من الفاعل.

لقد تمّ الوصل بين الحجّة والنّتيجة بالرّابط الحجاجي "لئلا"، وجاءت "لئلا" متّصلةً بالحجّة، فكانت بذلك رابطًا حجاجيًّا مدرجًا للحجّة وكان ما بعدها تعليلًا وتفسيرًا لما طُرح قبلها.

---

[*] ــ لئلّا: هي كلمة مركبّة من ثلاثة أحرف هي: (لام التعليل، أن الناصبة، و"لا" النافية).

[1] ــ سيبويه، لكتاب، ج:1، ص:79.

[2] ــ السيرافي أبو سعيد ، شرح كتاب سيبويه، ج:1، ص: 369.

[3] ــ المصدر نفسه، نفس الجزء والصّفحة.

يقول "سيبويه" في نصّ تعليليٍّ آخر: "واعلم أنّ **الآخر إذا كان يُسَكَّذن في الرّفع حُذف في الجزم، لئلّا يكون الجزم بمنزلة الرّفع**، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الإثنين والجميع، وذلك قولك: لم يرمِ ولم يغزِ ولم يخشِ، وهو في الرّفع ساكنُ الآخر، تقول: هو يرمي ويغزو ويخشى."[1]

إنّ الفعل المضارع المعتلّ الآخر لم تكنْ علامة جزمه حذف العلامة الإعرابيّة من الآخر كما في المضارع الصّحيح، وإنّما كانت حذف الحرف الآخر كلّه، وعلى حدّ تعليل "سيبويه" فإنّ الّذي جعل علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر هي: حذف الحرف الآخر كلّه بدلًا من الإكتفاء بحذف العلامة الإعرابيّة فقط هو: للتّفريق بين حالةَ هذا الفعل في الرّفع وحالته في الجزم، يقول السيرافي: "وقول سيبويه: ‹‹حُذِف في الجزم؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرّفع›› يعني: لأنّهم لو اقتصروا على حذف الضمّ المقدّر، لاستوى لفظ الجزم والرّفع، فحذفوا شيئًا ليُفرَّق بينهما في اللّفظ"[2] فمثلًا لو قُلْنا: {زيدٌ ينادي أخاه}، {ينادي}: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضّمة المقدّرة عل الياء، وفي قولنا: {زيد لم يناد أخاه}، {يناد} فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، ولو أننا قُلْنا: {زيد لم ينادي أخاه}؛ أي أنّنا لم نجزمه بحذف الآخر لكان حاله في الجزم كحاله في الرّفع فيقع الإلتباس.

بعد تبيين "سيبويه" لعلّة حذف الحرف الآخر من المضارع المجزوم يُبيّن أنّهم حذفوه كما حذفوا الحركة ونون الإثنين والجميع؛ أي "حذفوا الحركة في الصّحيح في نحو، لم يضربْ، وحذفوا النّون في نحو: لم يضربا، ولم يضربوا..."[3]

لقد اعتمد "سيبويه" في ذكره لعلّة جزم الفعل المضارع المعتلّ الآخر بحذف حرف العلّة رابطًا حجاجيّا وصل به بين حكمٍ نحويٍّ وعلّة، نوضّح ذلك كما يلي:

النّتيجة: يُجزَم الفعل المضارع المعتلّ الآخر بحذف حرف العلّة.

الرابط الحجاجيّ: لئلا.

الحجّة: لكي لا يكون الجزم بمنزلة الرّفع.

لقد وصل الرّابط الحجاجيّ "لئلا" بين الحجّة والنّتيجة وكان تاليّا للنّتيجة متّصلًا بالحجّة فكان بذلك رابطا حجاجيّا مدرجًا للحجّة، وكان ما بعده تبريرًا وتفسيرًا وتعليلًا لما طُرح قبله.

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب،ج:1، ص:19.

[2] ــ السيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج:1، ص:172.

[3] ــ العوادي أسعد خلف، العلل النحويّة في كتاب سيبويه، ص: 108.

كما يمكننا القول: إنّ هذا الرّابط (لئلا) له نفس الدّور والمعنى مع رابطٍ حجاجيٍّ آخر هو (لكي لا) لأنّنا لو وضَعْنا هذا الرّابط الأخير (لكي لا) في موضع الرّابط الأوّل (لئلا) لأدّى دوره وكان رابطًا حجاجيًّا مدرجًا للحجّة مثله.

2 ــ 6: الرابط الحجاجيّ (ومن ثمّ) أو (فمن ثمّ):

أ ــ الرّابط الحجاجيّ "ومن ثمّ":

يقول "سيبويه": "وقد يكون لكان موضعٌ آخر يُقتصَر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله، أي خُلِق عبد الله، وقد كان الأمُر، أي وقع الأمُر، وقد دام فلانٌ، أي ثَبُتَ، كما تقول رأيت زيدًا تريدُ رؤيةَ العين، وكما تَقُول، أنا وجدته تريد وجدان الضّالة، كما يكون أصبح وأمسى بمنزلة كان، ومرّة بمنزلة قولك اِستيقظوا وناموا، **فأمّا ليس فإنّه لا يكون فيها ذلك، لأنّها وُضعَت موضعًا واحدًا، ومن ثمّ لم تُصرَّف تصرُّف الفعل الآخر.**"[1]

حَسْبَ "سيبويه" فإنّ الأفعال النّاقصة (كان وأخواتها) في بعض المواضع يُمْكِن اِستعمالها على أنّها أفعالٌ تامّة؛ أي يتمّ فيها الإقتصار على الفاعل دون المفعول، يقول السّيرافي: "وقد يُقتصَر في بعض هذه الأفعال على الفاعل، كقولك: "أصبح الرّجلُ" و"أمسى زيدٌ" و"أضحى بكرٌ" أي دخل في هذا الوقت، كما يُقال: "أظهر الرّجلُ" أي دخل في وقت الظّهر، ويُقال: "دام الرّجل على فعل كذا" و"دام الرُّخَصُ بحمد الله تعالى"."[2]

لكن الفعل النّاقص "ليس" لا يمكن اِستعماله إلّا ناقصًا؛ أي لا يُمْكِن فيه الإقتصار على الفاعل دون المفعول.

وعلّة ذلك عند "سيبويه" هي: إنّ "ليس وُضعَت موضعًا واحدًا أي أنّها جامدة لا تتصرّف تصرّف الأفعال[*] الّتي يكون منها الماضي والمضارع نحو كان يكون، وأصبح يُصبِح"[3]، ومادامت كذلك فإنّه لا يمكن لها أن تُستعمَل تامّةً مثل باقي أخواتها، يقول السّيرافي: قال:

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ص: 46.

[2] ــ السّيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج:1، ص: 298.

[*] ــ ينقل "المبرد" في كتابه "المقتضب" سبب مجيء "ليس" جامدةً؛ أي غير متصرّفة، فيقول: "وأمّا امتناعها من التّصرف فإنّك إذا قلت: ضرب، وكان، دلّت على مضى، وإذا قلت: يضرب، ويكون، دلّت على ما هو فيه و ما لم يقع، وأنت إذا قلت: زيدٌ ليس قائمًا غدًا والآن، أردت ذلك المعنى الّذي في يكون، فلمّا كانت تدلّ على ما يدلّ عليه المضارع أُستغنِي عن المضارع فيها"، ج:4، ص: 87؛ أي أن "ليس" بلفظة الماضي بإمكانها أن تدلّ على الماضي والمضارع فاسْتغنِي عن مضارعها، فمثلًا إذا قُلْنا: "ليس النّدم بمجدٍ" فإنّنا نفهم بأنّ: النّدم هو غير مجدٍ دائمًا وأبدًا.

[3] ــ العوادي أسعد خلف، العلل النّحوية في كتاب سيبويه، ص: 134.

‹‹فمن ثم لم تتصرَّف ليس تصرُّف الفعل الآخر››، يعني لم تتصرّف ليس تصرّف "كان" وأخواتها في الماضي والمستقبل واِسم الفاعل."[1]

نلحظ أنّ: "سيبويه" استعمل في تعليله رابطًا حجاجيًّا هو عبارة "ومن ثمّ"، وصل به بين العلّة (الحجّة) والحكم (النّتيجة)، ونوضّح ذلك كما يلي:

النّتيجة: لا يمكن استعمال "ليس" اِستعمالًا تامًّا كما تُستعمَل باقي أخواتها.

الرابط الحجاجيّ: عبارة "ومن ثم".

الحجّة: "ليس" هي فعلٌ جامدٌ يلزمُ صورةً واحدةً (الماضي).

لقد وصل الرّابط الحجاجيّ "ومن ثم" بين الحجّة والنّتيجة، وكان تَموضُعُه تاليًا للحجّة متّصلًا بالنّتيجة، وهو بذلك رابطٌ حجاجيٌّ مدرجٌ للنّتيجة وكان ما بعده نتيجةً للعلّة الّتي سبقته.

كما يمكننا القول إنّ هذا الرّابط الحجاجي (ومن ثم) يحمل نفس المعنى مع روابطَ حجاجيّة أخرى هي أكثر اِستعمالًا وشيوعًا منه، ونذكر من هذه الرّوابط: (ولهذا، ولذلك، وبسبب هذا، ونتيجة هذا...)؛ إذ لو وضعنا أيّ رابطٍ من هذه الرّوابط في موضع الرّابط الأوّل (ومن ثم) لأدّى دوره وكان رابطًا حجاجيًّا مُدرجًا للنّتيجة مثله.

لقد استعمل "سيبويه" هذا الرّابط "ومن ثم" في مواضع أخرى من نصوصه التّعليلية، وكان استعماله له بنفس المعنى والغرض(عامل حجاجيّ مدرج للنّتيجة).

ب ــ الرّابط الحجاجي فـ "من ثمّ":

يقول "سيبويه" في نصٍّ تعليليٍّ آخر: "واعلم أنّ بعض الكلام أثقلُ من بعضٍ، فالأفعال أثقلُ من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكّنا، **فمن ثم لم يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسّكون.**"[2]

يشرح الزّجاجي نصّ "سيبويه" هذا بقوله: "وقد صرّح بهذا القول: إنّ الأسماء أخفُّ من الأفعال، وإنّ الأفعالَ أثقلُ من الأسماء، وأنّه إنّما جُزمَت الأفعال لثقلها فخُفّفَت بالجزم لأنّه حذفٌ، وإنّ الأسماء كانت أحمل للخفض لخفّتها ليعتدل الكلام بتخفيف الثّقيل وإلزام بعض الخفيف للثقيل."[3]

لقد علّل "سيبويه" اِمتناع الأفعال عن التّنوين ولحاق الجزم والسّكون بها بِكَون أنّ الأفعال أثقل من الأسماء، فأُعطِي الخفيف (الجزم والسّكون) للثّقيل (الفعل)، وأُعطِي الثّقيل

---

[1] ــ السّيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ص: 302.

[2] ــ سيبويه، الكتاب، ص:20.

[3] ــ الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص:106.

(التّنوين) للخفيف (الأسماء)، واستعمل "سيبويه" في تعليله هذا رابطًا حجاجيًّا عبارة "ف "من ثم" وصل به بين الحجّة والنّتيجة، ونوضّح ذلك كما يلي:

النّتيجة: اِمتناع الأفعال عن التّنوين، ولحاق الجزم والسّكون بها.

الرّابط الحجاجيّ: عبارة فـ(من ثم).

الحجّة: ثقل الأفعال عن الأسماء، وخفّة الجزم والسّكون عن التّنوين، فلَحِق الخفيف الثّقيل، ولَزِمَ الثّقيل الخفيف.

لقد تمّ الوصل بين الحجّة والنّتيجة برابطٍ حجاجيٍّ هو عبارة فـ "من ثم"، وجاء هذا الرّابط مباشرةً بعد إلقاء الحجّة متّصلًا بالنّتيجة، فكان بذلك رابطًا حجاجيًّا مدرجًا للنّتيجة ساهم في إلحاق نتيجةٍ بحجّةٍ تمّ إلقاؤها.

يمكننا القول إنّ هذا الرّابط له نفس الدّور والمعنى مع روابطَ حجاجيّة أخرى هي أكثر ذيوعًا واستعمالًا منه، نذكر من هذه الرّوابط: (فلهذا، فلذلك، فبسبب هذا...).

كما يُمكننا القول إنّه لا فرق بين الرّابط (ومن ثم)، والرّابط (فمن ثم) سوى في حرف العطف فهو في الأوّل "واو" وفي الثّاني "فاء".

3 ـ السّلالم الحجاجيّة:

لقد أشرنا سابقًا[*] إلى أنّ السّلم الحجاجيّ هو مصطلحٌ يُطلَق على العلاقة التّرتيبيّة القائمة بين الحجج المنتميّة إلى نفس الصّنف الحجاجيّ، ويكون ترتيب الحجج فيه بشكلٍ عموديّ من الحجّة الأضعف إلى الحجّة الأقوى؛ فكل حجّةٍ تَرِدُ في درجةٍ أعلى من الحجّة الأخرى هي أقوى منها في التّوجه نحو النّتيجة.

سنحاول فيما يلي الكشف عن هذه التّقنيّة الحجاجيّة في بعضٍ من نصوص "سيبويهِ" التّعليليّة، والكشف عن الكيفيّة الّتي وظّف بها "سيبويهِ" هذه التّقنيّة من أجل حمل المتلقّي على الإقتناع بالنّتيجة.

يقول "سيبويه": "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه عذرٌ لوقوع الأمر، **فانتصب لأنّه موقوعٌ له، ولأنّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه،** فانتصب كما انتصب الدّرهم في قولك: عشرون درهمًا، وذلك قولك: فعلت ذاك حذارَ الشرّ، وفعلت ذلك مخافةَ فلانٍ، وادّخارَ فلانٍ."[1]

لقد عدّد" سيبويه" في هذا النّص علل نصب المفعول لأجله وهي:

- ✓ المفعول لأجله عذرٌ لوقوع الأمر.
- ✓ المفعول لأجله تفسيرٌ لسبب وجود الحدث (الفعل) الّذي سبقه.
- ✓ هو ليس بصفةٍ لما قبله، ولا بموصوفٍ لما بعده.

إذا ما نظرنا إلى مَا قدّمه "سيبويه" من عللٍ لنصب المفعول لأجله (المفعول لأجله عذرٌ لوقوع الأمر، وهو تفسيرٌ لسبب وقوع الأمر الّذي سبقه، وهو ليس بصفةٍ لما قبله ولا بموصوفٍ لما بعده)، نلحظ أنّ هذه العلل مرتّبةٌ بشكلٍ معيّنٍ من أجل إقناع المتلقّي بسبب نصب المفعول لأجله.

وإذا ما نظرنا إلى هذه العلل من زاويّة حجاجيّة نجد أنّ هذه العلل هي عبارة عن حجج تنتمي إلى نفس الفئة الحجاجيّة (فهي تتوجّه نحو نفس الحكم النّحويّ)، وبينها علاقة ترتيبيّة.

إنّ انتماء هذه الحجج إلى فئةٍ حجاجيّةٍ واحدةٍ، ووجود علاقة ترتيبيّة بينها يسمح لنا بتنظيمها في سلّمٍ حجاجيٍّ واحدٍ، وذلك كما يلي:

[*] ــ الفصل الأوّل ــ المبحث الثاني، العنصر 04 ص: 61.

[1] ــ سيبويهِ، الكتاب، ج:1، ص:367.

ن __(المفعول لأجله منصوب.)

ح:3 __هو ليس بصفة لما قبله، ولا بموصوف لما بعده.

ح:2 __ هو تفسير للحدث الذي وقع قبله.

ح:1 __المفعول لأجله عذر لوقوع الأمر.

حيث إنّ: **ن**= النّتيجة، وكلّ من **(ح:1، ح:2، ح:3)** هي حججٌ مُوَجّهةٌ نحو النّتيجة "ن".

لقد تدرّجت الحجج من الأضعف إلى الأقوى في التّدليل على النّتيجة "ن".

يقول "سيبويه" في علّةٍ أخرى: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حِينًا لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك: متى سِير عليه؟ **فيقول: مَقْدَم الحاجّ، وخُفُوقَ النّجم، وخِلافة فلانٍ، وصلاةَ العصرِ، فإنّما هو: زَمَنَ مقدمَ الحاجّ، وحينَ خفوقَ النّجم، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار."**[1]

لقد سبق وأن شرحنا هذه العلّة سابقًا[*]، وتوصّلنا إلى أنّ: الأصل في المصادر أن لا تَرِدَ ظروفَ زمانٍ وإن وردت فلغرض التّوسع والاختصار، وتوصّلنا إلى أنّه: من أجل إثبات هذه القضيّة أورد "سيبويه" رابطًا حجاجيًّا (لكن) وصل به بين حجّتين (**الحجّة1**: الأصل أن نقول: زمن مقدم الحاجّ، وحين خفوق النّجم، **الحجّة2**: نحذف ظرف الزّمان ونقيم مقامه المصدر من أجل التّوسع والاختصار)، كلّ حجّة منهما أفضت إلى نتيجةٍ معينّةٍ، ولكنّ الحجّة الّتي وردت بعد (لكن) كانت أقوى في التوجّه نحو النّتيجة النّهائيّة.

نمثّل لهذه القضيّة بالّسلم الحجاجيّ التّالي:

ن __يمكن للمصادر أن تكون حِينًا (ظروف زمان).

ح:2 __ولكن على سعة الكلام والإختصار نقول: مقدمَ الحاج وخفوقَ النّجم.

ح:1 __الأصل في الكلام أن نقول: زمنَ مقدمِ الحاجّ، وحينَ خفوقَ النّجم.

[1] ــ المصدر السّابق: نفس الجزء، ص: 222.

[*] ــ ص: 92.

حيث إنّ: **ن**= النّتيجة، وكل من (**ح:1 وح:2**) حجّتان.

لقد أُنزلَت الحجّة الأولى وهي الحجّة الّتي قبل "لكن" في أسفل السّلم وذلك لأنّها الحجّة الأضعف في التّوجه نحو النّتيجة النّهائية، وترتّبت الحجّة الثانيّة وهي الحجّة الّتي كانت بعد الرّابط الحجاجيّ "لكن" في أعلى السّلم لأنّها الأقوى في التّوجه نحو النّتيجة النّهائيّة.

يقول "سيبويه" في نصٍّ تعليليٍّ آخر: "وممّا ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، {انتهوا خيرًا لكم[1]}، ووراءَك أوسعَ لك، وحَسْبُك خيرًا لك، إذا كُنْتَ تَأْمُر، وإنّما نَصَبْتَ خيرًا لك وأوسعَ لك، لأنّك حين قلت: (اِنته) فأنت تُرِيدُ أن تُخْرِجُه من أمرٍ وتُدْخِله في آخر، وقال الخليل: كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قُلْتَ: اِنته وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له: اِنته أنّك تحمله على أمرٍ آخرَ فلذلك انتصب، **وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطَب أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انته."**[2]

يرى "سيبويه" والخليل أنّ {خيرًا} في الآية الكريمة تُعرَب مفعولًا به، والعامل فيه هو فعلٌ محذوفٌ والتّقدير: {انتهوا وائتوا خيرًا لكم}، يقول صاحب "شرح المفصّل": "فأمّا قوله تعالى: {انتهوا خيرًا لكم} وما كان مثله نحو قوله تعالى: {فآمنوا خيرًا لكم} فأنّه يجوز فيه ثلاثة أوجه[*] أحدهما أن يكون كالمسألة الّتي قبلها فيكون التّقدير والله أعلم {انتهوا وائتوا خيرًا لكم}، و{آمنوا وائتوا خيرًا لكم}، هذا مذهب "سيبويه" و"الخليل" (...) ومن ذلك {حسبك خيرًا لك، ووراءك أوسعَ لك} فهذان المثلان من قبيل الأوّل."[3]

يعلّل "سيبويه" لحذف العامل في المفعول به هنا بكثرة استعمال العرب لهذا الأسلوب في الكلام وبعلم المخاطَب أنّه محمول على أمرٍ غير الأمر الأوّل حين قال له "اِنته"؛ فكلمة اِنته تدلّ على أنّ المخاطَب مطالبٌ بأداء أمرٍ غير الأمر الأوّل.

إذا ما نظرنا إلى هذين العلّتين من زاوية حجاجيّة نجد أنّهما حجّتان تدعمان نفس النّتيجة؛ أي أنّهما تنتميان إلى نفس الفئة الحجاجيّة، كما أنّنا نلحظ وجود علاقة ترتيبيّة بينهما نوضّحها كما يلي:

---

[1] ــ الآية،

[2] ــ المصدر السابق، ص: 283، 284.

[*] ــ ينقل "ابن يعيش" في الجزء ــ 2 ــ من كتابه "شرح المفصّل" هذه الأوجه الثّلاثة وهي: "الوجه الأوّل: هو رأي الخليل وسيبويه، والثّاني: رأي الكسائي وهو أنّ {خيرا} تُعرَب خبرًا لِكَانَ المحذوفة والتّقدير: {انتهوا يكنْ الإنتهاءُ خيرًا لكم}، والثّالث رأي الفراء وهو أن: {خيرا} تُعرَب صفةً لمصدرٍ محذوفٍ والتّقدير: {انتهوا انتهاءً خيرا لكم}"، ص:27.

[3] ــ ابن يعيش، شرح المفصّل، ج:2، ص: 27 ــ 28.



ن في قوله تعالى: {وانتهوا خيرًا لكم}، خيرًا: هي مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ والتّقدير {انتهوا وائتوا خيرًا لكم}، وكلّ كلامٍ كان على هذا الضّرب، يكون إعرابه كذلك.

ح:2 علم المخاطَب أنّه محمول على أمر حين قال له: اِنته.

ح:1 كثرة استعمالهم إيّاه في الكلام.

ن= النّتيجة و(**ح:1**، **ح:2**) حجّتان موجّهتان نحو النّتيجة "ن".

لقد ترتّبت الحجّة الأولى (كثرة استعمالهم إيّاه في الكلام) في أسفل السّلم، وكانت الحجّة الثّانية (علم المخاطَب أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قيل له: انته) في مرتبةٍ أعلى منها، وهذا راجعٌ إلى درجة قوّة كلّ حجّة في التّدليل على النّتيجة "ن"، فالحجّة الثّانية هي أقوى في التّدليل على النّتيجة من الحجّة الأولى.

إنّ ترتيب الحجج بهذه الطّريقة يقوّي درجة التّوجه نحو النّتيجة ويضمن اِقتناع المتلقّي بالنّتيجة وإقباله عليها.

المبحث الثّاني: الآليات البلاغية:

لقد إستعان "سيبويه" في نصوصه التّعليليّة بحججٍ بلاغيّة تُزيلُ الشّك وتُحقّق الإقناع، منها: المثال والإستشهاد والتمثيل، سنُحاول فيما يلي أن نَتبيَّن هذه الآليّات في بعضٍ من علل "سيبويه" ونبرز كيف أدّت دورها الحجاجيّ؟

1ــ المثال (l'exemple):

إنّ المثال هو من الحجج المؤسّسة لبنية الواقع، يأتي به المتكلّم من أجل التّأسيس للقاعدة وشرحها أو البرهنة عليها.

بما أن المثال يهدف إلى التّأسيس للقاعدة أو البرهنة عليها فأكيد أن نصوص "سيبويه" التّعليليّة تحتوي على هذه التّقنية، سنحاول فيما يلي عرض بعض من هذه النّصوص وتوضيح كيفية استعمال "سيبويه" لهذه التّقنيّة (المثال) من أجل التّأسيس للقاعدة أو البرهنة عليها.

يقول "سيبويه": {في باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعول}: "وذلك قولك: **ضرب عبدُ الله زيدًا**، "فعبدُ الله" اِرتفع ههنا كما اِرتفع في "ذَهَب"، وشَغَلْت "ضَرَب" به كما شَغَلْت به "ذَهَب"، وانتصب زيدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل."[1]

إنّ العلّة الّتي أوجبت رفع الفاعل في مثل قَوْلِنا: "ضرب عبدُ الله زيدًا" هي أنّنا شَغَلْنَا الفعل (ضَرَبَ) بالفاعل (عبد الله)، والعلّة الّتي أوجبت نصب المفعول به (زيدًا) هي: كونه مفعولًا به تعدى إليه فعل الفاعل (ضرب). ونلحظ أنّ "سيبويه" قد شبّه العلّة التي أوْجَبت رفع الفاعل الّذي يكون العامل فيه هو فعلٌ متعدٍّ بالعلّة الّتي أوجبت رفع الفاعل الّذي يكون العامل فيه هو فعل لازمٌ، يقول "السّيرافي": "وشبّه سيبويه رفع الفاعل الّذي يتعدّى فعله في (ضرب) برفع الفاعل الّذي لا يتعدى فعله في (ذهب) لاجتماعهما في أنّهما فاعلان قد شُغِل الفعل بهما وإن كان قد اختلفا في التّعدي".[2]

نلحظ أنّ "سيبويه" في شرحه لعلّة رفع الفاعل، ونصب المفعول فيه وهما علّتان تعليميّتان، اِستعمل مثالًا وضّح من خلاله هاتين العلّتين، ونوضّح هذا أكثر فيما يلي:

الحكم النّحوي وعلّته: يُرْفَعُ الفاعل الّذي يكون العامل فيه فِعلا متعدّيا لأنّنا شَغَلْنَا الفعل به ولم نشغله بغيره، وينتصب المفعول به لأنّه مفعول به تعدّى إليه فعل الفاعل.

المثال: ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا.

1ــ سيبويه، الكتاب، ج:1، ص:34.

2ــ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج:1، ص:262.

نلحظ أنّ "سيبويه" قد افتتح نصّه هذا بمثالٍ (هذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدُ الله زيدًا)، ثم شرح العلل الّتي أوجبت رفع الفاعل، ونصب المفعول) باستعمال ذلك المثال ("فعبدُ الله" اِرتفع ههنا كما اِرتفع في "ذَهَب"، وشَغَلْت "ضَرَب" به كما شَغَلْت به "ذَهَب"، وانتصب زيدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل)؛ أي أنّ "سيبويه" علّل لرفع الفاعل، ونصب المفعول به انطلاقا من مثال بسيط، ونعلم أنّ علّة رفع الفاعل ونصب المفعول به هي من العلل التّعليميّة، وبذلك يصحّ لنا أن نقول: إنّ لهذا المثال بعد حجاجيّ يكمن في التّأسيس للقاعدة وتوضيحها.

يقول "سيبويه" في نصّ تعليليٍّ آخر: "والمفعول الّذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ [آخر] والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تَشْغَلْ الفعل بغيره وفرّغته له، كما فَعَلْتَ ذلك بالفاعل. فأمّا الفاعل الّذي لا يتعدّاه فعله فقولك: **ذَهَبَ زَيْدٌ وجَلَسَ عَمْرُو**، والمفعول الّذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولك: **ضُرِبَ زيدٌ ويُضْرَبُ عمرو**".[1]

لقد ذكر سيبويه في هذا النّص علّة رفع نائب الفاعل وهي: نفس العلّة الّتي ارتفع بها الفاعل وهي: أنّنا شَغَلْنَا الفعل بنائب الفاعل كما شَغَلْنَا الفعل بالفاعل، فمثلًا عندما نقول: "ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا" فقد شَغَلْنَا فِعْلَ الضّرب (ضرب) بالفاعل (عمرو) وزيدٌ مفعول به تعدّى إليه فعل الفاعل، وكذلك عندما نقول: "ضُرِبَ زيدٌ" فقد شَغَلْنا فعل الضّربِ بزيدٍ فارتفع "زيدٌ" هنا كما ارتفع "عمرو" في المثال الأوّل.

نلحظ أن "سيبويه" لم يكتف بشرح العلّة التّي أوجبت رفع نائب الفاعل، وإنما أضاف مثالين من أجل توضيح هذه العلّة، و نوضّح ذلك كما يلي:

الحكم النّحويّ وعلّته: يرتفع نائب الفاعل لنفس العلّة الّتي ارتفع بها الفاعل، وهي: أنّنا شغلنا الفعل بنائب الفاعل في صيغة البناء للمجهول، كما شَغَلْنا الفعل بالفاعل في صيغة المبنيّ للمعلوم.

الأمثلة:

- ذَهَبَ زَيْدٌ و جَلَسَ عَمْرُو.
- ضُرِبَ زيدٌ ويُضْرَبُ عمرو.

لقد أضاف هذان المثالان للنص التّعليلي توضيحًا لعلّة كيفيّة رفع نائب الفاعل بنفس العلّة الّتي رفعت الفاعل، وبهذا صحّ لنا أن نقول: إن البعد الحجاجيّ لهذين المثالين هو: توضيح القاعدة

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 33 - 34

النحويّة وتثبيتها في ذهن المتلقّين؛ فهي أكسبت النّص طابعًا توضيحيًّا وبعدًا تعليميا، وبذلك لا يجد المتلقّون بدّا من الإقتناع بما عُرِض عليهم.

2 ــ الشّاهد:

لقد أشرنا سابقًا[*] إلى أنّ الشّاهد هو من الحجج المؤسّسة لبنية الواقع ويُعْتَبَر من الأدلّة الجاهزة، ويَكْمُن البعد الحجاجيّ له في توضيح الأقوال وتقويّتها والتّدليل على صحّتها.

يشمل الشّاهد في الثّقافة العربيّة كلًّا من الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبويّة وأبيات الشّعر، والأمثال والحكم، "وتكتسب هذه الشّواهد قوتّها في توضيح الأقوال والزّيادة من درجة صحّتها من مصدرها، ومن مصادقة الناس عليها وتواترها."[1]

لقد اِعتمَد "سيبويه" في نصوصه التّعليليّة نوعين من الشّواهد (الشاهد القرآني، الشّاهد الشّعريّ[*])، سنحاول فيما يلي عرض بعضِ نصوص "سيبويه" التّعليليّة الّتي اِستعمَل فيها الشّواهد، ونبيّن كيف ساهمت هذه الشّواهد في توضيح الأحكام النّحويّة وفي الزيّادة من درجة صحّتها وقوّتها الحجاجية.

2 ــ 1 ــ الشّاهد القرآني:

نعلم أنّ الأصل في الأسماء هو الإعراب، والأصل في الأفعال هو البناء، لكن الفعل المضارع[*]جاء معربًا؛ أي خرج عن أصله لمشابهته الاسم ومادام أنّه خرج عن أصله فلا بدّ من وجود علّة لهذا الخروج. ولقد ذكر: "سيبويه" في كتابه هذه العلّة إذ يقول: "...وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنَّك تقول: ‹‹إنّ عبد الله ليَفْعَلُ››، فيوافق قولك: لفاعلٌ، حتّى كأنّك قُلْتَ: إنّ زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللّام كما لحقت الإسم، ولا تلحق (فَعَلَ) اللّام، وتقول: سَيَفْعَلُ ذلك وسوف يَفْعَلُ ذلك، فَتُلْحِقُها هذين الحرفين لمعنى كما تَلْحَقُ الألف واللّام الأسماء للمعرفة، ويبيّن لك أنّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجزْ ذلك، ألّا ترى أنّك لو قُلْتَ: إنَّ يَضْرِبَ يَأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلامًا؟!، إلّا أنّها ضارعت الفاعل، لاجتماعهما في المعنى، وسترى ذلك في موضعه، ولدخول اللّام، قال الله جلّ ثناؤه:

---

[*] ــ الفصل الأول، المبحث الأول، ص: 42.

1 ــ يُنْظَر، العمري محمد، في بلاغة الخطاب الإقناعيّ ــ مدخل نظريّ وتطبيقيّ لدراسة الخطابة العربيّة ــ الخطابة في القرن الأوّل نموذجا ــ منتديات سور الأزبكيّة، الدّار البيضاء، المغرب، ط:2، 2002، ص: 90.

[*] ــ لقد أورد سيبويه عدّة أحاديث في أثناء كلامه على بعض الموضوعات النّحوية لتبيين بعض الأوجه الإعرابية، ولم يتبيّن من كلامه عليها أو ممّا قدّم لها به أنّها من الأحاديث إنّما كان يدرجها مع أمثلة الكتاب فيقول مثلا: (وأمّا قولهم)...للتّوسع أكثر، يُمْكِن الرّجوع إلى كتاب: الشّاهد و أصول النّحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثيّ، ص: 69.

[*] ــ غير المتّصل بنون النّسوة أو نون التوكيد (الثقيلة أو الخفيفة).

{[1]} أي لحاكمٌ، ولِمَا لَحِقَهَا من السّين وسوف كما لَحِقَتْ الإسم الألف واللّام للمعرفة"[2].

إنّ العلّة الّتي جعلت الفعل المضارع معربًا حسب "سيبويه" هي: مشابهة الفعل المضارع للِاسم، وقد كانت هذه المشابه من ثلاثة أوجه، يقول صاحب "الإنصاف": "وذهب البصريّون إلى أنّها إنّما أُعربت لثلاثة أوجه، أحدها أنّ الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصّص بدخول السّين وسوف عليه كما أن الإسم شائعٌ فيتخصّص بدخول الألف واللّام، فَقَوْلُنَا: "يَفْعَلُ" يصلح للحال والإستقبال، وإذا قُلْنَا: "سوف يَفْعَلُ أو سَيَفْعَلُ" يتخصّص بزمنٍ واحدٍ كما يتخصّص الإسم إذا أدخلنا عليه الألف واللام: فَقَوْلُنَا: ‹‹رجلٌ›› فإنّه يصلح لجميع الرّجال، وقَوْلُنَا: ‹‹الرّجل›› فإنه يختص برجلٍ واحدٍ، والوجه الثّاني أنّه تدخل عليه لام الابتداء تقول ‹‹إنّ زيدًا لَيَقُومُ›› كما تقول ‹‹إنّ زيدًا لقائمٌ، ›› وهذه اللّام لا تدخل إلّا على الفعل المضارع، فهي لا تدخل على الفعل الماضي وفعل الأمر، والوجه الثالث: أنْ يجري على اِسم الفاعل في حركته وسكونه فمثلًا قَوْلُنَا: "يَضْرِبُ" هي على وزن "ضَارِبٍ" في حركته وسكونه".[3]

لقد استعمل "سيبويه" في ذكره لإحدى الأوجه الّتي شابه فيها الفعل المضارع الإسم شاهدًا قرآنيّا، ونوضّح ذلك كما يلي:

الوجه الّذي استعمل فيه "سيبويه" الشّاهد: مضارعة الفعل المضارع الإسم، في دخول لام الإبتداء للتوكيد عليه.

الشّاهد: قوله تعالى: {[1]}.

لقد أدّى هذا الشّاهد القرآني وظيفةً حجاجيّةً تَكْمُنُ في: توضيح وتقويّة درجة صحّة قَوْل "سيبويه" بأنّ الفعل المضارع شابه الإسم من حيث دخولُ لام الإبتداء عليه؛ إذ نلحظ بوضوحٍ أنّ الفعل المضارع "يحكم" دخلت عليه لام الإبتداء كما تدخل على الإسم فكلمة "ليحكم" مثل كلمة "لحاكم".

يقول "سيبويه" في نصٍّ تعليليٍّ آخر: " وتقول: ما زيدٌ إلّا منطلقٌ، تستوي فيه اللّغتان[*]، ومثله قوله عزّ وجل: {[2]}

---

[1] ــ سورة النّحل، من الآية 124.

[2] ــ سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص: 14، 15.

1 ــ ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، لبنان، د ط، د ت، ج:2، ص: 447.

[*] ــ يعني لغة بني تميم ، وأهل الحجاز.

{ لم تقوَ "ما" حيث نَقَضْتَ معنى ليس كما لم تقوَ حين قَدَّمْتَ الخَبَرَ. فمعنى "ليس" النّفي، كما أنّ معنى "كان" الواجب، وكلُّ واحدٍ منهما يعني كان وليس إذا جرّدته فهذا معناه، فإن قُلْتَ: ما كان، أدخلتَ عليها ما يُنْفَى به، فإنْ قُلْتَ: ليس زيدٌ إلّا ذاهبًا، أدخلت ما يُوجِب كما أدخلت ما يُنْفِي، فلم تَقْوَ "ما" في قلب المعنى كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر"[2].

لقد ذكر "سيبويه" في هذا النّص علّة عدم إعمال "ما" الحجازية عند دخول "إلّا" في سياقها وهذه العلّة هي: "إنتقاضُ معنى "ما" وهو النّفي؛ لأنّ "إلّا" تنقض النّفي وتُوجِبُه ولَمَّا كانت "ما" مشبّهة ب"ليس" في معناها عملت عملها، وإذا دخلت "إلّا" في سيّاقها بطل عملها لزوال شبهها بليس، فلم تقوَ على العمل كما لم تقو في تقديم الخبر."[3] يقول "ابن يعيش": «ويُرْوَى عن الأصمعيّ أنّه قَالَ ما سمعته في شيءٍ من أشعار العرب يعنى نصب خبر ما المشبّهة بليس، و"ما" هذه وإنْ كانت مشبّهة ب"ليس" وتعمل عملها فهي أضعف عملًا منها، لأنّ "ليس" فعل و"ما" حرف، ولذلك من الضّعف إذا تقدّم خبرها على اِسمها أو دخل حرف الإستثناء بين الإسم والخبر بَطَلَ عملها وارتفع ما بعدها بالإبتداء والخبر نحو قولك: ‹‹ما قائمٌ زيدٌ›› و‹‹ما مسيءٌ من أعتب›› و‹‹ما زيدٌ إلاّ قائمٌ››، قال تعالى: { }"[5].

نلحظ أنّ "سيبويه" في تقريره لعدم عمل "ما" الحجازيّة إذا دخلت "إلّا" في سياقها اِستعمل شاهدًا قرآنيّا أثبت به صحّة هذا الحكم، ونوضّح هذا كما يلي:

الحكم النّحويّ: إذا دخلت "إلّا" في سياق "ما" الحجازية فإنّ ما الحجازيّة لا تعمل.

الشاهد القرآني: { } ، يس 15.

إعراب هذه الآية الكريمة كما يلي[7]:

ما: نافية لا عمل لها.

---

1 ــ سورة يس، من الآية 15.

2 ــ سيبويه، الكتاب،ج:1، ص:59.

3 ــ العوادي أسعد خلف، العلل النّحويّة في كتاب سيبويه، ص: 141.

4 ــ سورة آل عمران، من الآية 145.

5 ــ ابن يعيش، شرح المفّصل، ج1، ص:108.

6 ــ سورة يس، من الآية 51.

7 ــ بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، المجلد التّاسع، دار الفكر للنّشر والتّوزيع، ط:1،عمان، الأردن، 1993، المجلّد:9، ص: 438.

أنتم: ضمير منفصل مبنيّ على السّكون في محلّ رفع مبتدأ.

إلّا: أداة حصر لا عمل لها.

بشر: خبر "أنتم" مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

لهذا الشّاهد القرآني بعدٌ حجاجيٌّ يَكْمُنُ في أنّه ساهم في تقويّة درجة صحّة الحكم الّذي أطلقه "سيبويه" في هذه المسألة، وتوضيح هذا الحكم وتثبيته في ذهن المتلقّي.

تجدر بنا الإشارة هنا إلى أنّه: زيادة على البعد الحجاجيّ للشّاهد القرآنيّ والّذي يَتَمثّل في التّقوية من درجة صحّة الأحكام النّحويّة وتوضيحها، فإنّ الشّاهد القرآنيّ يمثّل حِجَاجًا بالسّلطة لأنّه أعلى الكلام ومصدره من الله ــ سبحانه وتعالى ــ ، لذلك إذا اِستخدم المتكلّم شاهدًا من القرآن الكريم فإنّ المتلقّي لا يجد بُدًّا من التّصديق والإيمان بما طُرِح عليه.

2 ــ 2 ـ الشّاهد الشّعري:

يقول "سيبويه": "ومن ذلك قَوْلُ العرب: أمّا أنت منطلقًا اِنْطَلَقْتُ معك، وأمّا زيدٌ ذاهبًا ذَهَبْتُ معه.

وقال الشّاعر، وهو عبّاس بن مِرداسٍ:

أَبَا خُراشةَ أمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قوميَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فإنّما هي "أَنْ" ضُمَّتْ إليها "ما" وهي ما التّوكيد، ولَزِمَتْ كراهيةَ أن يُجحفِوا لتكون عوضًا من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضًا في الزَّنادقة واليماني من الياء."[1]

ذكر "سيبويه" في هذا النّص علّة إضافة "ما" إلى أن المصدرية بعد حذف "كان"، وهذه العلّة هي: "أنّ العرب أتَتْ بما بعد "أن" المصدريّة هنا عوضًا من حذف "كان" كراهيةً أن يخلوا ب(أن)."[2]

يقول "ابن عقيل" في هذه المسألة:

"وَبَعْد (أن) تَعْوِيضُ (ما) عنها أُرْتُكِبْ كَمِثْلِ (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

ذكر في هذا البيت أنّ (كان) تُحْذَفُ بعد (أن) المصدرية وَيُعَوَّضُ عنها ب:(ما) ويبقى اِسمها وخبرها، نحو: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) والأَصْلُ (أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فحُذِفَت (كان) فانفصل

---

1 ــ سيبويه، الكتاب، ج1، ص:293 ـ 294.

2 ــ العوادي أسعد خلف، العلل النّحوية في كتاب سيبويه، ص: 137.

الضميرُ المتّصلُ وهو التّاء، فصار (أنْ مَا اَنْتَ بَرًّا)، ثمّ أُدغِمت النّون في الميم، فصار (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا)."[1].

لقد استعمل "سيبويه" في شرحه للزوم "ما الزّائدة" عند حذف "كان" بعد "أن المصدريّة"، بيتًا من الشّعر ليقوّي به درجة صدق كلامه، ونوضّح هذا كما يلي:

الحكم النّحويّ: عند حذف "كان" بعد أن المصدريّة يجب زيادة "ما".

الشّاهد الشّعري: أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

يقول "اِبن عقيل": " أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ"، حيث حَذَفَ (كان) الّتي ترفع الإسم وتنصب الخبر، وعَوَّضَ عنها ب(ما) الزّائدة، وأدغمها في نون "أنْ" المصدريّة، وأبقى اِسم (كان) وهو الضّمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله "ذا نفر"."[2]

لهذا الشّاهد (البيت الشّعريّ) دورٌ كبيرٌ في توضيح وتقويّة درجة صدق الحكم النّحويّ الّذي أطلقه "سيبويه" في هذه المسألة (وجوب إضافة "ما" لأن المصدريّة بعد حذف كان)؛ فسيبويه من أجل أن يُثْبِت للمتلقّي أنّه ‹‹عند حذف "كان" بعد "أن" المصدريّة يجب إضافة "ما" إليها››، أورد بيتًا من كلام العرب تمّ فيه إضافة "ما" لأن المصدريّة بعد حذف "كان"، وبهذا لا يمكن للمتلقّي إلّا أن يصدّق هذا الحكم ويأخذ به.

يقول في نصٍّ تعليليٍّ آخر: "وهذا باب مَا يَنْتَصِبُ من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وذلك قولك: سَقْيًا وَرَعْيًا، ونحو قولك: خَيْبَةً، وَدَفْرًا، وجَدْعًا وعَقْرًا، وبؤسًا، وأُفَّةً وتُفَّةً، وبُعْدًا وسُحْقًا. ومن ذلك قولك: تَعْسًا وَتَبًّا، وَجُوعًا {وَجُوسًا}، ونحو قول ابن مَيَّادةَ:

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا؛

أي تبًّا

وقال:

ثمَّ قالوا: تُحِبُّها قلتُ: بهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرَابِ

كأنّه قال: جَهْدًا، أي جَهْدى ذلك.

---

[3] ــ ابن عقيل بهاء الدّين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محي الدين عبد الحميد، ج1، دار التّراث، القاهرة، الطبعة العشرون: 1980، ج:1، ص: 297 .

[2] ــ يُنظَر: المرجع السابق، ج1، ص: 298.

وإنّما يَنْتَصِبُ هذا وما أشبهه إذا ذُكِر مذكورٌ فدَعَوْتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأَنّك قُلْتَ: سَقاك الله سَقيًا، ورعاك [الله] رَعْيًا، وخَيَّبَك الله خَيْبَةً. فكلُّ هذا وما أشباهه على هذا يَنْتَصِب، وإنّما أُختُزل الفعل ها هنا لأنَّهم جعلوه بدَلًا من اللّفظ بالفعل، كما جُعِل الحَذَرُ بدلًا من احذرْ. وكذلك هذا كأنّه بدلٌ من سقاك اللهُ ورعاك [الله]"[1].

لقد علّل "سيبويه" في هذا النّص اِنْتِصَاب المصادر (سقيًا، ورعيًا، وخيبةً) وحذف أفعالها، ونجد لهذه العلّة شرحًا مفصّلًا عند "ابن يعيش"، إذ يقول: " اعلم أنّ هذه المصادر قد وردت مَنْصُوبةً بإضمار فِعْلٍ، وذلك الفِعْلُ لم يَظْهَرْ مع هذه المصادر، وذلك قولك في الدّعاء للإنسان: سقيًا ورعيًا، والمراد: سقاك الله سقيًا ورعاك الله رعيًا، فانْتَصَبَا بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بَدَلًا من اللّفظ بذلك الفِعْل، وذلك أنّهم قد اسْتَغْنَوْا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا: الحَذَر، الحَذَرَ، والمعنى: اِحْذَر الحَذَر، ولم يذكروا "احْذَرْ" فلمّا اسْتَغْنَوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك: سقيًا ورعيًا كقولك: سقاك الله ورعاك الله فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل، ومن ذلك قولك للمدعو عليه «خيبةً وجدعًا وعقرًا وبؤسًا وبعدًا وسحقًا» فقولك: خيبةً بدل عن خيّبك الله، وهو مصدرٌ منصوب به وكذلك جدعًا معناه جدّعك الله، ومثله عقرًا وبؤسًا وبعدًا وسحقًا أي عقره الله عقرًا وأبأسه الله بؤسًا وأبعده الله بعدًا وأسحقه الله سحقًا على حذف الزّوائد، وكلّ هذه المصادر دعاءٌ عليه أو له، وهي منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ متروكٍ إظهاره لأنّها صارت بدلًا من الفعل"[2].

لقد استعمل "سيبويه: في شرحه لعلّة نصب المصادر (سقيًا ورعيًا، وخيبةً، وما أشبهها) شاهدً شعريّا لِيُقَوِّيَ به درجة صدق هذا الحكم، ونوضّح هذا كما يلي:

المسألة المُستشْهد عليها: نصب المصادر (سقيًا ورعيًا وخيبةً وما أشبهها) بأفعالٍ محذوفة.

الشّاهد: (بيتان من الشّعر) الأوّل: قول ابن ميّادة:

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةِ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا

الثّاني: قول عمر بن أبي ربيعة:

ثمَّ قالوا: تُحِبُّها قلتُ: بهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرَابِ

محل الشّاهد: "بَهْرًا"

---

1 ــ سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 311 ــ 312.

2 ــ ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص: 114.

لقد شرح السيرافي كلمة (بهرًا) بقوله: " ومعنى بَهْرًا: قهرًا، أي قُهِرُوا قَهْراً، وغُلِبُوا غَلْبًا، كقولك: بَهَرَنِي الشيء، ومنه القمر الباهر إذا تمّ ضوءه".[1]، وبذلك فإنّ كلمة **"بهرًا"** تُعرَب**:** مفعولا مطلقا منصوبا لفعل محذوف وجوبا تقديره "اِبْهَرْ"، والعلّة الّتي أوجبت حذف الفعل هنا هي لأنّ: هذا المقام هو مقام دعاء.

لقد استعمل "سيبويه" في ذكره لعلّة نصب المصادر (سقيًا ورعيًا وخيبةً وما أشبهها) بأفعالٍ محذوفة في بيتين من كلام العرب وردت فيهما هذه المصادر منصوبة بـــ : أفعال محذوفة، قام من خلال هذه البيتين بتقويّة درجة صحّة حكمه، وتوضيحه وتثبيته في ذهن المتلقّي.

[1] ـــ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص: 204.

3 ــ التّمثيل:

لقد أشرنا سابقًا(*) إلى أنّ التّمثيل هو عبارةٌ عن تشبيهِ صورةٍ بصورةٍ أخرى من أجل تقريب الصّورة المشبَّهة من ذهن المتلقّي وتوضيحها له، ويضمُّ كُلًّا من التّشبيه والإستعارة والكناية(**) وسنقتصر في بحثنا هذا على التّشبيه فقط، وهذا راجع لطبيعة المدوّنة.

التّشبيه: هو أن يُمَاثَل بين المشبّه والمشبّه به، ممّا يجعل المتلقِّي يعقد مقارنةً بينهما ويحاول معرفة وجه الشّبه الجامع بينهما، وهو وسيلةٌ من الوسائل الّتي يَعْمَد إليها المتكلّمون من أجل تقريب حُجَجِهم وتِبيانها للمتلقّين، يقول "عبد الهادي بن ظافر الشّهري" : "هو عقد الصّلة بين صورتين ليتمكّن المرسل من الإحتجاج وبيان حُجَجِه"(1).

لقد اِستعمل "سيبويه" التّشبيه في نصوصه التّعليليّة، وشبّه مسألةً نحويّةً بمسألةٍ نحويّةٍ أخرى من أجل تقريب المسألة المشبَّة من أذهان المتلقّين، ونذكر من هذه المسائل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

يقول "سيبويه": " والفتح في الأفعال الّتي لم تجرِ مجرى المضارعة قولهم: ضَرَبَ، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه "فَعَلَ". ولم يسكِّنوا آخر "فَعَلَ" لأنّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: ‹‹هذا رجلٌ ضَرَبَنَا››. فتصف بها النّكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قُلْتَ: ‹‹هذا رجلٌ ضارِبٌ››، وتقول: ‹‹إنْ فَعَلَ فَعَلْتُ››، فيكون في معنى ‹‹إنْ يَفْعَلْ أَفْعَلْ››، فهي فعلٌ كما أنّ المضارع فعلٌ وقد وقعت موقعها في (إن)، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف فلم يسكّنوها، **كما** لم يسكّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن ولا ما صُيِّر من المتمكّن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكّن. فالمضارع(*): من عَلُ، حرّكوه لأنّهم قد يقولون من علٍ فَيُجرُونَهُ، وأمّا المتمكّن الّذي جُعِل بمنزلة غير المتمكّن في موضعٍ فقولك: اِبدأ بهذا أوَّلُ، ويا حكمُ)(2).

بيّن "سيبويه" في هذا النّص سبب عدم بناء الفعل الماضي على السّكون، وذلك لأنّه أشبه الفعل المضارع المعرب، وقد كانت هذه المشابهة من أوجهٍ مخصوصةٍ، يقول "السّيرافي": "فإن قال قائلٌ: فما المضارعة الّتي بها اِستحقَّ الفعل الماضي الحركة والمزيّة على رتبة السّاكن؟ قيل له: وقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة في النّعت والخبر كقولك: "مررت برجلٍ قَامَ" و"زيدٌ

---

* ـ الفصل الأوّل ـ المبحث الأوّل ـ ص: 43.

** ـ فيما يتعلّق بالمدوّنة فقد كانت خالية من الاستعارة والكناية، فلهذا لم نتطرّق إليها.

1 ــ الشّهري عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب ـ مقاربة لغوية تداولية ـــ ص: 497.

* ــ يقصد "سيبويه" هنا ب: "كلمة المضارع"، المضارع (المشابه) للاِسم للمتمكّن.

2 ــ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 16

قَامَ" وقعَ موقعَ قولك "مررت برجلٍ قَائِمٍ"، أو"برجلٍ يقومُ" و"زيدٌ قائمٌ" و"زيدٌ يقومُ"، ووقوعه موقع الفعل المضارع في أبواب الجزاء كقولك: "إنْ قُمْتَ قُمْتُ"، وقعت موقع "إنْ تَقمْ أقمْ."""[1]

كما نلحظ أنّ "سيبويه" في هذا النّص التّعليليّ لم يتوقّف عند حدود تعليل بناء الفعل الماضي على الفتح، إنما أتمّ وشبّه هذه المسألة النّحويّة بمسألةٍ نحويّة أخرى؛ فهو شبّه مسألةَ بناء الفعل الماضي على الحركة بمسألة بناء بعض الأسماء غير المتمكّنة على الحركة[*]، حيث جُعِلَت لها مزيّة على بقيّة الأسماء المبنيّة وذلك لأنّها ضارعت الأسماء المتمكّنة، ومن هذه الأسماء (علُ)؛ "فهو واحدٌ من الظّروف الّتي تُبنَى وتُعرَب، فهو يُبنَى على الضّم إذا كان معرفةً وحُذِفَ ما يُضَافُ إليه ونوى معناه دون لفظه"[2] "فبُنِي (علُ) على حركةٍ لأنّه ضارع المتمكّن، فجُعِل له مزيّة على غير المتمكّن، وكذلك (أوّلُ) و(ياحكمُ) لأنّهما متمكّنان في الأصل ولكن بُنِيا لعلّة؛ فبنوهما على حركةٍ لتمييزهم من غير المتمكّن أصلًا، فلم يسكّنوا الفعل الماضي كما لم يسكّنوا هذه الأسماء"[3].

نوضّح تقنيّة التّشبيه الواردة في هذه العلّة فيما يأتي:

المسألة المشبّهة: بناء الفعل الماضي على الحركة (الفتح) لأنّه ضارع الأفعال المضارعة، فجُعِل له مزيّة على فعل الأمر الّذي لم يضارع الفعل المضارع.

أداة التشبيه: كما.

المسألة المشبّه بها: بناء بعض الأسماء (علُ، أوّلُ، ويا حكمُ) على حركةٍ لأنها ضارعت الأسماء المتمكّنة فجُعلَت لها مزيّة على بقيّة الأسماء.

وجهُ الشّبه: مضارعة ما هو مستحقٌّ للإعراب، (لمّا ضارع الفعل الماضي الفعل المضارع المستحقَّ للإعراب لم يُبْنَ على السّكون وبُنِيَ على الفتح ليكون له مزيّة على فعل الأمر الذّي لم يُضارِع الفعل المضارع أبدًا، ولمّا ضارعت بعض الأسماء غير المتمكّنة (علُ) الأسماء المتمكّنة بُنِيت على حركة ليكون لها مزيّة على الأسماء غير المتمكّنة الّتي لم تُضارع الأسماء المتمكّنة أبدًا).

إنّ الفعل الماضي فعلٌ مبنيٌّ، ومادام أنّه مبنيٌّ فكان من المفروض أن يُبنَى على السّكون، ولكنّه خرج عن الأصل وبُنِي على غير السّكون (الفتح)، ومادام أنّه خرج عن الأصل فلا بدّ من وجود علّةٍ لتبرير هذا الخروج، وقد ذكر "سيبويه" لهذا العلّة السّابقة، ولم يتوقّف عند حدود تبيين

---

2 ــ السيرافي أبو سعيد الحسن، شرح كتاب سيبويه، ج:1، ص: 78.

* ــ إن الأصل في البناء أن يكون على السّكون، ولكن الفعل الماضي خرج عن الأصل وبُنيَ على الفتح وذلك لمضارعته للفعل المضارع، وكذلك بعض الأسماء غير المتمكّنة (علٌ، ياحكمُ، أول)، خرجت عن الأصل (البناء على السّكون) وبُنيت على حركةٍ، وذلك لمضارعتها للأسماء المتمكّنة.

1 ــ أبو علي الحسن (بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ)، التّعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن حمد القوزيّ، جامعة الملك سعود، ط:1، 1410ه/1990، ج:1، الهامش رقم: 04، ص: 20

3 ــ العوادي أسعد خلف، العلل النّحويّة في كتاب سيبويه، ص: 73.

هذه العلّة وإنما شبّهها بمسألةٍ نحويّةٍ أخرى وهي: بناء بعض الأسماء(علُ، أوّلُ، ياحكمُ) على الحركة لمضارعتها للأسماء المتمكنّة؛ فالفعل الماضي لمّا ضارع الفعل المضارع المعرب بُنِيَ على حركةٍ ولم يُبْنَ على السُّكون ليكون له مزيّة على فعل الأمر الّذي لم يضارع الفعل المضارع، وكذلك بعض الأسماء غير المتمكنّة لما ضارعت الأسماء المتمكّنة بُنيَت على حركةٍ ليكون لها مزيّةً على الأسماء غير المتمكّنة الّتي لم تضارع الأسماء المتمكنّة، والهدف من هذا التّشبيه هو **تقريب** "علّة بناء الفعل الماضي على الفتح" من ذهن المتلقّي وتوضيحها، تقول: د: "عماريّة حاكم": "لقد استعمل "سيبويه" التّمثيل اِستعمالًا واسعًا وربطه بالمعنى، وذلك **لتوضيح** القواعد الخاصّة باستعمال العرب للغتهم راميّا إلى بعدٍ تواصليٍّ هو **تقريب تلك القواعد لأذهان المتكلّمين باللّغة والمستعملين لها**."[1]

يقول في نصٍّ تعليليٍّ آخر: "والوقف قولهم: "اضربْ" في الأمر، لم يحرّكوها لأنّها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فَبَعُدَت من المضارعة بُعْدَ "كم" و"إذ" من المتمكّنة، وكذلك كلّ بناءٍ في الفعل كان معناه افْعَلْ."[2]

أفعال الأمر هي أفعالٌ مبنيّةٌ على السّكون، ونلحظ أنّ فعل الأمر بقيَ على أصله (مبنيٌّ على السّكون)، وعلى الرّغم من بقائه على أصله إلّا أنّ "سيبويه" ذكر له علّة وهي: أنّ أفعال الأمر لا يُوصف بها الاِسم ولا تقع موقع المضارع[*] فمثلًا: لا يمكننا أن نقول: ‹‹مررتُ برجلٍ قُمْ›› كما نقول ‹‹مررت برجلٍ قائمٍ››، أو ‹‹رجلٍ يقومُ››، وبهذا بَعُدَت أفعال الأمر عن الأفعال المضارعة فلزمت أصلها (البناء على السكون) ولم يُحرَّك آخرها يقول صاحب كتاب "التعليل النحويّ في كتاب سيبويه": "العرب تُسكّن آخر فِعْل الأمر فتقول: قفْ، واقرأْ، واعلمْ؛ لأنّ فعل الأمر لا يُوصف به الاِسم ولا يقع موقع المضارع فبعدت بهذا عن الفعل المضارع "[3].

لقد شبه "سيبويه" بناء أفعال الأمر على السّكون (بقائها على أصلها) لابتعادها عن الأفعال المضارعة المعربة ببقاء بعض الأسماء المبنيّة (كم وإذا) مبنيّة على السّكون وذلك لأنّها لم تُضارع الأسماء المتمكّنة، يقول صاحب كتاب "النّكت في تفسير كتاب سيبويه": "زعم سيبويه في هذا الفصل أنّ فعل الأمر بَعُدَ عن الأفعال المضارعة المعربة بُعْد "كم" و"إذا" من الأسماء المتمكّنة، وبُعد "كم" و"إذا" من الأسماء المتمكّنة: أنّهما مبنيّان على السّكون، والمتمكنّة متحرّكةٌ منصرفةٌ،

---

1 ــ عمارية حاكم، حجاج التّمثيل في النّحو العربي من خلال كتاب سيبويه ــ دراسة نقديّة ــ مقال ضمن مجلّة مقاليد، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة (الجزائر) العدد: 8، جوان، 2015، 69.

2 ــ سيبويه، الكتاب، ج:1 ص: 17.

* ــ إنّ فِعْل الأمر لم يضارع الفعل المضارع فَبَقِيَ على أصله (مبنيٌّ على السّكون)، على غير الفعل الماضي الّذي ضارع الفعل المضارع فخرج عن الأصل (البناء على السكون) وبُنِيَ عل الفتح ليكون له مزيّةً على فعل الأمر الّذي لم يضارع الفعل المضارع.

3 ــ العبيدي عوض شعبان محمد، التّعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ليبيا، د.ط، 1999، ص: 264.

وأبعد الأسماء من المتحرّك المتصرّف: ما بُنِيَ على السّكون، وما كان مبنيّا على حركة كان أقرب إليه من المبنيّ على السّكون."[1]

إذا ما نظرنا إلى نصّ "سيبويه" هذا من زاويّةٍ حجاجيّةٍ نجد أنّه في تبيينه لعلّة بناء فعل الأمر على السّكون اِعتمد على تقنيّة التّشبيه حيث شبّه مسألةً نحويّةً بمسألةٍ نحويّةٍ أخرى ونوضّح ذلك كما لي:

المسألة المشبّهة: علّة بناء فعل الأمر على السّكون.

الأداة: محذوفة والتّقدير:‹‹والوقف قولهم: "اضربْ" في الأمر، لم يحرّكوها لأنّها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فَبَعُدَت من المضارعة **ك/مثل** بُعْد "كم" و"إذ" من المتمكّنة، وكذلك كلّ بناءٍ في الفعل كان معناه افْعَلْ››.

المسألة المشبّهة بها: بقاء بعض الأسماء (إذْ، كمْ) مبنيّة على السّكون لعدم مضارعتها للأسماء المتمكّنة وابتعادها عنها.

وجه الشّبه: الإبتعاد عمّا هو مستحقٌّ للإعراب وعدم مضارعته (لمّا ابتعد فعل الأمر عن الفعل المضارع المُستحِقّ للإعراب بَقِيَ على أصله "مبنيّ على السّكون"، ولمّا ابتعدت "كم وإذ" عن الأسماء المتمكّنة المستحقّة للإعراب بقيّت مبنيّةً على السّكون).

إنّ عدم توقُّف "سيبويه" عند حدود تعليل بناء الفعل المضارع على السّكون، وتشبيهه لهذه المسألة اللّغوية بمسألةٍ لغويّةٍ أخرى وهي: بقاء بعض الأسماء "إذْ، كمْ" مبنيّة على السّكون لعدم مضارعتها للأسماء المتمكنّة وابتعادها عنها يُؤدّي إلى **تقريب هذه العلّة من ذهن السّامع وتوضيحها أكثر.**

2 ــ الشنتمري أبو الحجاج (يوسف بن سليمان بن عيسي)، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، در الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط:1، 2005، ص: 23.

لقد كانت هذه **الآليّات الحجاجيّة الّتي استعملها "سيبويه" في نصوصه التّعليليّة** من أجل أن يُقنِع المتلقّي بالأحكام النّحوية، وقد توصّلنا في هذا الصّدد إلى مجموعة من النّقاط نوجزها فيما يلي:

* ــ زيادةً على الوظيفة النّحويّة الّتي تُؤدّيها الأدوات اللّغويّة (لكن، واو العطف، ليس، لام التّعليل، لأنّ...)، ومساهمتها في اِتّساق النّصوص فإنّها تُؤدّي وظيفة أخرى هي الوظيفة الحجاجيّة؛ ففي الحجاج اللّساني تُعتبَر هذه الأدوات آليّات حجاجيّة تؤدي وظائفَ محدّدة كالرّبط بين عناصر الخطاب الحجاجيّ، أو توجيه القول إلى نتيجةٍ معيّنةٍ...

* ــ كثرة الرّوابط الحجاجيّة المدرجة للحجج، ومردّ ذلك إلى إنّ "سيبويه" في نصوصه التّعليلية غالبًا ما يذكر الحكم النّحوي ثمّ يعلّل له ويربط بين العلّة والحكم برابطٍ حجاجيٍّ.

* ــ لقد استعمل "سيبويه" في بعض نصوصه التّعليليّة عواملَ حجاجيّة كالنّفي، والقصر، والشّرط... قام من خلالها بتوجيه المتلّقي إلى أحكامٍ أو عللٍ محددّةٍ.

* ــ قد يستعمل "سيبويه" في النّص التّعليلي الواحد مجموعة من الآليات الحجاجيّة (كالرابط مع العامل والمثال...) تتضافر فيما بينها من أجل ضمان تمام اِقتناع المتلقّي.

* ــ قد يأتي "سيبويه" لمسألةٍ لغويّةٍ واحدةٍ بأكثر من علّة، وهذه العلل مُتفاوتة في درجة القوّة، وهذا ما يسمح بتنظيمها في سلّمٍ حجاجيٍّ واحِد تترتّب فيه العلل بشكلٍ عموديٍّ من أضعف علّة إلى الأقوى.

* ــ أحيانًا نجد "سيبويه" يشرح العلّة النّحوية بعلّة أخرى تُشبهها؛ أي أنّه يستعمل تقنيّة التّشبيه، وهذا من أجل أن يوّضح ويقرّب المسألة من ذهن للمتلقّي ويُحدِث اِستمالته وإقناعه.

* ــ في الكثير من نصوص "سيبويه" التّعليلية عند ذكره للحكم النحويّ أو العلّة يعتمد على الأمثلة، وهذا ما يكسب النّص طابعا حجاجيًّا وبعدًا تعليميا، وبذلك لا يجد المتلقّي بدّا من الإقتناع بما عُرِض عليه.

* ــ في بعض تعليلات "سيبويه" نجده يستشهد لكلامه بآية قرآنيّة أو ببيتٍ من الشّعر، والشّاهد باعتباره أمرًا متّفقا عليه بين جميع النّاس فإنّه يملك قدرة قويّة في إقناع المتلقّي.

خاتمة

بعد الدّراسة الّتي قمنا بها والموسومة ب: **"الآليات الحجاجيّة في التّعليل النّحوي عند سيبويه ــ الجزء الأول من الكتاب أنموذجا ــ** خَلصْنا في الأخير إلى مجموعةٍ من النّتائج نوجزها فيما يلي:

ــ إنّ الحجاج مهما اِختلفت زوايا النّظر إليه، يظلّ شكلُه واحدًا وهدفُه واحدًا، وهو تقديم المتكلّم لمجموعةٍ من الحجج من أجل التّأثير في المتلقّي تأثيرا ذهنيّا وسلوكيّا.

ــ إنّ نظريّات الحجاج تتّسم بطابع الشموليّة؛ فهي نظرياتٌ يُمْكِنُ تطبيقها على كلّ اللّغات الطبيعيّة، وعلى كلّ النّصوص القديمة والحديثة.

ــ إنّ معرفة الباحث بالآليات الحجاجيّة تُفيدُه من جهتين: تفيده كمُتلَقٍّ فيصبح يعرف مختلف الآليات الحجاجيّة الّتي وظّفها المتكلّم من أجل إقناع المخاطَب، وتفيده كمُلْقٍ فيصبح قادرًا على توظيف ما يشاء من الآليات الحجاجية من أجل إقناع من يخاطب.

ــ إنّ الآليّات الحجاجيّة لا تُضيف للمحتوى الخبريّ للأقوال شيئًا، وإنّما تؤدّي في الأقوال وظيفة حجاجيّة.

ــ لكلّ آليّة حجاجيّة وظيفة حجاجيّة معيّنة؛ فالرّوابط تربط بين عناصر الخطاب الحجاجيّ، العوامل توجّه القول، المواضع تشكّل المعرفة الضّمنية المشتركة الّتي تضمن سلامة اِرتباط الحجّة بالنّتيجة، الخاصيّة الدّرجيّة للأقوال توضّح درجة توجّه كل حجّة نحو النّتيجة، التشّبيه يُقرّب المعنى من ذهن المتلقّي، المثال يُستعمَل للتّأسيس للقاعدة أو لشرحها وتيسير فهمها، والشّاهد يُستعمَل لتوضيح القاعدة وتقويّتها والزّيادة من درجة صدقها.

ــ حسب نظريّة الحجاج اللّساني فإنّ اللّغة تحتوي على مجموعةٍ من الواسمات الّتي من شأنها أن تُكسِب اللّغة وظيفةً حجاجيّة، وإذا ما قُمْنَا بتفريغ اللّغة من هذه الواسمات فإنّها تفقد هذه الوظيفة وتغدو مجرّد وصفٍ وإخبارٍ.

ــ إنّ النّصوص التّعليلية هي نصوصٌ غنيّةٌ بالآليّات الحجاجيّة، وهذا إنْ كان يدلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ دلالةً قويّةً على أنّ النّصوص التّعليلية هي نصوصٌ ذات طبيعة إقناعية بامتياز، وتُشكِّل أرضيّةً خصبةً للدّراسة الحجاجيّة.

ــ إن التّعليلات النّحويّة غزيرة في كتاب "سيبويه"، وإذا ما تأمّلناها نجد أنّ "سيبويه" قد علّل ثلاث وضعيّات لغويّة وهي: تعليل الظّواهر الأصول، تعليل ما خرج عن الأصل، تعليل ما كان محتملًا أن يقع في اللّغة ولكنّه لم يقع كتعليل اِمتناع الأسماء عن الجزم.

ــ إنّ النّصوص التّعليلية هي نصوص أحاديّة التّوجيه يهدف أصحابها من خلالها إلى توجيه المتلقّين إلى العلل الّتي أوجبت أن يكون الحكم النحوي على ذلك الشّكل دون غيره.

ـــ لقد استعمل "سيبويه" في تعليلاته آليات حجاجيّة متنوّعة منها ما يعود إلى نظرية الحجاج البلاغي (الشاهد، المثال...) ومنها ما يعود إلى نظريّة الحجاج اللساني (الروابط الحجاجية، العوامل الحجاجيّة...) ساهمت كلّ هذه الآليات في حمل المتلقّين على الاقتناع بالأحكام النّحوية المرافقة للظواهر اللّغويّة.

ـــ إنّ اِستعمال "سيبويه" للآليّات الحجاجيّة في نصوصه التّعليليّة، كان دون إدراكٍ منه لنظريّة الحجاج اللّساني، ونظريّة الحجاج البلاغيّ بالمفهوم الحديث وهذا راجعٌ إلى أنّ الهدف من وراء النّصوص التّعليليّة هو إقناع المتلقّين بالأحكام النّحويّة، وكل ما هدف للإقناع لا يتحقّق إلّا باستخدام وسائل حجاجيّة.

ـــ يحتوي النّص التّعليلي الواحد أحيانا على آليات حجاجية متنوّعة تتضافر فيما بينها من أجل ضمان تمام اِقتناع المتلقي.

قائمةُ المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

* ــ القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أوّلًا: المصادر والمراجع.

1 ــ اِبن الأنباري (أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن أبي سعيد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين، دار الطلائع، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج:2.

2 ــ اِبن عقيل بهاء الدّين، شرح اِبن عقيل على ألفيّة اِبن مالك ومعه كتاب مِنْحَة الجليل بتحقيق شرح اِبن عقيل: محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث، القاهرة، ط: 20، 1980.

3 ــ اِبن فارس (أبو الحسن أحمد)، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، د ط، 1979، ج: 2.

4 ــ اِبن منظور (أبي الفضل جمال الدّين محمد بن الأكرم)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 02.

5 ــ اِبن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد الحميد محيي الدّين، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت، د ط، 1991، ج:1.

6 ــ اِبن يعيش بن علي، شرح المفصّل، إدارة الطّباعة المنبريّة، مصر، د ط، د ت.

7 ــ أبو الحجّاج (يوسف بن سليمان بن عيسي)، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط:1، 2005.

8 ــ أبو علي الحسن (بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ)، التّعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن حمد القوزيّ، جامعة الملك سعود، ط:1، 1990، ج:1.

9 ــ بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، د ط، د ت.

10 ــ بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، دار الفكر للنّشر والتّوزيع، ط:1،عمان، الأردن، 1993، المجلّد: 6.

11 ــ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة. ، ط:3، 1992.

12 ــ الجوهري (إسماعيل بن حمّاد)، تاج اللّغة وصحاح العربيّة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 02، 1990 ، ج: 01.

13 ــ الحبّاشة صابر، التّداولية والحجاج ــ مداخلٌ ونصوصٌ ــ صفحات للدّراسات والنّشر، سوريا، دمشق، ط:1، 2008.

14 ــ حبنّكه عبد الرّحمن حسن، البلاغة العربيّة أسسها، وعلومها، وفنونها، دار القلم، دمشق، ط:1، 1996، ج:1.

15 ــ الحديثي خديجة، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ب ط، 1974.

16 ــ الحلواني محمد خير، أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، د ت، 2011.

17 ــ حمادي صمود، أهم نظريّات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من آرسطو إلى اليوم، جامعة الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، د ط، د ت.

18 ــ حمو النّقاوي، التّحاجج: طبيعته، مجالاته، وظائفه وضوابطه، مطبعة النجاح الجديدة، الدّار البيضاء، المغرب، ط:1، 2006.

19 ــ الرّماني عليّ بن عيسى، رسالة الحدود في النّحو العربيّ، تح: إبراهيم السّامرائي، دار الفكر، عمان، د ط، 1984.

20 ــ الزّجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط:1979،3.

21 ــ سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة النحانجى، القاهرة، ط: 3، 1977، ج:1.

22 ــ السيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن المهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط:1، 2008، ج: 1و2.

23 ــ الشبعان علي، الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل في نماذج ممثّلة من تفسير سورة البقرة (بحث في الأشكال والاستراتيجيّات) ، تقديم: حمادي صمود، دار الكتاب الجديد المتّحدة، طرابلس، ليبيا، ط:1، 2010.

24 ــ الشّهريّ عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب ــ مقاربة لغويّة تداوليّة ــ سور الأزبكية ــ دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا، ط:1، 2004.

25 ــ صولة عبد الله، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط.:2، 2007.

26 ــ ضيف شوقي، المدارس النّحويّة، دار المعارف، القاهرة، ط:7، د ت.

27 ــ طه عبد الرّحمن، اللّسان والميزان أو التّكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء المغرب، ط:1، 1998.

28 ــ عادل عبد اللّطيف، بلاغة الخطاب في المناظرة، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط:1، 2013.

29 ــ العبيدي عوض شعبان محمد، التّعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ليبيا، د.ط، 1999.

30 ــ العزّاوي أبو بكر، اللّغة والحجاج، منتديات سور الأزبكية، الدار البيضاء، ط: 1، 2006.

31 ــ العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمّد بن أحمد بن حجر، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، ط:1، 1989.

32 ــ عشير عبد السّلام، عندما نتواصل نغيّر ــ مقاربة تداوليّة معرفيّة لآليّات التّواصل والحجاج ــ إفريقيا الشّرق، المغرب، ط:2، 2012.

33 ــ العمري محمد، في بلاغة الخطاب الإقناعي ــ مدخل نظريّ وتطبيقيّ لدراسة الخطابة العربيّة، الخطابة في القرن نموذجا ــ منتديات سور الأزبكيّة، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2002.

34 ــ العوادي أسعد خلف، العلل النحويّة في كتاب سيبويه، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، ط:1، عمان، الأردن، 2009.

35 ــ الفراهيدي (أبي عبد الرّحمن الخليل بن أحمد)، كتاب العين، تح: مهدي المحزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د ط، د ت،ج: 03.

36 ــ كورنيليا فون راد صكوحي، الحجاج في المقام المدرسيّ، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، د.ط، 2003.

37 ــ اللّبديّ محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، مؤسسة الرّسالة، دار الفرقان، بيروت، ط:1، 1985.

38 ــ المبارك مازن، النّحو العربيّ، ــ العلة النحويّة نشأتها وتطورها ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط:3.

39 ــ المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضَب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، جمهوريّة مصر العربية ــ لجنة إحياء التراث ــ القاهرة، د ط، 1994، ج:2.

40 ــ مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدوليّة، مصر، ط:4، 2004.

41 ــ الملخ حسن خميس سعيد، نظرية التّعليل النّحوي بين القدماء والمحدثين، دار الشؤون للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط:1.

42 ــ موشلار جاك وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداوليّة، تر: عز الدّين المجدوب، دار سيناترا، المركز الوطني للتّرجمة، تونس، د ط ، 2010.

43 ــ النّاجح عزّ الدّين، العوامل الحجاجيّة في اللّغة العربيّة، بحث لنيل شهادة الدّراسات المعمّقة، جامعة منوبة، تونس، 2003، 2004.

44 ــ ناصف علي النّجدي، سيبويه إمام النّحاة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط:2، 2009.

ثانيًا: المذكّرات.

1 ــ بن حجر محمد ، العلّة والتّعليل بين النّحاة والفقهاء، رسالة ماجستير، إشراف: بن لعلام مخلوف، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2004 ــ 2005.

2 ــ بن خراف إبتسام، الخطاب الحجاجي السّياسي في كتاب الإمالة والسّياسة لابن قتيبة ــ دراسة تداوليّة ــ أطروحة لنيل درجة دكتوراه، إشراف: بن إبراهيم، السعيد جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009 ــ 2010.

3 ــ بوبلوطة حسين، الحجاج في الإمتناع والمؤانسة لأبي حيان التّوحيديّ، مذكرة ماجستير، إشراف: إسماعيل زردومي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، 2010.

4 ــ بوسلاح فائزة، السّلالم الحجاجيّة في القرآن الكريم ــ مقاربة تداوليّة ــ أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه، بن عيسى عبد الحكيم، جامعة وهران 01 ، أحمد بن بلة، الجزائر، 2014 ــ 2015.

ثالثًا: المقالات.

1 ــ أبو خضير ناصر الدّين، الحجاج في إعتراضات سيبويه على النّحويّين ــ دراسة تحليليّة ــ كلّية الآداب، جامعة بيرزيت، فلسطين.

2 ــ ألطاف إسماعيل أحمد الشّامي، العوامل الحجاجيّة في شعر البردوني ــ النّفي أنموذجا ــ مقال ضمن مجلّة كلّية العلوم الإسلاميّة، جامعة بغداد، العدد 43، سبتمبر 2015، ج:1.

3 ــ بخوش كمال، الأسس المعرفيّة لمقاربة النصوص الحجاجيّة "عرض مفهوميّ لمصطلح الحجاج اللّغويّ والعامل الحجاجيّ"، مقال ضمن مجلّة: تعليمات، العدد:9، 2016.

4 ــ بوزناشة نور الدّين، الحجاج في الدّرس اللّغوي الغربيّ، مقال ضمن مجلّة علوم إنسانية، العدد: 44 ، شتاء 2010.

5 ــ الرّاضي رشيد، الحجاجيّات اللّسانية عند أنسكومبر وديكرو، مقال ضمن مجلّة عالم الفكر، العدد: 01، المجلد: 34، سبتمبر 2005.

6 ــ عمارية حاكم، حجاج التّمثيل في النحوي العربي من خلال كتاب سيبويه ــ دراسة نقديّة ــ مقال ضمن مجلّة مقاليد، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة (الجزائر) العدد: 8، جوان، 2015.

7 ــ محمد الولي، مدخل إلى الحجاج أفلاطون وآرسطو وشايم بيرلمان"، مقال ضمن مجلة عالم الفكر، العدد، 02، مجلد: 40، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، 2011.

فهرسُ
الموضوعات

فهرس الموضوعات.

المحتويات	الصّفحة
مقدّمة	أ ــ ز
الفصل التّمهيدي: ضبط المفاهيم	09 ــ 26
1 ــ مفهوم الحجاج	09
1 ــ 1 ــ مفهوم الحجاج في اللّغة	09
1 ــ 2 ــ مفهوم الحجاج في الاصطلاح	10
ــ الحجاج عند بيرلمان وتيتيكاه	11
ــ الحجاج عند أوزوالد ديكرو وجون كلود انسكومبر	12 ــ 14
ــ الحجاج عند ميشال ماير	14 ــ 15
2 ــ تحديد الآليات الحجاجيّة	18
2 ــ 1 ــ مفهوم الآليات الحجاجيّة	18
2 ــ 2 ــ خصائص الآليات الحجاجيّة	18 ــ 20
3 ــ مفهوم التّعليل النّحوي	21
3 ــ 1 ــ التّعريف اللغوي	21
3 ــ 2 ــ التّعريف الاصطلاحي	21 ــ 23
أ ــ مفهوم العلّة النّحوية عند القدماء	23 ــ 24
ب ــ مفهوم العلّة عند المحدثين	24 ــ 26
الفصل الأوّل: الحجاج ــ مقاربة نظرية ــ	
المبحث الأوّل: الحجاج البلاغي ــ الخطابي ــ (بيرلمان وتيتيكاه)	29 ــ 65
1 ــ المقدّمات الحجاجيّة	29 ــ 34
2 ــ تقنيات الحجاج البلاغي	35 ــ 46
1 ــ تقنيات الوصل	35
1 ــ 1 ــ الحجج أو الأدلة شبه المنطقية	35
أ ــ الحجج شبه المنطقية التي تعتمد البنى المنطقية	36 ــ 37
ب ــ الحجج شبه المنطقية التي تعتمد العلاقات الرياضية	38 ــ 39
1 ــ 2 ــ الحجج المؤسّسة على بنية الواقع	40 ــ
1 ــ 3 ــ الحجج المؤسّسة لبنية الواقع	41 ــ
ــ المثال	41
ــ الإستشهاد	42 ــ43
ــ التمثيل	44 ــ45
2 ــ تقنيات الفصل	46
المبحث الثّاني: الحجاج اللساني (ديكرو واسكومبر)	47 ــ 64
1 ــ منطلقات نظرية الحجاج	47
1 ــ 1 ــ التداولية المدمجة	47
ــ تعريف التداولية المدمجة	47 ــ 48
ــ موقع تمظهر الحجاج اللّساني في التّداولية المدمجة	49
1 ــ 2 ــ نظرية أفعال الكلام	50 ــ51
2 ــ الآليات الحجاجية الّتي حدّدتها النظرية	52
2 ــ1 ــ العوامل الحجاجيّة	52 ــ53
ــ العوامل الحجاجية في اللّغة العربيّة	54 ــ 55

2 ــ 2 ــ الرّوابط الحجاجيّة	56
أ ــ أقسام الرّوابط الحجاجية	56 ــ 58
ب ــ الفرق بين العامل الحجاجي والرّابط الحجاجي	59
3 ــ المواضع الحجاجية	60
4 ــ السلم الحجاجي	61
4 ــ 1 ــ مفهوم السّلم الحجاجي	62 ــ 63
4 ــ 2 ــ قوانين السلّم الحجاجي	64
أ ــ قانون الخفض	64
ب ــ قانون تبديل السلّم/النفي	64
ج ــ قانون القلب	65
الفصل الثاني: الآليات الحجاجية في نصوص سيبويه التعليلية من خلال الجزء الأوّل من الكتاب ــ دراسة تطبيقية ــ	69 ــ 129
المبحث الأوّل: الآليات اللسانية	69 ــ 112
1 ـ العوامل الحجاجية:	69 ــ87
أ ــ أسلوب القصر	69
ــ القصر ب: "إنّما"	70 ــ 74
ب ــ أسلوب النّفي	75
ــ النفي ب: "لا"	76 ــ 77
ــ النفي ب": لم"	78 ــ 79
ــ النفي ب:"ليس"	80 ــ 81
ج ــ أسلوب الشرط	81
ــ الشرط ب: "إن"	83
ــ الشرط ب: "لو"	84 ــ 85
ــ الشرط ب: "إذا"	86 ــ 87
2 ــ الرّوابط الحجاجية	88 ــ 106
أ ــ اللام المفردة	88 ــ 90
ب ــ لكن	91 ــ 93
ج ــ واو العطف	94 ــ 96
د ــ لأنّ	97 ــ 99
ه ــ لئلّا	100 ــ102
و ــ الرابط الحجاجي و(من ثم) أو فـ(من ثمّ)	103 ــ 106
3 ــ السلالم الحجاجية	107 ــ 112
المبحث الثاني: الآليات البلاغية	113 ــ 130
1 ــ المثال	113 ــ 115
2 ــ الشّاهد	116
أ ــ الشاهد القرآني	117 ــ 120
ب ــ الشاهد الشعري	120 ــ 124
3 ــ التمثيل	125 ــ 130
ــ الخاتمة	134 ــ 135

ـــ قائمة المصادر والمراجع.	137 ـــ 142
ـــ فهرس الموضوعات.	144 ـــ 146